

بداية التاريخ

المنغيران الدولية الراهنة والمستقبلية

الكاتب الصحفي

أ. نايف خطاب السليم

باحث في مجال الدراسات السياسية والاستراتيجية



بداية التاريخ

المتغيرات الدولية الراهنة والمستقبلية

بداية التاريخ

المتغيرات الدولية الراهنة والمستقبلية

الكاتب الصحفي

أ. نايف خطاب السليم

باحث في مجال الدراسات السياسية والإستراتيجية

المقدمة

على الرغم من مرور عقدين من الزمان على نهاية الحرب الباردة تبقى مسألة التغيرات العالمية تطرح نفسها بقوة في عصر العولمة والسرعة والنتائج التي ولدتها سطوة القوة والأحادية القطبية على مسيرة العلاقات الدولية برمتها ولتسطع في سماء هذه العلاقات قوى دولية صاعدة بدأت تتشكل ملامحها في القرن الحالي والقادم بعد انتهاء الثنائية القطبية وشيوع لغة المواجهة الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية وإمبريالياتها التي تجاوزت كل الحدود بعد أن انفردت في قيادة هذه المسيرة عبر سلسلة من القواعد العسكرية موزعة على رقعة الشطرنج العالمية .

فالصراع العالمي الذي خبت جذوته بعد انهيار الشيوعية عاد ليطل برأسه من جديد في تصوير الإرهاب الإسلامي والإسلام باعتباره الأيدولوجيا الأكبر خطرا على الغرب والأحادية القطبية والذي استوجب قيام التحالف الدولي ضد الإرهاب الشبح الذي تفتنت وسائل الإعلام المعولم بتطعيم قدرته وقدراته التدميرية القادمة من وحي خيال المكارثية والتي ألهمت عواطف الجموع الأنجلو سكسونية وهي تصف صورة المشهد المرعب من نسيج خيالها الذي يتهدد هذه الحضارة والتي صنتها معجزة الغرب العلمية المنقطعة عن أصولها وامتداداتها الواصلة لعمق التاريخ الإنساني والإسلامي منها بالتحديد.

إن العلاقات الدولية التي فرضتها اجندات القوة الغاشمة كانت محطة جوهرية في إعادة ترتيب الإستراتيجيات وبناء التحالفات والتي تشكلت وفق متطلبات المرحلة الحالية والتي تعصف بها قدرة طرف على ملئ إرادته

الدولية انطلاقاً من هذه القوة الجبارة الغير مسبوقه في التاريخ الإنساني على باقي المجتمع الإنساني تحت طائلة مسميات الخير والشر ومحاورهما والتي رتبت بصورة استعراضية هدفت لثني الإرادة الدولية هذه عن بناء تعددية مجيده ترفض كل أشكال وصيغ البطش والقوة الغاشمة بلا ضوابط أو حدود وتستمد شرعيتها من القانون الدولي ومؤسساته الشرعية.

لقد جاء الصعود للقوى الآسيوية نتيجة حتمية لهذه التحولات الجارية على الساحة الدولية والتي كانت وليدة اللحظة التاريخية واغتنام فرص التقدم العلمي والتكنولوجي.

وليصبح مسألة البناء لهذه القوى إسطورة تاريخية مهدت لها ديناميكية هذه الشعوب من استيعاب مخترعات العصر والأفكار البرغماتية والتي جاءت بعد ملاحظات عنيفة ولديتها قدرة هذه الشعوب على التصدي والتحدي وفرض إرادتها من منطلقات القوة بإبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية وما الصعود الصيني المعجزة إلا صورة من هذه النماذج لقدرة هذه الشعوب على صنع المعجزات وتغيير التوجهات وبما تتطلبه مراحل التطور والنمو البشري التي فرضتها هذه التحديات الآتفة الذكر والتي فرضتها فلسفة القوة الغاشمة.

إن رحلة الصعود هذه أعادت الأمل لدى الشعب الضعيفة ببروز عهد من التوازنات الدولية بفتح الباب أمام عهود وعصر من التمنية الحقيقية وإيجاد أرضية مشتركة للتعاون تأخذ باعتبارها مسألة السيادة والشرعية منطلقاً لهذا التعاون، وتضع مصالح هذه الشعوب بعين الاعتبار.

إن الأمن العالمي يتعرض لأخطار جسام وتهدهد عوامل اضطرتها أديبات الأمن القومي والأحادية القطبية والضرية الاستباقية والوقائية والحرب على الإرهاب وكلها غطاء لعصر الهيمنة والإمبريالية الأمريكية الأنجلو سكسونية وفرض شروطها وفق معطيات القوة وتحت غطاء شرعه وشرعية حقوق الإنسان المستباحه في أفغانستان والعراق وفلسطين والصومال وكافة أرجاء العالم الإسلامي العربي وغواتنامو. وأبو غريب شاهد على تلك التشوهات التي صاغتها عقلية الكاوبوي والمد الإمبراطوري الزاحف على وقع تلك الأدبيات.

إن التاريخ الذي فجر مجرياته ثورات الشعوب وتطلعها نحو الحريه والارتقاء والنماء كان وسيبقى صيغة إنسانية ولدتها الضرورة والضرورات الملحة المنطلقة من إرادة البقاء وتحدي إرادة الطغاة في كافة العصور والأزمنة وتعظيم تراكمات البناء الإنساني الساعي لمد جسور التعاون بين كافة الأمم والشعوب وإن عجلة التاريخ هذا لن توقفها ازدواجية المعايير المتقاة من مسميات الفوضى الخلاقة والبناءة وسياسات الأبارتهيد (الفصل العنصري) التي مارست في أفريقيا أبشع صور التمييز بين أبناء الجنس البشري وصبغت مرحلة التحرر الوطني بالوان قانيه لونها دماء الساعين نحو الحرية والانتعاق.

المؤلف

الرأسمالية تجديد أم ترشيد

لقد اجمع العديد من المفكرين على أن طبيعة الاقتصاد تتحدد بالإطار السياسي السائد والأخير وهو النتاج الأيديولوجي للمجتمع والدولة ومسارهما الاجتماعي والتاريخي وإذا أمكن وصف إستراتيجية النظام الاقتصادي الرأسمالي من الحرب العالمية الثانية وحتى السنوات الأولى من عقد السبعينات من القرن الماضي بالإمبريالية التقليدية فإن عقد الثمانينات وما تلاه شهد تحولاً في الآراء والأفكار في الأوساط الأمريكية ليتمخض عنه عصر إمبريالي أشد ضراوة وقسوة وخطورة لإعادة تلميع الرأسمالية الاحتكارية وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي ووفق ما تتطلبه المرحلة من إزهاق لمنظومة الاشتراكية وغياب التوازن الدولي وتراجع دور اندولة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي لصالح قوى السوق المتعولمة وهذا أدى بدوره إلى سيطرة هذه الإمبريالية على معظم جغرافيا إنتاج النفط باعتباره ذا أهمية بالغة في تراكم رأس المال وأصبح التحكم في مسألة توزيعه في وضع تنافسي أفضل في السوق العالمية.

لقد أرسى المتغيرات العالمية التي حصلت في العقود الأخيرة من القرن الماضي حالات من عدم التوازن العام في معظم الاقتصاديات الرأسمالية وتحديدأ في الولايات المتحدة دفعتهما للبحث عن وسائل تعيد هذا الاقتصاد إلى حالة التوازن العام أو قريبة منه في ظل ميل النظام الرأسمالي إلى زيادة الإنتاج فإن مسألة حفظ فائض العرض من هذه الزيادة على الصعيد المحلي وامتصاصها لم تعد أحد الخيارات المطروحة في ظل تباين الموازين الدولية والتي طرحتها مشاريع المحافظين الجدد في الشرق الأوسط الكبير واحتلال أفغانستان والعراق

بل جاءت لتعيد التوازن المنشود على وقع الحروب وإعادة هذه الهيكلة وفق مقتضيات المرحلة الراهنة.

ومن هذا المنطلق أصبح الوصول إلى منهجية حديثة تناسب التطورات التي ألت بالنظام الدولي بصفة عامة والرأسمالية بصفة خاصة مسألة في غاية الأهمية تعمل على تفسير التحولات في النظام الاقتصادي المعاصر والبحث في آلية عمل هذا الاقتصاد والذي فقد بوصلته باتجاه الليبرالية المتوحشة بصيغها المنقطة في نهاية القرن العشرين.

إن الفجوة الواسعة بين الاقتصاديات القومية في أطرها الوطنية والقطرية والاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة مرده إلى التناقض الموجود بين البرجوازية في أوضاعها القطرية والإمبريالية المعاصرة كصيغة متطرفة تبحث عن الشروط الموضوعية لمعالجة أزماتها الداخلية عبر التوسع في قاعدة التجارة الخارجية لامتناس فائض ما لديها من إنتاج مما يساهم في تدمير هذه البرجوازيات والتي صاغت قواعدا وفق متطلبات النظام الدولي السابق القائم على التوازنات الأيديولوجية بين نظامين اشتراكي وآخر رأسمالي .

وفي إطار عدم المواءمة فيما بين الطلب المحلي وتزايد الإنتاج وتسارع وتيرته وبمعدلات واسعة تقود مشكلة فائض الإنتاج ورأس المال إلى تشوهات اقتصادية جوهرية يتطلب البحث عن حلول خارج إطار حدود هذه المجتمعات الرأسمالية وهذا ما أدى إلى نشوب الحروب التي حاولت الرأسمالية الأنجلو سكسونية من خلالها البحث عن أسواق واسعة تمتص هذا الفائض الذي لديها فكانت الإمبريالية العسكرية الوجه الآخر لهذه الرأسمالية.

لقد جاء مشروع مارشال الشهير لتنشيط اقتصاد الأوروبي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية ليدخل في هذا الإطار والسياق كأحد الحلول التي

تولدت لدى الرأسمالية الإمبريالية بعد أن وصلت معدلات النمو الاقتصادي إلى مراحل متدنية جراء الكوارث التي واكبت هذه الحرب وخروج أوروبا مدمره من هذا النزاع الدامي والتي ساهمت بامتصاص فائض الإنتاج الأمريكي والذي خرج كأقوى اقتصاد عالمي آنذاك.

لقد أصبحت الحروب التي تقودها الرأسمالية الغربية أداة من أدوات ضبط الاقتصاديات العالمية وربطها بهذه الاقتصاديات كأحد الحلول لمعالجة أزمة الرأسمالية المتفاقمة وذلك بتدوير ما لديها من فائض بالإنتاج على شكل سلع وخدمات وذلك بزيادة الطلب لدى البلدان النامية والمستهدفة من هذه الحروب فجاء احتلال العراق وأفغانستان ليعكس واقع الأزمة المتفاقمة للنظام الرأسمالي وأدواته في استعادة روح المبادرة من خلال هذه النزاعات المفتعلة في المسرح الدولي وفي مناطق التوتر العالمي وتحديد الشرق الأوسط الملعب الواسع لتطبيقات النظام الرأسمالي الساعي لزيادة أرباحه وتثبيت قواعد وآليات نظامه والذي أصبحت سمة الاحتكارات من سماته الرئيسية.

لقد ساعد مشروع مارشال على وجود بيئة اقتصادية أوسع معها الانفتاح الاقتصادي فيما بين أوروبا الغربية والعالم الخارجي وأصبح الاستثمار الأجنبي في مقدمة أساليب التخفيف من ضغط الفائض الاقتصادي المتزايد في اقتصاديات البلدان الصناعية الرئيسية؟

من هنا سعت الولايات المتحدة منذ منتصف العقد الماضي إلى إزالة البنى التنظيمية التي تضبط تدفق رأس المال كونها لا تتسجم مع اقتصاديات السوق في حين تم توسيع البنية التحتية المساعدة لمضاعفة فرص الربح والتي تمثلت بتوسيع مظلة العولة عبر إدماج اقتصاد بلدان الشرق الأوسط والعالم النامي في آليات عمل الأسواق المالية وحرية حركة الأموال وتدفقها وانتقال

الرساميل باسم هذه الحرية وفي إدماج وهيكله هذه الاقتصاديات لتصبح أكثر تجانسا مع اقتصادياتها وتحضير الشركات الرأسمالية العابرة للاستثمار خارج أطرها الوطنية والقومية؟

لقد جاءت إصلاحات عمل الأسواق وحريتها وتحفيز الإنتاج ضمن سياسات الانفتاح التي فرضتها اجندات العولمة لتزيد من تنامي حدة تدوير الفوائض المالية ولا سيما البترودولار وامتصاصها والعمل باتجاه زيادة الطلب على الإنتاج وامتصاص فائضة جراء هذه الزيادة في السوق العالمية وهذا ما رسمت له سياسات احتلال العراق وإطلاق مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وفي حال عجز هذه السياسات عن إيجاد المنافذ التي تمتص هذا الفائض في الإنتاج فإنها ستؤدي إلى أزمة اقتصادية وركود اقتصادي وإلى تراجع معدل الأسعار في أسواق الدول الصناعية والرأسمالية في ظل أوضاع تتسم بالمنافسة الاحتكارية وستقود هذه الأوضاع بدورها الاقتصاد إلى الانكماش؟

ان التماسك الذي شهدته الرأسمالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مرده الخوف من الأيديولوجيات اللارأسمالية والتي بصمت وجه الحقبة تلك في ظل صراح القوى السائد على الساحة العالمية والذي أدى إلى انهيار المنظومة الاشتراكية وزوال إيديولوجيتها التي وضعت الدولة القومية والوطنية وعامة من دعائم البناء الاقتصادي لها والنماء الذي واكب تلك المرحلة وساهم في تعزيز دور الدولة في التخطيط والإنتاج والتطوير.

لقد واجه النظام الاقتصادي الرأسمالي أزمته الحقيقية في مطلع السبعينيات جراء عدم التوافق بين النمو في كل من الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية مرده عدم القدرة على إصلاح النظام النقدي الدولي الذي يركز لقاعدة الذهب كأساس لتعاملاته في ظل سعر صرف ثابت للعملات

الرئيسية مما استوجب اعتماد نظام صرف عائم أدى إلى تزايد تدفق الصادرات الأمريكية منذ ضغوط عرض الناتج المحلي الإجمالي.

إن هذه المعالجة الهيكلية للنظام الرأسمالي والتي اعتمدت آليات السياسات النقدية وأدت إلى تغيير في هيكل التجارة الخارجية الأمريكية تحديداً وتعزيز دور المؤسسات المالية الأمريكية من خلال ربط العملات العالمية بالدولار وتقدير دوره كأحد العملات الرئيسية الأهم في التعاملات المالية في التبادلات التجارية الخارجية والعالمية جاءت كمعالجة إنقاذية لنظام رأسمالي يعيش أزمته الحقيقية.

لقد تعددت الأزمات الاقتصادية العالمية التي ضربت النظام الرأسمالي منذ صدمه النفط الأولى عام 1973 دفعاً لهذا النظام نحو إحداث تغيير في أنماطه السوقية ومواجهة مشكلة تزايد الفوائض البترولية أو ما يسمى بالبترول دولار وإعادة تدويرها والسعي لإخضاع مورد النفط لقدراتها لتحقيق قدر من الميزة المطلقة في إنتاج العديد من أنماطها السلعية والتي يسهم هذا المورد بنسبة كبيرة في جدول تكاليف إنتاجها وخلال أزمة النفط الثانية في نهاية السبعينيات فقد قدرت الزيادة في سعر وحدة النفط ما نسبته 180٪ عام 1979 مقارنة بنظيرتها في عام الصدمة الأولى والتي أدت بدورها إلى زيادة معدل الضرائب المفروضة على واردات النفط وتدخل البنك الفدرالي بالتأثير في سعر الفائدة باتجاه الارتفاع عن تزايد أسعار النفط وخفظها عند تراجع أسعاره.

لقد شهد العقدين الماضيين أحداثاً اقتصادية غير مسبوقة في مقدمتها إعادة هيكلة الاقتصاد وتوزيع الدخل على معظم دول العالم جراء العديد من المتغيرات في مقدمتها إنهاء المنظومة الاشتراكية والتحول نحو الخصخصة واقتصاد السوق مما أوجد أوضاعاً اقتصادية مغايرة عما سبقتها في الحقب الماضية، وهذا أعطى بدوره قوة اقتصادية إضافية للمنظومة الرأسمالية والتي

تشكل بدورها القوة الاحتكارية الأولى وبما تعنيه هذه الكلمة من معنى ساهمت في تعميق الفجوة فيما بين الأغنياء والفقراء وزاد من حدة البطالة وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادية المعنية بالشأن الاجتماعي وتزايد نسب المديونية العالمية في ظل هذه السياسات التي ترمي لتدوير ثروات الشعوب والسيطرة على مواردها الاقتصادية وأسواقها الاستهلاكية لديمومة استمرار هذه الأسواق في امتصاص الفائض الإنتاجي لهذه المنظومة الرأسمالية وقطبها الرئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المتتبع لمسيرة الاقتصاد الرأسمالي عامة والولايات المتحدة خاصة يجد أن هنالك ثلاثة أنماط تحكم مسيرة هذا الاقتصاد وهذه الأسواق تتكامل معطياتها من أجل تزايد معدل تراكم رأس المال وتوسيع الإنتاج القائم على الحماية المنهجية لاحتكارات الأقوياء وأولاها السوق التي تعد أكثر ارتباطاً بالصناعات الحربية والإستراتيجية وأسلحة الدمار الشامل وتقوم على إدارة هذا النوع من المؤسسات إدارات أكثر ارتباطاً بالفئة الحاكمة (البنى الفوقية) (super structure) ويتم تفعيل الطلب على منتجاتها من خلال إيجاد بؤر التوتر المؤدية إلى التوسع في صناعاتها التصديرية.

والنمط الثاني من الأسواق هو أسواق المنافسة الاحتكارية وهي أحد الأنماط الرئيسية التي تحدد متضمناتها إلى حد بعيد إليه النمط الثالث من الأسواق وهي احتكار القلة التي تتعامل بنوع ثاني من السلع الرئيسية التصديرية أسواق القمح العالمية نموذجاً على ذلك⁽¹⁾ وكان النمط الأول فيها أي صناعة الأسلحة يحظى بالاهتمام الأوسع في مجال جني الأرباح ولم تواجه هذه السوق أزمات اقتصادية تشكل تهدياً جاداً للنظام الرأسمالي ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى حرب النجوم، وفي كثير من الحالات كانت صناعة الأسلحة الأمريكية تتبع أسلوباً يقضي باقناع الحكومة بأن تقدم قرصاً إلى دولة أجنبية

معينة لأسباب أمنية لشراء معدات عسكرية لإيجاد الطلب الملائم على إنتاجها السلعي⁽²⁾.

إن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة في مطلع العقد الحالي مقارنة بمطلع عقد التسعينات اقتربت من أترليونين ونصف الترليون دولار (2490 مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام 1995) في حين أن الزيادة في قيمة الصادرات لم تتجاوز 22.7٪ من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبعبارة أخرى إن المتبقي من الزيادة في الناتج المذكور بعد استبعاد الصادرات يقدر بنحو (1923) مليار دولار بالأسعار نفسها ويمثل 77.2٪ من الزيادة في إجمالي الناتج المذكور⁽³⁾. والنسبة الأخيرة يجب البحث لها عن أسواق وطلب سواء علنياً أم خارجياً.

لقد أوجدت الرأسمالية الأنجلو سكسونية أدوات تجديدها عبر سيل من الحروب الساعية لإيجاد أسواق تمتص هذه الفوائض عبر احتلال العراق وأفغانستان وفرض حرب الإرهاب كنمط من أنماط الوجه البشع لها بعد أن وضعت العالم برمته في كفه وغوها الاقتصادي في كفة وتعالج أزمتها المتفاقمة والناجمة عن هذه السياسات الاحتكارية على حساب النماء والرفاه العالمي وتعيد رسم أنموذجها وفق قوالب إبتزازية وأيديولوجية تتضمن فرض هذه الأيديولوجيات وفق أجندة صراع الحضارات ونهاية التاريخ والذي فاقم من حجم التحديات التي تعصف بالعالم جراء هذه النظرة السطحية لمجمل الأوضاع العالمية والتي ترى فيه سوقاً استهلاكية لفوائضها الإنتاجية والاقتصادية بعيداً عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية.

من النظام الدولي إلى النظام العالمي المعولم

منذ اتفاقيات ويستفاليا التي برزت فيها الدولة العصرية الحديثة عام 1648م دخل النظام الدولي مرحلة الضبط لهذه العلاقات وصياغتها (أي التفاعلات بين الدول ومؤسساتها الرسمية والتمثيلية) وبما يحفظ هذه التفاعلات عبر العلاقات الدبلوماسية وتبادل المنافع الاقتصادية والتجارية وفق قواعد السلوك الدولي التي ضببت إيقاعها المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتي بنيت وفق عوامل القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية هذا النظام الذي حاول عرابوه المنتصرون ديمومة بقاء التوازنات المآلتي تحفظ البناء الدولي على أرضية الردع والردع المتبادل والضربة الأولى والثانية غير ثنائية قطبية ساهمت في تقسيم العالم إلى ما يسمى في أدبيات الحرب الباردة المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي ودول عدم الانحياز وأدت إلى مواجهات مباشرة وغير مباشرة وبالوكالة في تنافس حاد على مراكز النفوذ والهيمنة وكانت نهاية الحرب العالمية الثانية المحطة الأهم في إعادة صياغة قواعد النظام الدولي المبني على المؤسساتية ووضعت شروط المنتصرين في هذه الحرب لتثبيت الوقائع المرتبطة بالواقع وبناءً على هذه التقسيمات التي أفضت إليها نتائج هذه الحرب على الأرض.

لقد كانت المواجهة الباردة بين المشروعين الرأسمالي الاحتكاري والشيوعية البروليتارية تأخذ أحياناً إشكالا دموية مرعبة وذات امتدادات دولية في عالم تحكمه الأحلاف والصراعات ذات الطبيعة الكولونيالية التي إنهارت في ألمانيا وإيطاليا واليابان ولتصبح الحرب الكورية عام 1952 والتي أفضت إلى تقسيم شبه الجزيرة الكورية صورة لهذه الواقعية المدعومة بأيديولوجيات متطرفة تسعى كل منها لإعادة صياغة واقع هذا الوضع الدولي الناشئ من منطلقات أسطورة أصل الأنواع ودارونية وضعية تناصب العداء لكل أنواع الحضارات

والثقافات المتميزة وتحديداً الشرقية منها وتأكيد سيادة العرق الأبيض والانجلو سكسوني كخيار أوحده يرفض الثنائية والتعددية الجيدة فكانت انعطافه في التاريخ البشري الذي يرفض الأحادية ولتضع الحرب أوزارها تحت وطأة وثقل تحدي المشروعين كلاهما للأخرفي ذروة النشوة لكليهما في الانتصار على النازية الغاشمة.

لم يكن العام 1962 عاماً استثنائياً في تاريخ هذه العلاقات المشدودة بل جاءت أزمة الصواريخ الكوبية ولتضع هذا التاريخ الإنساني أمام كبسة زر نووية واحدة ولتشعل على ضوءها حرب نووية مدمرة لا يعلم مداها أحدا وكانت أهم منعطف صيغ مرحلة الحرب الباردة وجاءت آثارها العكسية على الحرب الفيتنامية عام 1965 ورمت بمنحلالها علم هذه الحرب التي تلورت من خلالها قمة المنافسة بين القطبين في إطار سعيهما لتغير قواعد وأصول هذه التوازنات الهشة والتي شهدت على هشاشتها الساحة الفيتنامية والدموية التي فرضتها القدرة العسكرية لكلا الطرفين كمدان اختبار من خلال هذه المواجهات الممتدة على المستوى الكوني برمته؟ لقد كانت الاختلافات الجوهرية بادية للعيان في كلا المعسكرين من ناحية بين الاتحاد السوفيتي والصين فيما بين شيوعية ستالينية وشيوعية مادية وبين الكتلة الغربية ممثلة بالولايات المتحدة وحلف الناتو وفرنسا الديغولية المصرية على استقلالية قرارها السياسي والسيادي وعلى المستوى الإستراتيجي النووي هذه الاختلافات التي وضعت هذه العلاقات تحت وطأة ضغوط الكتلة الناشئة على الساحة الدولية وهي ما يسمى بدول عدم الانحياز؟

لم يكن مؤتمر باندونغ الذي جمع عمالقة السياسة العالمية من جواهر لال نهرو إلى سوهارتو وشون لآي وجوزيف بروزيتو وعبد الناصر سوى محطة ترسم الجغرافيا السياسية للتكتلات الدولية الناشئة والتي ستضع العصا في عجلة

العرب الكونيه المتدفعه نحو الهاوية والموجهة وجاءت هذه الحركة تعبيراً عن الرفض المطلق لمشاريع المواجهة الباردة والانحياز لأي من الطرفين رغم ما اعترى مسيرتها من هتات وضعف وذلك بانضمام بعض أعضائها إلى كلا الكتلتين مخالفة بذلك أصول وقواعد الانضمام لهذه الحركة السياسية العالمية وأدى ضعف التعاون الاقتصادي بين أعضاء الحركة وسعي بعض أعضائها إلى تقوية علاقاته مع الشمال على حساب دول الجنوب لانتعاشها بأن الجنوب لن يستطيع أن يقدم لها أسس التطور التكنولوجي المنشود لبناء اقتصاد متقدم وتنمية مستدامة والفوز بالمساعدات والنفاذ إلى أسواق العالم التجارية.

لقد جاءت زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون في عام 1972 وتوقيعه الاتفاق الإستراتيجي الأول SALT(I) ليفتح نفقاً في جدار المواجهة والمرونة فيما بين العملاقين الدوليين جناحي المواجهة المحتدمة على الساحة العالمية وليأتي الانسحاب الأمريكي في فيتنام عام 1973 ليضفي بعداً آخرأ على المشهد الإستراتيجي الدولي ويعطي الانطباع عن مدى المرونة التي أرست قواعد معاهدة سولت⁽¹⁾ وسولت⁽²⁾.

لقد جاء اتفاق هلسنكي عام 1975 اعترافاً بالوضع القائم الذي رسمته الحرب العالمية الثانية وتحديدأ تقسيم الألمانيتين إلى شرقية وغربية وكانت هذه الاتفاقية قمة الانفراج الذي ساد الوضع الدولي والعلاقات القائمة بين الدول ومثالاً يحتذى في مناطق أخرى من العالم والتي تواجه أنواع عدة من المواجهة والتوتر ولتذيب الجليد الذي يغلف الستار الحديدي الذي ضرب فيما بعد جانبي المواجهة وبالتالي الاتصال المباشر بين الجماعات والشعوب ودمج الحدود والانتقال بين الأفراد وتبادل المعلومات هذه الاتفاقية للتعاون والأمن الأوروبي ساهمت بشكل مباشر في بداية انهيار الستار الحديدي الستاليني الذي

أدى بدوره لانتهاء الثنائية القطبية وتفسخ حلف وارسو وانتهاء الاتحاد السوفيتي كلاعب رئيس على المسرح الدولي وصوغ حقبة من العلاقات الدولية.

لقد جسدت عملية هلسنكي أهم مراحل الانفراج الدولي باعتبارها نقلة نوعية في هذه العلاقات وتركيزها على مجموعة من القيم والمبادئ التي صبغت الخطاب العالمي الساعي لتحقيقها والتزام خطوطها العريضة مثل مبادئ حقوق الإنسان وحرية التنقل وتدفق المعلومات فيما وراء حدود هذه الدول.

لقد كانت نهاية التاريخ حسب ما رده فوكوياما حلقة ضمن حلقات المنافسة التي ميزت النصف الثاني من القرن العشرين وليدخل العالم شكلاً آخر من أشكال المنافسة فيما بين أقطاب الرأسمالية العالمية الاحتكارية على تصدرت المنافسة والريادة في إطار ما يسمى بحروب التجارة سواء فيما بين الولايات المتحدة أو اليابان والصين ودول الاتحاد الأوروبي والحروب العرقية أو حروب الهوية الحضارية والثقافية والتي أصبحت تهدد الاستقرار والعلاقات الدولية بتداعياتها الإقليمية والعالمية وما قضية يوغوسلافيا وتفسخها الا أحد شواهد هذه الحروب وتحديدأ قضية استقلال كوسوفو والعديد من الأزمات في مناطق عدة من العالم.

لقد كان لانتهاء الحواجز المصطنعة بين الشعوب والتي جسدها ثورة تكنولوجيا المعلومات بشكل خاص والثورة التكنولوجية بشكل عام الأثر الفعال في تغيير مسار الأحداث واختزال عامل الوقت حتى أضحت العالم قرية كونية صغيرة وجاءت ثورة الاتصالات لتؤكد هذه الحقيقة الواقعية والمائلة للعيان سواء عن طريق الانترنت أو التلفون المحمول وانتقال الأخبار سواء المسموعة أو المقروءة أو المرئية.

لقد أسهمت العولمة بخاصيتها التكنولوجية بإعادة صياغة دور الدولة التقليدي والذي أرسته معاهدة ويستفاليا عام 1648م.

أحد دعائم النظام الدولي الحديث ولتصبح السيادة بمفهومها المعروف الذي أرسته حقب من المواجهات الدامية والقومية والهوية الوطنية تعاني من تحديات فاعلين دوليين على المستوى فوق القومي مثل الاتحاد الأوروبي أو الناتفا والتي تجمع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية والآسيان' وغيرها من المنظمات الدولية وزيادة عدد الشركات العبارة للقارات والتي تسيطر على ما يقارب من 80% من التجارة العالمية عوامل تحد جدية تحد من قدرة الدولة التنافسية وتغيير معالمها لصالح هذه القوى والقوى الناشئة داخل الدولة من هيئات وجمعيات أهلية أو ما يسمى بالمجتمع المدني' وأدت إلى ظهور ما يسمى أيضاً بالذول الفاشلة مثل الصومال وأفغانستان وغيرها وأضعاف قدرة الدولة في إنقام وظائفها وحماية مواطنيها؟

لقد كان مفهوم الأمن الإنساني من أخطر البنود الذي صاغته العولمة وأدى لنشوب العديد من النزاعات والتدخلات في شؤون الدولة الأخرى (دارفور مثلاً الصومال) وعلى حساب الأمن القومي والوطني والذي يضع الفرد في مقدمة أمنة وأمانة وخضوع الدول للمسائلة الدولية بألياتها الجديدة والتي يضمن تطبيقها ما يسمى بالمجتمع الدولي والذي هو بالطبع مجتمع (الأقوياء) وهذا أدى بدوره إلى بروز الفوضى في ظل التهديد الخارجي القائم على مبدأ التدخل تحت ظل هذه المسوغات والبنود وفرض الإرادات الدولية من منطلقات القوة بكل أبعادها وأشكالها وفي سياق التغير الطارئ على نظام العلاقات الدولية لصالح النظام العالمي الجديد القائم على الأحادية القطبية بعيداً عن المنافسة وخارج أطر الشرعية الدولية الممثلة بمجلس الأمن الدولي وهيئة الأمم المتحدة وهذا يجد ذاته مغاير لما أرساه البناء الأوائل للعلاقات الدولية والقانون الدولي الذي ضمته هذه الشرعية المعنوية؟؟

الأمن في العلاقات الدولية

يأتي مفهوم الأمن في إطار النظام الدولي بمفاهيم عديدة وخارج إطار السياق التقليدي للأمن والذي اختزل موضوع الأمن فقط في الجانب العسكري والأمن القومي وليأتي المفهوم الأمني بعد حقبة إنهيار الاتحاد السوفيتي بـ (قدره الدول والمجتمعات على الحفاظ على كياناتها المستقلة وتماسكها وقدره هذه الكيانات على المحافظة على هويتها النوعية والمعنوية من أي تغيير تحت أي ظرف وفي إطار غياب الخوف من أي تهديد يمس بقاء هذه الكيانات التي تشمل الدولة والاستقلال الوطني والوحدة الترابية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والحريات الأساسية.

لقد جاء المفهوم الأمني في العلاقات الدولية ليشمل كل هذه الأبعاد وإذابة هذه الأبعاد في بوتقة العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية بعد أن تسنى للأحادية القطبية أن تقرض رؤاها وأيديولوجيتها ومفهومها للأمن الدولي من منظور الأمن القومي الأمريكي وشمولية هذا الأمن وتأثيراته على الوضع الدولي واستقراره والذي اعتمدت فيه نظريه الحرب الاستباقية كعنصر رئيس ومكون ضمن المكونات الأخرى للأمن والقائم على أسس الإمبريالية الجديدة التي تبنت نظريتها من مفهوم صدام الحضارات (هنتجتون) على أساس أنه المرجعية الصالحة لانتهاج سياسات الهيمنة والتوسع وإنهاء دور المراجع الدولية الممثل بمجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة وقد جاء ذلك واضحاً من خلال احتلال العراق كمثال على إنهيار مفهوم الأمن الجماعي والأمني.

لقد كانت الفوضى الخلاقة كمفهوم يدخل في إطار هذه المفاهيم الجديدة للأمن الأمريكي في محاولة لصياغة شرق أوسط جديد ينهي من خلالها دور الهوية الوطنية والاستقلال والدولة والجماعة في سياق تغليب مصالح طرف

على مجموعة من الأطراف وبلقنة المنطقة وأي تهديد يواجهه نظرية الأمن القومي المشار إليها .

ولهذا جاءت ظاهرة التدخل في شؤون الدول عامة والشرق الأوسط خاصة من هذا السياق وتحت عباءة الحفاظ على الأمن الأمريكي وحماية مصادر الطاقة وطرق الملاحة البحرية والجوية والحفاظة على التفوق النوعي الإسرائيلي كقاعدة متقدمة للإمبراطورية الأمريكية في المنطقة والعالم.

لقد جاء مفهوم الأمن الدولي بالعلاقات الدولية براجتياً وفي ادبيات الامن الدولي بشكل خاص مما اعطى دفعه جديد له سياسة القبضه الحديدية التي مورست بحق ما يسمى الدول المارقة مثل كوريا الشمالية وإيران وسوريا بعد أن وصل مصطلح الإرهاب في أعقاب الحادي عشر من أيلول مراحلته المتقدمة واختراق أسوار الإمبراطورية الأمريكية وبناء الإستراتيجية الكونية الأمريكية على هذا النحو من الهيمنة على المسرح الدولي وقائم على أساس أحادية القطبية .

إن هناك تغييراً بنوياً في شكل النظام الدولي أساسه الأمن والأمن القومي اتخذ أشكالا عدة لرسم سياسات عالمية وسلوك دولي يراعي إستراتيجيات الولايات المتحدة في هذا الاتجاه والقوى الناشئة فيه كمبادئ وأولويات في إطار هندسة البناء الدولي وفق هذه الأولويات.

بيد أن مسألة الأمن أصبحت قيمة مطلقة بالغة الأهمية في السياسات الأمريكية وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول للتدفع بها لخدمة أهداف ومشاريع المحافظين الجدد والمتاجرة بهذا الخوف بقصد حشد الدعم والتأييد من قبل الرأي العام الأمريكي والغربي للسياسة الأمريكية المتبعة في المنطقة والعالم وأصبحت صناعة (بيع الخوف) هي الرائجة في ظل هذه السياسة وفي هذا

السياق الإستراتيجي والعسكري والذي بنيت من مفهوم مسبق يرمي لتدعيم دعائم البناء الإمبراطوري وفي ظل محاور الصراع وصدام الحضارات ونظرياتها.

إن من بين تحولات المشهد الأممي العالمي الذي فرضته هذه الأدبيات الفكرية التحول باتجاه مجالات أخرى للأمن بعيداً عن العامل العسكري بل تعدته إلى النمو الاقتصادي والمعلوماتي وتكنولوجيا المعلومات والتناغم بين مفهومي القوة الناعمة والقوة الصلبة والذي برز تجلياته بين مفهومي الأمن المعول والاقتصاد المعول والتي حاولت الديمقراطيات الغربية المزج فيما بينه في أوروبا الشرقية عبر توسيع حلف الناتو عسكرياً واقتصادياً ومن طريق توسيع الاتحاد الأوروبي باتجاهها وأسيويا عبر احتلال أفغانستان والعراق.

لقد أدركت الدول الالعبة على المسرح الدولي حجم التحديات التي فرضتها الإمبريالية الأمريكية للأمن الدولي مما حدا بها لاتخاذ العديد من التدابير التي تعبر عن رفضها لجمال السياسة الكونية الأمريكية فجاءت منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الأوروبي ومنظمة دول الآسيان كأحد الأطر المنظمة لعلاقات أعضائها في محاولة منها لتبادل التعاون أمام تحديات الإرهاب بشكل خاص وتحدي العولمة الذي قوض أركان الدولة الحديثة القائمة منذ معاهدة ويستفاليا عام 1648م القائمة على مبدأ احترام السيادة والذي أتاح لحقبة جديدة من العلاقات الدولية ومهدت لنشوء الدولة الحديثة التي نعرفها الآن وفي إطار ميثاق الأمم المتحدة وتغيير أصول اللعبة الدولية والعلاقات الدولية بمجملها تحت غطاء وذريعة حرية السوق ومبادئ منظمة التجارة العالمية والرأسمالية المتوحشة بليبراليته التي قوضت هذه المبادئ الدولية القائمة وكأحد صيغ الهيمنة على مقدرات وثروات العالم وتحديداً النفط .

لقد برزت قضية الأمن وتحديداً الأمن الإنساني في سياق هذا التدخل الذي عني أولاً وآخرأ بفرض رؤى الأحادية القطبية ومصالحها الإستراتيجية

وترويض كافة التحديات التي تواجه هذه الهيمنة وكان الشرق الأوسط الميدان الأوسع لفرض نظرية الهيمنة بما يحويه من مصادر وثروات والسيطرة على منابع النفط تحت غطاء مفهوم حقوق الإنسان والديمقراطية وهكذا تبدو الحروب الإمبريالية الأمريكية المخفية وراء شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر ليبرالية متوحشة بمثابة المنافس الشرس لأسس النظام الدولي المتحضر والمتمثل بالإيمان المطلق بقيم العدل والحق التي تربط الشعوب والأمم في كل الأحوال والظروف والتي أخذت شكلها النهائي في ميثاق هيئة الأمم المتحدة ومشروعها الذي دشنته عبر تاريخ مؤلم وحروب دامية وعالمية.

إن المنظومة الأمنية التي ارتبطت بالفكر التقليدي للأمن لم تعد صالحة في وقتنا الحاضر لصياغة علاقات دولية أوسع قائمة على الاحترام المتبادل فيما بين الصغار والكبار بعد أن فرضت القوة الغاشمة أجندتها عما حدا بالدول الصغيرة للبحث عن صيغ أوسع للوحدة في الأهداف والتطلعات جاءت على شكل منظمات إقليمية ترتبط بتطلعات هذه الشعوب في فرض رؤاها وتصوراتها لغد أفضل تحكمه سلطة القانون في فض المنازعات الدولية والإقليمية فجاءت منظمة دول عدم الانحياز والتي دشنت عهداً من الاستقلالية النسبية فيما بين الشرق والغرب إبان حقبة الحرب الباردة ورسمت معالم قوة محايدة ووضعت شروطها وتصوراتها لمجمل العلاقات الدولية القائمة آنذاك على طاولة الكبار لتأخذها بالحسبان في ظل منافسة شرسة على مناطق النفوذ والاستقطاب الدولي.

لقد أثارت 'فجوة القوة' الغاشمة الموجودة بين الولايات المتحدة من جهة وباقي دول العالم من جهة أخرى منذ انتهاء الحرب الباردة أزمة خطيرة في العلاقات الدولية من خلال خطاب المواجهة والحرب الاستباقية القائمة على

نزعة التوسع والهيمنة وفي إطار نظرية فوكوياما 'نهاية التاريخ' والذي برزت معالمه من خلال خطاب المسيحية المتصهينه والتي برزت كأحد عناصر التفرّد الذي ميز شعار حرب الأفكار التي يصوغها المحافظين الجدد وفي ظل حدة المواجهة التي أخذت شكلها الجديد فيما بين الثابت والمتحرك من المصالح السياسية والإستراتيجيات التي بنيت على أساسها نظريات الأمن القومي على مدى عقود منصرمة والرسالة الكامنة خلف النزعة الأحادية على اعتبار أن الولايات المتحدة هي الضامن للنظام العالمي معتمدة في ذلك على قوتها الردعية العسكرية وإنهاء المرجعية الوحيدة في العالم 'مجلس الأمن الدولي' والتي تحدّد ما يتطلبه الحفاظ على النظام والسلم الدولي والذي دخل مرحله الفوضى والعدمية في ظل حروب قائمة وياشكال متعددة تستباح فيها السيادة والأمن والذي فرض نظام عالمي سمته الإمبريالية التوسعية.

إن النظام الدولي يمر بمرحلة تتسم بالتميع بعد انقلاب النظام القديم وثوابته القائمة على أسس الردع والردع المتبادل والذي كفّل سيادة لغة وخطاب التفاهم وفق أطروحات القانون الدولي والتوازنات التي حكمت تلك الحقبة من تاريخ العلاقات الدولية.

إن الهيمنة ضمن منظومة العلاقات الدولية نادرة الحدوث فقد برزت على الساحة الدولية والعالمية ثلاث مرات فقط الهيمنة الهولندية في القرن السابع عشر والهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر والهيمنة الأمريكية في منتصف القرن العشرين والتي أصبحت فيها القوة الأمريكية عامل رئيسي في زعزعة الأمن والاستقرار الدولي عبر التدخل المباشر والغير مباشر وبكل الطرق والوسائل والتي أثرت الفوضى وأثارتها في كافة أرجاء المعمورة وعبر

لعبها دور الشرطي في العالم وهذا ما أكدته خطط الجغرافيا السياسية والإستراتيجية وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ وأقاليم رئيسية .

لقد جاء التناقض الحاد فيما بين مفهومي القوة الناعمة والقوة الصلبة ليشير ردات فعل غير متوقعة للقوة الأمريكية الغاشمة عبر العالم الذي دخل عصر انحدار السياسة الأمريكية وارتباطها بمفهوم التيار المحافظ الذي يؤمن بفلسفة القوة العسكرية لتحقيق مصالح القوة العظمى مما ساهم في زعزعة الاستقرار والسلم الدوليين عبر بؤر التوتر في مناطق عديدة من العالم فلم تعد أوروبا الغربية مصدر التهديد إنما تغيرت مصادر التوتر إلى منطقة القوقاز وأوروبا الشرقية الناتجة عن إعادة تأهيلها وانضمامها إلى باقي المصفوفة الدولية بعد طول غياب، في ظل استعمار سوفيتي وديكتاتورية بلشفية مركزية وخرب البلقان والقرن الأفريقي وتفجير كوريا الشمالية لقبيلتها النووية وأثار هذه الصدوع الأمنية على الإستراتيجية الكونية الأمريكية وتهديدها الغير مباشر والمباشر للهيمنة الأمريكية.

النفط أساس الصراع

سجل أول ظهور للنفط في أرض العراق قبل خمسة قرون من الزمان تقريباً. وكان البترول معروفاً لدى العصر القديم عند الإغريق والصين وكان البترول قد تدفق من باطن الأرض إلى سطحها فراح يسيل قطره فقطره في الأنهار فيجتمع مكوناً بقعا نفطية تطفو على سطح الماء.

هذه المادة التي أصبحت فيما بعد حجر الزاوية لشورة عالمية صناعية وتكنولوجية ستعيد رسم الخرائط الجيواستراتيجية لقد رأت الصناعة البترولية النور الأول مرة عام 1859م مما أشعل فتيل الهوس البترولي وأخذت الشركات ومعها المضاربون في أمريكا الشمالية في بنسلفانيا يتهافتون على استخدام الوقود الجديد بديلاً لزيت الحيتان.

كانت شركة ستاندارد أويل standardoil company أهم الشركات البترولية قاطبة ثم جاء التوسع في التنقيب عن البترول في ولاية كاليفورنيا عام 1879 وزاد حجم التنقيب عن النفط واستخراجه مما أدى إلى تفوق الإنتاج على الطلب مما أدى إلى تدهور أسعاره وضمور الإرباح وفي بداية القرن العشرين عثر على البترول في تكساس وظهرت بعد ذلك على المسرح الدولي شركات البترول العملاقة تكساكو وغولف في أمريكا وبيشيل في اندونيسيا وبريتش بتروليم في إيران مما ساهم في تطور الصناعة النفطية التي أخذت الحيز الأوسع من حجم التجارة العالمية⁽⁴⁾.

لقد تبين من خلال مراحل التنقيب التي بلغت ذروتها نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين أن النفط الذي تحتزنه باطن الأرض لن يستمر طويلاً على حجمه الذي كان كاف في أوجه آنذاك مما ساهم في انطلاق نظريات الضوب

لهذه المادة الإستراتيجية والتحذير من التمادي في استنزاف هذه الطاقة الإستراتيجية الهامة والتي غيرت وجه العالم منذ اكتشافها وبهذا تخطى إنتاج البترول مرحلة الذروة في الإنتاج وذلك بسبب زيادة الطلب العالمي عليه والذي بلغ معدل إنتاجه حالياً 75 مليون برميل يوميا مما يعني تراجع الإنتاج العالمي وأن العالم يتجه نحو حتمية البحث عن مصادر بديلة للطاقة عوضاً عن النفط وأن الذين يسيطرون على مصادر النفط سيكون لهم السبق الأكبر في السيطرة الاقتصادية وعلى السوق العالمية بشكل عام.

لقد جاءت سيطرة أمريكا على موارد الطاقة كسياسة إستراتيجية معنية أولاً وأخيراً بالمشروع المسمى القرن الأمريكي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في وقت كانت فيه أمريكا الدولة الأكبر لإنتاج النفط وعلى اعتبار أنه ضرورة من ضروريات الأمن القومي الأمريكي وفي وقت تزداد فيه الحاجة إلى مزيد من استهلاك النفط بعد وصول حقول النفط الأمريكية إلى أوج وذروة إنتاجها وأن أمريكا ستصبح أكبر دولة مستوردة للنفط في عقد الثمانينات من القرن العشرين وستضطر إلى استيراد هذه المادة الهامة وبكميات هائلة مما يعني تباطؤ النمو الاقتصادي وفتان قبضتها الاقتصادية على أسواق العالم الواسعة إن هي غابت عن مشهد النفط العالمي فجاءت حرب تحرير الكويت ثم احتلال العراق ولتكون الحلقة النهائية التي توجت بقانون النفط العراقي الذي رسمت معالمه وخطوطه العريضة شركات النفط الأمريكية.

لقد برهنت الرأسمالية الليبرالية 'الإمبريالية' عن مدى نهمها للمزيد من النفط والسيطرة عليه في شكل غزوات صليبية رسمت ملامحها الأولى منذ بدايات القرن العشرين ولكن الصراع الدولي الذي كان على أشده في إطار الحرب الباردة بين الشرق والغرب قد أخرت مشاريع الهيمنة الاستعمارية على

انقراض الإمبراطورية البريطانية المتهاوية والتي استعمرت المشرق برمته كسوق لمنتجات الثورة الصناعية البريطانية وكمصدر للمواد الخام الأولى إلى أن جاء عصر النفط ولبغير موازين القوى وأصول اللعبة الاستعمارية الليبرالية التي نشأت في أحضان إمبراطورية الشركات العابرة للقارات والتي تسعى لمد نفوذها وهيمنتها على كافة الموارد البشرية وأسواقها في أرجاء المعمورة إلى أن جاءت اللحظة الحاسمة في السيطرة من خلال حرب وهمية على ما يسمى الإرهاب الإسلامي والذي كان أداة من أدوات الهيمنة الغربية في منطقة الأوراسيا في آسيا الوسطى لمواجهة المد الشيوعي الذي كان يهدد المياه الدافقة في الخليج العربي ومن ثم الصعود الصيني لاحقاً والذي أحدث زلزالاً استراتيجياً غير من موازين القوة الدولة المرتبطة بالسطوة على منابع النفط وطقق انداداتها ووصولها إلى الموانئ الغربية .

اللوبى النفطي وحروب الموارد

كان للشركات الأمريكية دائماً دورها في إيجاد الحروب الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من الحرب العالمية الأولى وانتهاءً بحرب إحتلال العراق.

فاللوبي البترولي الذي استثمر عائداته من إنتاج النفط في المجتمع الصناعي الأمريكي استطاع إقناع الإدارة الأمريكية لـ (جورج بوش) الأب في حرب تحرير الكويت وذلك من أجل تنشيط صناعة السلاح وحسب الإحصائيات الأمريكية فقط حققت حرب الخليج الثانية لأمريكا أرباحاً تزيد على 12 مليار دولار⁽⁵⁾ وفي حين استنزفت نحو مائة مليار دولار من الدول العربية التي شاركت في التحالف عدا الخسائر الأخرى التي لحقت بالعراق والكويت والتي بلغت مئات المليارات من الدولارات ويرى البعض أن مجموع

المبالغ النقدية التي دخلت الخزانة الأمريكية نتيجة حرب الخليج الثانية بلغ 60.6 مليار دولار⁽⁶⁾.

لقد جاءت حرب أفغانستان وإحتلاله حلقة من هذه الحلقات التي دشنت عصر الهيمنة الأمريكية والتي جاءت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (كوجه من وجوه الصراع على منابع النفط).

فالتغزو الأمريكي كان ضمن مخططات مؤسسات الأمن القومي الأمريكي لما لأفغانستان من أهمية إستراتيجية لمنطقة الأوراسيا الغنية بمخزونات النفطية وضمن أحزمة الضغط التي بدأت تشكل لمواجهة القوى الصاعدة وتحديد الصين كقوة اقتصادية عالمية كما قلنا أنفا .

لقد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من نفسها القوة التكوينية الأولى في منطقة الأوراسيا منطلقة من أفغانستان وللاعتبارات التالية:

أولاً: مليء الفراغ الناجم عن إنهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية والذي أدى إلى استقلال جمهوريات آسيا الوسطى.

ثانياً: محاصرة النفوذ الروسي في المنطقة وأبعادها عن الموارد الطبيعية هناك.

ثالثاً: أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية اليد العليا في صادرات النفط والغاز في أوراسيا وأيضاً في طرق ومعايير هذه الصادرات إلى الخارج.

رابعاً: إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين الشركات المتعددة الجنسية في مجال النفط والغاز والخدمات البترولية والتي تنتمي إلى عدة دول غربية وروسية وصينية بالأساس.

خامساً: الهيمنة على المقدرات الأفغانية من النفط والغاز فقد بلغ احتياطي أفغانستان من النفط 6% من الاحتياطي العالمي إضافة إلى احتكامها على 40% من الاحتياطي العالمي للغاز⁽⁷⁾.

إن النمو الصيني الذي وصل حدوداً غير معهودة صاحبه زيادة الطلب على استهلاك النفط حيث أصبحت الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة لاستهلاك النفط مما ساهم في سعيها لتأمين احتياجاتها من الأسواق العالمية وتحديداً الأفريقية وجاء عرض شراء الصين عام 2005 شركة أتوكال بمبلغ 18.5 بليون دولار متفوقة على العرض الذي قدمته شركة شيفرون الأمريكية ليعيد خلط الأوراق في مشهد الصراع على منابع النفط والذي رفضت الولايات المتحدة خلالها عرض الشركة الوطنية الصينية للنفط ولتتقدم المصالح الوطنية على عمل السوق.

لقد جاءت منظمة شنغهاي للتعاون لتزيد الطين بله في إطار التعاون المتبادل بين روسيا والصين والذي أخذ أبعاداً أمنية جديدة من خلال المناورات العسكرية التي شهدتها على الحدود بينهما وبيع روسيا أسلحة ومعدات متنوعة للصين من ضمنها قاذفات قتال من طراز سوخوي 30 الحديثة وهذا بدوره يساعد في تغيير موازين القوى العسكري لدى الجانبين ومواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة والعالم.

تعد خطوط أنابيب النفط أحد أهم المؤشرات التي يستدل منها على حال العلاقات الدولية ولأن هذه الخطوط هي الناقل لهذه السلعة الإستراتيجية فهي تعد أحد أهم العناصر المهمة التي تتحكم بمجمل العلاقات الدولية والتأثير في مسيرة أحداثها وأهميتها الجيوسياسية وفي تنامي هذه العلاقات وتأثيراتها التي تصب في النهاية في مصلحة الطرف الأقوى لامتلاك قدرة تصدير النفط المادة الإستراتيجية إلى الأسواق العالمية عبر هذه الأنابيب وباعتبار أن أمريكا هي صاحبة اليد الطولى في هذا المجال والتي تمكنت من بناء القواعد العسكرية على الحارطة العالمية خدمة لإمدادات الطاقة وحمايتها مستقبلاً في ظل تزايد حدة

المنافسة على هذه المادة الخام في الأسواق العالمية فيما بين المصدرين والمستهلكين والذي يجعلها عرضة لتقلبات السياسة والمنافسة على مركز القوة والنفوذ والتي بدأت ملاحظتها تبرز في ظل تصاعد دور القوى الإقليمية وتهديدها لمناطق النفوذ التقليدية للولايات المتحدة والتي ضمنت خلالها الرأسمالية الأنجلو سكسونية حقها في هذا القطاع الهام والعنصر الأهم في مسيرة النمو الاقتصادية العالمية.

لقد اثار التدخل الأمريكي في العراق جدلاً واسعاً حول الأهداف الإستراتيجية لاحتلاله وغزوه ومنها مواصلة الحرب ضد الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وتغيير النظام وإحلال الديمقراطية محل الديكتاتورية على اعتبار أن واشنطن تحمل مشاعر السلام للمنطقة برمتها ولكن الوقائع الجيوستراتيجية في العالم بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص يفنر الحقيقة المؤكدة من أن أمن الطاقة والسيطرة على مخزونات النفط العالمية هو أحد أهم الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة منذ عقود والتحكم بطرق إمداداته وأسعاره والأسواق ضمن مخطط كوني أرسى دعائمه الإمبريالية الأنجلو سكسونية وضمن توجهات تأخذ في حساباتها التغيرات المستقبلية التي ستطرأ على ميزان القوة العالمي وكأحد الخيارات الإستراتيجية لدعم استمرار القرن الأمريكي وخدمة لأهداف العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية باعتبارها الأيديولوجيا المنتصرة في ظل انهيار الثنائية القطبية ورسم خريطة العالم الجيوسياسية من منظور الأمن القومي الأمريكي وفوهات بنادق المارينز المنتشرة على رقعة الشطرنج العالمية ؟

لقد جاءت أسعار النفط العالمية حالياً من هذا المنظور الذي يدعم فرضية السيطرة على منابع النفط وأسعاره الحالية في مساهمة من كل العالم لدعم المجهود الحربي للولايات المتحدة في إطار حربها المسماة الحرب على

الإرهاب عبر تحكم الشركات النفطية الأمريكية باستخراجه وتطوير صناعته وطرق إمداداته وفرض أسعاره من منظور مصالح هذه الشركات التي هي جزء من الليبرالية المعلوماتية التي فرضت عقيدتها على المستوى الكوني وإحلالها محل الثقافات والسياسات الوطنية التي تنبع من مفهوم الدولة الأم ومن بوابة إمبراطورية الشركات العابرة للقارات التي اتخذت من العالم الجديد مركز انطلاقها للسيطرة على مقدرات العالم وثرواته.

الإمبريالية الانجلو سكسونية

والإرث الصليبي

في تشرين الثاني عم 1095 م جاءت دعوة البابا أوربان الثاني لغزو الشرق لتدشن عصراً إمبريالياً صليبياً جديداً لم تزل آثاره واضحة على مجمل الشرق الأوسط والعالم بأسره فقد جاءت دعوة بابا الفاتيكان آنذاك لشن حرب مقدسة على الإسلام لتحرير الأراضي المقدسة لتجد استجابة منقطعة النظير وذلك بقيام الوعاظ أمثال بطرس الناسك بنشر أنباء الحملة الصليبية في كل أرجاء أوروبا وتجهيز الجيوش التي كانت رسالتها الوحشية التامة في القضاء على كل ما هو إسلامي شرقي في طريق انطلاقها بجيوشها الجرارة ولتعلن على الملأ بدء عصور الإمبريالية الأنجلو سكسونية الحديثة.

كانت الحملة الصليبية هذه أول عمل تعاوني لأوروبا الجديدة وهي تحبو خارجة من عصور الظلام وكانت الدعوة استجابة عميقة لحاجة في نفوس مسيحي أوروبا نحو استئصال الشرق وإعادة مجد روما التليد واستجابة لغرور إمبراطوري وعنصري بغيط يرى في الأغيار شراذم بشرية لا تستحق الحياة وهذا يتطلب السعي عبر الغزوات المتتالية لإحياء هذه الأمجاد.

في أيلول عام 1096م شاهد بوهيمو ندكونت تارنتو جيشاً من الصليبيين النورمانديين يتجه نحو ميناء برينديزي بقصد الإبحار إلى الشرق فقام على الفور بالانضمام إليه وكان يحز معطفه الأرجواني شرائط ويدفعها ذات اليمين وذات الشمال لتلتفها أيدي قادة جيشه بحماسة وتصنع منها صلبانا للجنود فكانت لبوهيموند أسبابه الدنيوية الملحة لأن يصبح صليبياً. فأبوه روبر غسكار كان يأمل في أن يترك له مملكة في الشرق لكن غزوته لبيزنطة منيت

بالفشل لذا لم تكن في حوزة بوهيموند سوى إقطاعيه صغيرة جداً في دوقية (أبوليا) فكانت الحملة الصليبية بالنسبة إليه وسيلة جلية للحصول على مملكة شرقية⁽⁸⁾.

كان أدعاء بوهيموند أنه أفرنجي له أهميته في هذا المجال لأنه كان بالفعل نورماندياً من أحفاد الفايكنغ الذين روعو أوروبا ثم استقروا آخر الأمر فيها وثبتوا الهوية الفرنجية واهتدوا إلى المسيحية وكانت لهم دوقيتهم الخاصة وشكلوا رأس الخبرة في التوسع الجديد للعالم المسيحي نحو الشرق⁽⁹⁾. وعندما وصلت الجيوش الصليبية إلى القسطنطينية رأوا عالماً مختلفاً لم يألّفوه وطفقوا يحدقون مذهولين في القصور والكنائس والجنان والنهضة العمرانية والانسانيه بأبعادها الواضحة على حياة الشرق ومعتقداته وثوراته وهو الشيء المغاير لما أُلّفوه في أوروبا التي خرجت من ظلام العصور المظلمة في الجهل والتخلف.

كانت الحملات الصليبية المتتالية اللابسة لبوس المسيح تبحث في كنوز الشرق عن الهيمنة والفوضى المدمرة على عكس الفوضى الخلاقة التي سعت كونداليزا رايس تسويقها على الشرق الأوسط عبر تفجير الصراعات الأثينية والطائفية والعرقية ليتسنى لهم ابتلاع المنطقة وهضمها وهي التي انفجرت في وجوههم في أفغانستان والعراق وفلسطين ولبنان وليدخل مشروعه الإمبريالي الكولونيالي الاحتضار أمام قوة المقاومة لمشاريع الهيمنة.

كان الأفرنجية في عهد شارلمان يرون أنفسهم كشعب الله المختار ويعيدون أمجاداً غابرة أضاعها الأجداد ويصححون اعوجاج اليهود الذين مرقوا من عقيدتهم وضلوا وأضلوا حتى تراجع مجد روما المسيحية وإنذر فلا ضير أن تعود العنصرية التي تحكم الانجلو سكسونية تمايزها عن الآخرين لتقود وتكون رأس الحرية مجدداً في تثوير أتباع الكنيسة وأشتات أوروبا من مخلفات ألكاينكنغ

وغيرهم ليمارسوا بدورهم عهداً تنورياً جديداً قائماً على أصل الأنواع وهمجية (جينية) عرفتها معظم الشعوب الأوروبية إبان حقبة التاريخ المظلم لها وعلى مداره الرحب.

كانت الوحشية الانجلو سكسونية تستمد إرثها من تلك النزعة المهيمنة والبربرية للفايكنغ والعسكريتاريا والكولونيالية التي مزقت أوروبا في حربين عالميتين سادت خلالها عقلية الفاشية والنازية في أطر وحشية من التدمير والسيطرة والمهيمنة ولتكون الحملات الاستعمارية هي غاية الإمبريالية تلك التي أرادت أن تستوعب الشرق وأسواقه لماكيتهما الصناعية وفق إستراتيجيتها وأجنداتها الصراعية الكونية على مراكز النفوذ ومناطق في العالم ولفتح المزيد من الأسواق أمام قوة زخم الآلة الصناعية التي فجرتها الثورة الصناعية الأوروبية والتي رأت في الاستعمار والإمبريالية أيقونتها لنهب ثروات الشرق والكون بعمامة وإعادة تدوير هذه الثروات مواد مصنعة يتم استهلاكها في هذه المستعمرات والتي أضحت مناطق امتصاص لهذا الفائض الصناعي.

لقد كانت الإمبريالية الانجلو سكسونية وليدة مشاريع توسعية قائمة على الاستغلال والبطش وكانت اليهودية الضحية مرة أخرى للزج بها في أتون هذه المشاريع التوسيعية عبر إقامة قاعدة إمبريالية غربية قائمة على أسس عقائدية النجيلية ثورائية تستمد ديمومة بقائها من تلك النزعة والهالة المقدسة التي ترتدي لبوس الدين وأرض الميعاد في ميعاد إعادة اغتصاب أرض فلسطين العربية وإهدائها لشذاذ الأفاق وهمج الشعوب وعتاة المجرمين الذين عرفتهم أوروبا في صراعها المرير الداخلي وللخلاص من الإرث اليهودي في دول أوروبا وزج في أتون المواجهة المقبلة مع العالم الإسلامي والعالم تحت مسميات الحروب المقدسة والإرهاب وغيرها .

لقد دشت الإمبريالية الانجلو سكسونية عهودها الاستعمارية عبر التاريخ بالهرطقة الدينية ليتم لها حشد الحشود وتحيشه تحت ستار المواجهة مع الإسلام وحمله رايته والإرهاب الإسلامي في الوقت الذي ينظر فيه إلى الشرق على أنه درة الكون الثري الزاخر بتاريخه الروحي والحضاري والذي يجب استعمار له الإمبريالية السيطرة على قلب العالم ومركزه الإشعاعي التنويري الذي أثار ظلمات القرون الغابرة برسالات السماء وأعطى الإنسانية حضارة التقدم والاختراع والاستكشاف في كل ميادين الحياة إبان حقبة من أشد الحقب ضراوة وظلمة في أوروبا وغيرها.

إن النزعة الصليبية التي ترتبط بالإمبريالية الانجلو سكسونية كانت دائما تستعيد خطابها الديني التبوي ضد الشرق لاستئصال تحرب المنطقة زنهج ثرواتها وخيراتها والبحث عن مصالحها وكسب مناطق النفوذ والتي تلعب فيها حدة الموقع الجيوإستراتيجي دورها الفاعل في هذه الأيام في ظل تنامي حدة الصراع وبروز معادلات دولية جديدة قائمة على الأبعاد الاقتصادية والتكتلات التي تدخل في هذا الإطار وفي ظل خطاب عالمي معولم قائم على إلغاء الهوية الحضارية لشعوب العالم وثقافتها لتسنى لهم تجذير هذه السياسات ذات النزعة الفاشية، والتي ترفض التنوع وتدعو في خطابها وسياساتها لعسكرة الكون وفرض رؤاها عليه بقوة الحديد والنار وعبر القواعد العسكرية عبر المحيطات والبحار والقارات.

إن العداء المستحكم للحضارات هو محور العملية الإمبريالية الانجلو سكسونية على مدار الحملات الصليبية المتتالية عبر القرون المنصرمة والتي باتت تبحث لها عن وجود وتكوين في الحارطة الكونية بعد أن خرجت من عقاها ودشت مراحل بنائها بحملات متتالية عبر البحار والمحيطات وبغلاف النزعة

الصلبية المتجذرة في الإرث الإمبريالي، الذي حكم العقلية الأوروبية قرون عدة ومهد الطريق عبر حروب كونية لإقامة مناطق نفوذ واستقطاب، وفي مشاريعها التوسعية المحكوم عليها بالإفلاس منذ بدايتها وهي تعادي في أديانها العدالة الإنسانية وإنسانية الإنسان، وتطلق وحش الداروينية من عقلاها الذي يتنكر لهذه الإنسانية وكماها في البناء الفلسفي الأوروبي عبر مادية صرفة عادت كل الأديان برمتها وتحديدا الإسلام الذي ترى فيه تهديدا حقيقياً لنزعتها الإمبريالية التوسعية .

مورجان يقود:

لقد جاءت إمبريالية القرصان مورجات لتكوين القاعدة الحديثة والتي تبنتها النخبة الاستعمارية الجديدة في العالم الجديد، الذي تكون عبر رحلة البحث عن المال والشهرة والسطوة والجاه وإعادة تشكيل وصياغة العالم وفق رؤى وعقلية القرصان الشهير مورجان، والذي يسعى للحصول على تعب الآخرين وحضارتهم وبنائهم المعمد بالدماء والعرق عبر التاريخ، ولتبتلع الإمبريالية الانجلو سكسونية خيرات العالم في طريق صعودها وامتدادها المتعظم والذي بات يشبه الديناصور والوحش، الساعي لالتهام ضحاياه من خلال المزيد من الغزوات والسيطرة على كل الإمبراطوريات في اسبانيا والبرتغال وبريطانيا وفرنسا غيرها في طريق تنامي قدرتها على النهب والسلب لخيرات الشعوب ومواردها.

دور الولايات المتحدة

في النظام العالمي

توصف الولايات المتحدة بأنها الدولة الوحيدة التي حكمت العالم من خلال خمس مراكز قيادية عسكرية على المستوى الكوني، فهي تحتفظ بأكثر من مليون جندي مسلحين من الرجال والنساء في أربع قارات، وتنتشر أربع مجموعات متتالية محمولة مستعدة للحرب في كل المحيطات والبحار، وأنشأت في يوليو 2007 قيادة عسكرية للقارة الإفريقية مقرها المغرب، وكما أنها تساهم بالحفاظ على أمن دول مهمة في الإستراتيجية الكونية الأمريكية وهي إسرائيل وكوريا الجنوبية.

لقد أدى هذا التوزيع الهائل للقوة على أرجاء المعمورة لزيادة حجم المخاطر التي تعترض الوفاق الدولي وانهايار منظومة العلاقات الدولية وتحديد الأمانة منها على ضوء هذا الانتشار الذي يساهم في تنمية حالة الاستقرار، نتيجة للممارسات التي مارسها القوة العظمى والقطب الأوحده في تثبيت دعائم الهيمنة على مراكز النفوذ والثروة، ومن نافلة القول أن الولايات المتحدة قد عمدت إلى توسيع وزيادة استخدامها للقوة العسكرية والمفرطة لتحقيق إستراتيجياتها وأهدافها السياسية الخارجية منذ انتهاء عصر الحرب الباردة وانهايار جدار برلين.

لقد شنت الولايات المتحدة أربعة حروب منذ ذلك التاريخ في العراق مرتين وضد صربيا وأفغانستان، وهذا يعادل بدوره ضعف ما خاضته من حروب منذ ما يقارب النصف قرن إبان حقبة الحرب الباردة بل وصل حجم الإنفاق الدفاعي الأمريكي إلى نحو نصف إجمالي إنفاق دول العالم الدفاعي.

ان المخاطر التي ولدها هذا الإنفاق وصلت لحدود لا تستطيع فيه دول العالم وتحديدًا الكبرى منها ذات التوجهات القطبية، في غض الطرف عن حجم هذه القوة سواء السياسة الاقتصادية أو العسكرية ومن النظر بعين الشك، لهذه القدرات على حفظ الأمن الدولي ومساهمتها في إرساء دعائم الاستقرار العالمي دون مشاركة منها في وضع التعددية القطبية كخيار إستراتيجي لمواجهة الإمبريالية الأمريكية والتي حاولت عبر هذه القوة المنتشرة في أرجاء المعمورة السيطرة على مقدرات العالم وثرواته عبر العولمة السياسية الاقتصادية والثقافية والعسكرية.

لقد كانت ملامح النظام العالمي الجديد مدعاة للتشاؤم والقلق من قبل هذه القوى الصاعدة في تحديد وضع وشكل هذا النظام، والذي كان ثمره من ثمار الانتصار الأمريكي الغربي في الحرب الباردة أو ما كان يسمى بالحرب العالمية الثالثة بانهايار حلف وارسو والاتحاد السوفيتي، وما ستؤول إليه الأوضاع والعلاقات الدولية في ظل هذه المتغيرات التي فرضت الأحادية القطبية وأتاحت للقوة الأمريكية والفكر المحافظ فرض أجندتها الإمبراطورية على الإرادة الدولية كخيار أوحده لا ثاني له.

لقد مكن حجم الناتج الاقتصادي الأمريكي والذي يساوي ما نسبته 30٪ من مجمل الناتج الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى فوز اليمين المحافظ بالترئاسة الأمريكية في نوفمبر عام 2000 وإعلان هذه القوة الجبارة ، عن استعدادها لخوض حربين في وقت واحد لإثارة التساؤل عن قدرة هذه القوة على تأمين وإدامة تفوقها الكاسح ، في ظل تغيير ملامح هذه القوة لصالح أقطاب دولية بدأت تأخذ مكانها في عالم متشابك ومعقد من خلال امتلاكها لمقومات القوة ذاتها، ولكن ليس بنفس القدرة مما يضع العالم برمته على شفير

منافسة دولية عبر صياغة شكل هذه العلاقات المستقبلية المبنية على التنافس وفرض الإرادات وتشكيل المنظمات مثل منظمة شنغهاي والأسيان والاتحاد الأوروبي وغيره.

ان مسألة بناء التحالفات الدولية جاءت نتيجة حتمية لوقائع البناء الإمبريالي الإمبراطوري والذي حاولت فيه هذه القوة الغير مسبوقه بالتاريخ، من اضاء طابع وشكل الثقافة الأمريكية على الامم والشعوب ذات التاريخ الحضاري والإنساني البعيد وتغيير هذه المفاهيم والتي تبلورت جيلا بعد جيل ، وبوسائل عسكرية وكونولونالية وضعت فيه مسألة الشرعية الدولية تحت الحك في إطار تغيب دور الأمم المتحدة وهذا ما بدا جلياً إثناء الأزمة العراقية، والتي كانت فيها الولايات المتحدة انشغلت بالثورة العراقية ونشأت في نفس سبيلها من منظور هذه القوة الجبارة ، ولیدخل العالم نفق هذه الهيمنة والتي كانت محصلة تعاون وتحالفات دولية وتضحيات شعوب مكنت لهذه الإمبراطورية والإمبريالية من ديمومة التفوق والانتصار .

لقد أثار عدم التزام الولايات المتحدة بالقانون الدولي تخوف دول العالم ، وصار الخطر الحقيقي بالنسبة لها في أن الولايات المتحدة لم تعد دولة بين دول بل إمبراطورية بين دول، وهذا مجد ذاته يسهم في فهم السياسات الأمريكية وممارساتها السلوكية كقوة إمبريالية تستدعي بناء التحالفات والإستراتيجيات لفرض التعددية وإعادة التوازن لشكل العلاقات الدولية الذي انهارت مقومات وجوده في ظل هكذا سياسات وممارسات .

ان المقارنة الواقعية بين القدرة الأمريكية الهائلة وبين القيود التي تواجهها أحيانا في بعض القضايا الحيوية العالمية ، تثير الكثير من الاحتمالات حول مصير الأحادية القطبية ومن ثم مصير النظام الدولي نفسه الذي فرضته هذه الأحادية

في المدى الزمني المنظور سيما وأن هناك قوى كبرى أخرى تتطور بمعدلات كبيرة كالصين والهند والبرازيل، ويتوقع لها أن تكون أقطاباً دولية منافسة بدرجة ما للنفوذ الأمريكي وهذا يفرض بحد ذاته مسائل عديدة تفرضها هذه المستجدات على الساحة الدولية وتحديداً الصعود الصيني الهائل؟

هل سيتجه النظام الدولي إلى نظام تعددية قطبية حقيقية ذي توازن دولي جديد؟ أم سيبقى على حاله الراهنة حيث الأحادية القطبية الأمريكية والهيمنة الإمبريالية التي تبلورت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990! لقد جاءت ثورة تكنولوجيا المعلومات التي قربت المسافات والانفتاح الاقتصادي وتشابك المصالح الدولية والتي تنتج عنها إعادة توزيع عوائد هذه الثورة لتكون عاملاً من عوامل التعددية القطبية والدولية، فالهند مثلاً باتت صاحبة باع طويل في صنع برامج الحاسبات الآلية لحساب كبريات الشركات العالمية الأمريكية الأوروبية والصينية، وحققت من وراء ذلك دخلاً هائلاً تجاوز الثلاث مليارات دولار عام 2003 وتجاوز الثمانية مليارات دولار في الأعوام اللاحقة، وهذا يفيد بأن المبدأ الاحتكاري لمصادر المنفعة والنفوذ الاقتصادي لم تعد حكرًا على الولايات المتحدة بحد ذاتها وكذلك الدول الأخرى مما يعني حصولها على نصيب من التقدم والنفوذ والثروة، والذي يعد بحد ذاته مصدراً من مصادر بناء القوة مما يعني إعادة صياغة وتشكيل العلاقات والتفاعلات الدولية.

هذا التطلع الدولي نحو المنافسة ورفض الأحادية تبلورت ملامحه الهيكلية في منظمة شنغهاي، والمناورات العسكرية المشتركة فيما بين الصين وروسيا والتصرّجات التي تنطلق من قادة هاتين الدولتين اللاعين الرئيسين على المسرح الدولي، ومطالبتهما بقيام نظام دولي جديد أكثر مساواة وعدلاً كل هذه

المؤشرات علامات استفهام على سياسات الأحادية القطبية المستقبلية ويزور عوامل تهديد جذرية لهذه الزعامة العالمية تتبلور شيئاً فشيئاً مع مرور الوقت والزمن.

إن التوافق على العديد من الأولويات العالمية ومنها على سبيل المثال مسألة الاحتباس الحراري مسألة غاية في الصعوبة، وتصبح مسألة انصياح دول العالم للكثير من الرغبات الأمريكية مسألة غاية في الصعوبة ويصبح التعاون الدولي والذي تفرضه ممارسات القوة ويجفز هذه القوى الراضة لمبدأ الهيمنة، إلى تحدي هذه الإمبريالية وتشكيل تكتلات دولية عديدة معاً للوقوف في وجه هذه الهيمنة والحد من آثارها السلبية عليها وعلى الأوضاع الدولية.

نمط القوة الأمريكية تعثرها العديد من السوامل المؤدية إلى العجز مستقبلاً وهي:

أولاً: زيادة درجة الاعتماد الأمريكي على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل الاستهلاك المفرط الخاص والعام على حد سواء

ثانياً: زيادة تراجع مستوى التماسك الاجتماعي الداخلي وهذا ما نراه حاصلًا حالياً خلال الانتخابات الأمريكية وتحديدًا لدى الحزب الديمقراطي وهذا ما حصل إبان حملة الديمقراطيين في عهد رئاسة أوباما الرئيس الأمريكي الحالي.

ثالثاً: توزيع الجيوش الأمريكية على المستوى العالمي وتورطه في معارك فعلية كبرى كما هو الحال في العراق وأفغانستان وهذا بدوره يؤثر على قدراته الذاتية وعلى توفير الأمن وعلى ممارسة أي سلوك إمبريالي في بقاع أخرى من العالم مستقبلاً.

رابعاً: المعارضة الشعبية الشديدة للمؤيد من الأعمال العسكرية الخارجية التورط في مغامرات أخرى على ضوء نتائج حرب العراق وزيادة عدد القتلى الأمريكيين في ساحات المعارك.

خامساً: عدم تماسك المؤسسات السياسية الأمريكية وتحديدًا الجمهورية والديمقراطية وهذا يجعل من الصعب تأسيس إجماع وطني حول أي قضية بذاتها لفترة طويلة.

ومن هنا فإن العوامل الضاغطة على القوة الأمريكية ستؤدي إلى بروز نظام دولي جديد وتوازن دولي جديد لن يتيح بسهولة حجم حرية التصرف المتاحة حالياً للولايات المتحدة وهذا ما يقلق القوة العظمى وتحديدًا الصعود الصيني الهادئ الروسي الذي أوجدته السياسات الأمريكية الفجة ونزعة التطرف وحرية التصرف الأحادي والبعد عن التعاون الدولي والقانون الدولي.

المناقشة الكبرى

THE Great debate

في أعقاب الزلزال العالمي الذي ضرب المسرح الدولي بانهيار الاتحاد السوفيتي المفاجئ والذي أربك القوة العظمى الولايات المتحدة وحلفائها، وما استتبعه من تداعيات أتت على مجمل العلاقات الدولية ومنظومتها ووضعها أمام تحديات اللحظة الراهنة، والتي برزت كخط فاصل بين مرحلتين إستراتيجيتين وتاريخيتين، هذه اللحظة المعقدة بالأسى والأمل من بروز فجر جديد يدشن لعهد جديد ومرحلة هي من أحلك المراحل البشرية في ظل غياب التوازن الإستراتيجي والذي ميز النصف الأخير من القرن العشرين .

فيوم (9 نوفمبر 1989) يوم فاصل في التاريخ الحديث يوم سقوط حائط برلين وما تبعه من تداعيات، وضعت اللمسات الأخيرة لانهيار إمبراطوري شرقي وبناء إمبراطوري غربي بقيادة الولايات المتحدة وجاء تكرسا لجهود بذلتها الأيدي والعقول مجبولة بالدماء على رقعة الشطرنج العالمية، ومكنت من تثبيت دعائم هذا البناء الإمبراطوري والذي سعى واضعوا قواعده لتغيير وجه التاريخ والتقاط الفرصة السانحة التي ولدتها لحظة الانهيار والاندثار في واحدة من أشد المراحل المثيرة في التاريخ الإنساني.

لقد انتهت الحرب العالمية الثانية بإعلان القوى الكبرى الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وأمريكا بانتصارها على النازية الفاشية ولیدخل العالم مرحلة جديدة من التوازنات وتقاسم مناطق النفوذ ولیدخل البناء الدولي مرحلة التعايش القسري الذي فرضته وسائل الردع والردع المتبادل ولتلعب الأسلحة النووية ، والترسانات الضخمة في إطار التنافس الشديد بين القوتين العظميين دور

الضامن بعدم التمدد والتوسع المشوب بالحذر، ولتبقى الساحة الكونية مسرحاً لحروب دامية بالوكالة محصلتها تغيير في موازين القوى، فرضته الحرب الباردة وصراع الجبارين على السيطرة على مناطق النفوذ العالمية عبر المنافسة على مشروعين إمبرياليين متسلحين بايدولوجيا متصارعة ومتنافسة وأسلحة دمار شامل وفناء بشري.

هذه اللحظة الحاسمة في التاريخ الإنساني والدولي فرضت أجنداتها في المناقشة الكبرى والتي جرت في واشنطن، إبان حقبة جورج بوش الأب والتي بنيت على أساسها السياسات الأمريكية الراهنة وفي القرن الحادي والعشرين الذي هو بالطبع قرناً أمريكياً خالصاً بما تعنيه هذه الكلمة وتحمله من معاني وبصمات.

فالولايات المتحدة التي خرجت من هذه المواجهة منتصرة تحتاج إلى عدو جديد وإلى محارق في كل أرجاء المعمورة، تستوعب الجموح الإمبريالي الخارج من عقاله والذي يسعى لبلورة هذه اللحظة الحاسمة المفعمة بالانتصار والنشوء، إلى حقيقة واقعية وجوهرية فحواها الانصياع والانقياد إلى هذه الختمية والفرضية والذي كونتها في ظل حقائق التنافس المرهقة والاحتواء عبر سياسة تسليح لم يشهد التاريخ، لها مثيلاً فكانت حرب النجوم المرحلة الأخيرة والأعنف في استنزاف قدرات الاتحاد السوفيتي والذي خرج من غزوه لأفغانستان محطماً في حرب أكلت أخضره ويابسة، فكان الإسلام والتشدد والتطرف الإسلامي الحلقة الأقوى الذي أوجدته حقائق الجغرافيا والتاريخ والسياسة بثقله البشري والاقتصادي والجيوستراتيجي فرضته رؤى وتصورات دهاقنة الفكر الاستراتيجي لما بعد انتهاء عصر الحرب الباردة والذي سعت فيه قوى الظلام

فرضه على أجنداتها الإمبراطورية ولكي يكون العدو القادم بعد انهيار الشيوعية هو الاسلام كعقيدة .

لقد كانت المناقشة الكبرى والتي تبلورت خلالها ملامح المرحلة المقبلة والتصورات حول نتائجها التي فرضتها وقائع وتطورات هذا الزلزال العالمي والذي تجددت فيه روح الإمبريالية المفعمة بالمزيد من العنف والاستئصال، محطة رئيس لرسم خريطة الطريق لهذه التصورات والإستراتيجيات فكان غزو الكويت على يد صدام حسين الفرصة السانحة لوضع هذه التصورات موضع التنفيذ، والتي بقيت أهدافها الغير معلنة احد أهم أجندات هذه السياسات وليتم من خلالها تحديد ملامح المرحلة المقبلة، فالعراق الذي يحتوي بباطنه على احتياطات نفطية هائلة تقدر بـ 113 بليون برميل من النفط أي ما نسبته 11% من الاحتياطي العالمي وهي مؤكدة بينما تشير بعض التقديرات الأخرى إلى وجود ما نسبته 220 مليار برميل نفط أي ضعف ما هو مؤكد بالأرقام الحقيقية.

والعراق هو الذي خرج منتصرا من حرب الثماني سنوات العجاف للتصدي للهجمة الإيرانية على عروبه واستقراره، ويمتلك جيشا جرارا يهدد دول الجوار وكان احتلال الكويت صفحة من هذه الصفحات التي وهبت المخطط الإستراتيجي الأمريكي قوة الدعاية والحجج، من خطر النظام العراقي والذي يسعى لإعادة صياغة المنظومة الشرق أوسطية وفق طموحاته المدعمة بالإمكانات النفطية الهائلة والقوة البشرية ، والتي تمكنت من ولوج عصر الثورة الصناعية الإبداعية وكان آخرها بناء منشآت النووية والتي جرى تدميرها مفاعل تموز عام 1981 والذي بات يشكل خطرا إستراتيجيا فعالا للدولة العبرية، وبات الحلقة الأقوى في النظام العربي سواء السياسي أم الاقتصادي أم

العسكري وفرت هذه الإمكانيات أرضية للمناقشة على اعتبار ان التهديد العراقي للمصالح الأمريكية وتحديد النفطة منها والذي يقف حجر عثرة أمام مشاريع التسوية الشرق أوسطية للقضية الفلسطينية ، وهو المنادي بعروبة الأرض الفلسطينية والرافض لكل مشاريع السلام منذ زيارة السادات عام 1977 للقدس عبر مؤتمر الرفض العربي الذي عقد في بغداد آنذاك ، والذي وضع العصا في دواليب التسوية الكامب ديفيدية.

العراق حجر الزاوية وقطب الرchy في مشاريع الهيمنة والثبيت لدعائم البناء الإمبراطوري الأمريكي للقرن الحادي والعشرين والذي يضع النفط عصب الحياة الصناعية والتطور والتقدم والتنمية في أولى سلم الأولويات من بين العوامل التي تستوجب المغامرة والمقاومة في آن معا ، وتستدعي دخول الحرب العالمية الثالثة مرحلة التنفيذ في إطار الحملة الجارية حاليا على ما يسمى الإرهاب الدولي وتحديد الإسلامي.

لقد كان العراق سابقا إلى حين انتهاء دوره بعد عملية احتلاله المدخل الرئيس لقضية القلق الإسرائيلي، منذ تنامي قدراته في ظل تبدل الأدوار الإقليمية بعد خروج مصر من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل مما استوجب وضعه في عين العاصفة ، على اعتبار انه الخطر الجسيم الذي يهدد وجود الدولة العبرية على المدى المنظور، في إطار سعيها لتحديد القدرات العربية والإسلامية والتي كان لامتلاكها ناصية العلوم والتكنولوجيا والتطور الأثر الفعالي في اتخاذ قرار الغزو لإنهاء هذا الخطر المائل أمام إسرائيل.

إن الحرب العراقية الإيرانية والتي دامت ثمانية أعوام والتي قصد منها استنزاف طاقات البلدين الجارين في حرب ضروس وفي ظل سياسات الاحتواء

والتي عبر عنها هنري كيسنجر بقوله (أتمنى ان لا يخرج من هذه الحرب أي طرف متصراً) صفحه سوداء في تلك اللحظة التاريخية المفعمة بالامل والاسى في ان معا ، والتي أستنزفت طاقات شعبيين جارين وليتم من خلال هذه الحرب العبثية تدمير المنطقة واحتوائها وتغير معالمها الاستراتيجية لاحقاً والتي ستكون ركيزه أساس من ركائز المشروع الامبريالي الغربي والذي ولدته لحظة الغياب في التوازنات الدولي .

ان انتهاء الحرب الباردة قد اوجد جيوشاً عاطلة عن العمل وأكداساً من السلاح التي أنتجتها المصانع العالمية للسلاح، وتحديداً الأمريكية والأوروبية لمواجهة فيما بين الشرق والغرب وفي إطار التنافس الذي دام نصف قرن استنزفت فيه قدرات وإمكانات اقتصادية وجب التخلص منها وإعادة تغيير مهام هذه الجيوش وإعادة نشرها بعد المحسار التهديد السوفيتي ، وتداعي وانهار حلف وارسو والبحث عن مسرح عمليات جديد لاستخدام هذه الجيوش والأسلحة في آن معاً ، فكان الشرق الأوسط الميدان والساحة التي سوف تمتص فائض السلاح الغربي وتشغيل هذه الإعداد الهائلة من الجيوش ، للقضاء على البطالة المتزايدة نسبتها في الدول الغربية والتي إن سرحت هذه الجيوش ستزيد من جيوش العاطلين عن العمل ومن حجم الظغوط على اقتصادياتها المأزومه .

المنافسة الكبرى التي ضمت معظم قادة الرأي الأمريكي والتي خرجت بتتيجه واحدة لا سواها لإيقاف الانهيار الذي يلوح في الأفق هو احتلال العراق ، هذا الكنز الثمين والجوهره في درة التاج الإمبراطوري الأمريكي والذي رسمت مخططات احتلاله منذ بدايات القرن العشرين، وكان الانتصار السوفياتي على النازية الألمانية في إطار الحرب العالمية الثانية حجر العثرة لاستكمال حلقات المخطط الإمبراطوري ذاك ، وجاءت النهاية لهذا الكابوس والزلازل

الذي بدأ سريعا ودون مقدمات وعلى غير التوقعات والحسابات والمخططات التي رسمت ويهدوء وحذر ليحيي هذه الامال من جديد ويضعها على طاولة البحث والتنفيذ.

كانت المخططات توضع على نار هادئة وتنتظر لحظة الاشتعال الأوسع لتبريد ما سيجري في ظل تراكم العديد من الأخطاء الجيواستراتيجية للنظام العراقي الخارج من مواجهة دائمة طول ثمانية أعوام ، اتبعها بحرب غزو الكويت المقاطعة التاسعة عشر حسب التسمية للقيادة العراقية، وتسخين الأجواء والمنطقة لتبرير ما هو قادم وإعطائه صفة الشرعية في عالم غابت فيه الشرعية الدولية ، وباتت شرعية السلاح هي المحك الذي توضع عليه هذه المخططات وتحتاج لعود ثقاب لنشر هذا الحريق في أرجاء المنطقة المتأزمة والمليئة بيور الالتهاب والانفجار .

جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 لتفتح الباب على مصراعيه هذه الاحداث والتي شابها ما شابها من تشويش وتحريف وقلب لحقائق الصراع والطموح الامبراطوري ،الذي بلورت معالنه وخطوطه العريضة تلك المناقشه والتي من خلالها يبحث الرئيس الاميركي السابق جورج دبليو بوش عن صوره تغطي على صوره مشهد نتائج الانتخابات والتي شابها ماشابها فيما بينه وبين آل غور مرشح الحزب الديمقراطي، والذي كان للمحكمه العليا الاميركيه القول الفصل لتثبيت دعائم الشرعيه اللاشعريه امام الناخب الاميركي، امام ولوج المنطقة والعالم عصر المأمبرجر والكتكاكي من بوابة الاستئصال لتنظيم القاعدة والذي جرى تجهيزه وتدريب أعضائه في جبال التورا بورا وجبال الهندوكوش، بعد أن قدمت دماء المضحين من أجل الحرية في أفغانستان مهرا لتدمير الإمبراطورية السوفياتية وإزالة المعوق الإستراتيجي الذي

يحول دون تنفيذ المخططات الإمبريالية للاستحواذ على الكعكة النفطية والجيواستراتيجية للمنطقة، ولمواجهة احتمالات المنافسة لدى القوى الصاعدة الناشئة على الساحة العالمية ومحاصرتها وضرب أسس ثنائها وازدهارها وتقدمها وترويضها وفق ما تلميه المصالح الانجلو سكسونية ، فعندما احتلت أفغانستان كانت تحديات مرور أنابيب النفط هي المحرك الرئيس لتقدم هذه الجيوش وانتشار القواعد العسكرية على الفسيفساء الآسيوية كأحد المرتكزات الهامة لانتشار عسكري إمبريالي واسع، يضمن الوصول إلى مناطق التفجر والتوتر في المنطقة بأقصى سرعة بعد أن تمّ الاعتبار من دروس غزو العراق للكويت ، وتمكين قوات الانتشار السريع من الوصول لأهدافها بيسر وسهولة بدون معوقات لوجستية قد تلعب دور المؤثر في تحديد الأهداف المراد احتوائها والوصول إليها.

لقد كان الحريق الأفغاني مقدمة لسلسلة من الحرائق التي تشتعل حالياً في المنطقة في سياق إستراتيجية إمبريالية تقدمية بعد المناقشة الكبرى وضعت أسس ومرتكزات الانطلاق والتمكين ، لأهداف هذه الإمبريالية وإعادة تشكيل هذه المنطقة وفق أنماط سلوكية تراعي سياسات العولة والهيمنة في آن معا.

لقد كانت أفغانستان مقبرة أحلام بعد ان تبين لأرباب الرأسمال العالمي حجم التقديرات الزائفة لاحتياطات النفط في بحر قزوين ، والتي جرى تضخيمها ليستعاض بها عن نفط المملكة العربية السعودية والجزيرة العربية والأوبك ولتعود الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة تلعب دورها البارز وتحديد العراق في الأهداف المعلنة لهذه المناقشات الكبرى.

فالعراق حصان طروادة المحافظين الجدد ودعاة ابتلاع موارد الطاقة و ثرواتها وهو الذي سيلعب الدور المؤثر في سوق الطاقة المليء بالآزمات

والمفاجآت والارتفاعات المذهلة على ضوء نتائج الدراسات التي تحدد مرحلة الذروة للإنتاج العالمي والذي بلغ هذه الذروة في العام ألفين مما يعني تراجع حجم الإمدادات النفطية، وولوج العالم أزمة نفطية كارثية تقوده في النهاية إلى مرحلة من الركود الاقتصادي إذ لم تكن الشلل الاقتصادي ذاته.

العراق الذي يكتنز في باطنه ثروات هائلة من النفط أيضا التهديد الإستراتيجي الرئيس للكيان الصهيوني الذي وضع كقاعدة إمبريالية متقدمة، للإبقاء على السيطرة الانجلو سكسونية على المنطقة باعتبارها قلب العالم النابض ومركز الإشعاع الحضاري والديني، فالقضية الفلسطينية لم تزل هي الموحد الرئيس لمشاعر الأمة العربية والاسلامية من اجل التحرير للأرض الفلسطينية والقدس الشريف ، والتي احتلت عام 1967 بعد أن تم تدمير الوحدة العربية وتقسيم العالم العربي إلى دويلات هزيلة في أعقاب اتفاقيات سايكس بيكو.

- والتي أشعلت ما يقارب إلى ستة حروب عربية إسرائيلية كان آخرها جرب تموز 2006 على الجنوب اللبناني، وهي التي أعطت مسوغات التنافس الدولي الذي كان قائما فيما بين الشرق والغرب وعلى أرضها تحت كافة الأنقعة الزائفة التي لونت تلك الحقبة من السياسات والإيديولوجيات والتي لعبت بدورها الخاضن الرئيس للانهيارات اللاحقة التي يشهدها النظام العربي على كافة المستويات الأمنية والاقتصادية والعسكرية والسياسية، فكان العراق قلعة الرفض والصمود التي جابهت كل مشاريع الهيمنة ومشاريع السلام الذي يرضى ببيع الأرض العربية مقابل البقاء، هذه القلعة العربية التي كانت تزخر بالإيمان بالوحدة والتقدم والتطور العلمي والصناعي كانت اكبر تهديد في وجه الأحلام الصهيونية والإمبريالية الانجلو سكسونية المتعطشة لجمع المزيد من الثروات والخيرات العالمية.

ان التنافس والذي ألهبت إواره العولمة والثورة المعلوماتية العالمية ساهم في وضع الشرق الأوسط في عين العاصفة، والإحداث لأن الطاقة ومصادرها سوف تكون عامل الحسم في الصراع على النفوذ والمكانة العالمية وفرض الإيرادات والتي لا تقبل بغير القوة بكل أبعادها الاقتصادية والعسكرية والسياسية موقعاً وإدامة ولتبقى القوة الأعظم دون منازع أو منافسة.

الإعلام المعولم والحرية الزائفة

لقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة وأخرها الإدارة اليمنية المتطرفة في الطرح بطرح مسألة الديمقراطية كخيار يرسى دعائم عهد من الاستقرار في المنطقة الملتهبة، والتي تعج بالتداعيات فيما بين أنظمة تعيش بمعزل عن شعوبها فكان الإعلام الأمريكي بماكينته الجبارة يخوض معركة العولمة الثقافية والسياسية الاقتصادية بكل أبعادها وتجلياتها، فانطلقت مصطلحات النظام العالمي الجديد وصراع الحضارات الإرهاب والشرق أوسطية، مبشرة بيزوغ فجر جديد تذوب فيه القوميات والوطنيات الحواجز والحدود المعادية للنهج والتفكير الأمريكي الجديد فكانت قناة الحرية الفضائية الناطقة باللغة العربية من خلال شاشتها، حملة إعلانية ترمي لتوطيد دعائم الأمركة وتلطيف الصورة الفجة التي ارتسمت في أذهان أبناء المنطقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وما أعقبه من إحداث أدت إلى انتشار حالة من العداء لكل ما هو أمريكي في دول عديدة من المنطقة وبعد أحداث أبو غريب وصورة الحرية والديمقراطية الزائفة التي تراها الشعوب العربية عبر الطائرات والصواريخ والدبابات.

إن جدلية حرية الإعلام ومركزة الإعلام لا زالت تدور داخل المؤسسة السياسية الأمريكية، هذا الصراع والجدلية بين القيم الأمريكية التي على أساسها يبنث أمريكا إمبراطوريتها وامتلكت من خلالها عناصر التفوق والهيمنة والنفوذ، وبين الأوضاع الراهنة في مناطق الاحتلال والاستقطاب الحالية والتي غرقت فيها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ فيتنام، والتغطية على حجم الخسائر البشرية والهزائم الميدانية في الصومال وفشل مشروع الغزو الأمريكي له، ثم العراق والحرب المكلفة والمرهقة بعد عام من احتلاله اوجد حالة من التعتيم المبرمج والمنهج على وسائل الإعلام الأمريكية تحت مسميات متطلبات

الأمن القومي الأمريكي ومواجهة الحقائق الجلية والناصعه التي عثمت عليها وسائل الاعلام الديمقراطية .

كان من نتائج هذه السياسة الإعلامية تراجع حرية الإعلام وإطلاق سلطة الرقابة في نقل وقائع التداعيات التي تحقق منها الإدارات الأمريكية بمجاذبة وموضوعية كي يتم الحد من خلق رأي عام ضاغط مناهض للحرب الأمريكية وآخرها الحرب على العراق والحد من الآثار السلبية لمجريات المواجهة مع المقاومة العراقية، والتي فرضت أجندتها المسبقة من خلال الكم الهائل من عمليات المقاومة والخسائر البشرية الأمريكية المتلاحقة في الميدان مما يعني فشل السياسات الأمريكية في بسط هيمنتها على دول المنطقة وشعوبها عبر البوابة العراقية.

إن الصورة المرئية ذات التأثير والبعد الترويجي والتي تم توظيفها لإثارة العواطف والمشاعر في أحداث الحادي عشر من أيلول من أجل تجيش الرأي العام وتهيئة لمرحلة قادمة ، هي ذات مدلولات وسياسات معدة مسبقا، تم برمجتها رقيما لتتواءم والمرحلة الجديدة والعهد الجديد الذي اخترق الجدار النفسي الذي بنته الحرب الفيتنامية بفداحة خسائرها البشرية والمادية والاقتصادية والسياسة، لينقل المجتمع الأمريكي ودافع الضرائب لمرحلة تغطي هذه الحواجز النفسية وآثارها السلبية والتي بقيت مترسبة في النفس الأمريكية جراء المشاهد المروعة التي وضفتها الصورة المناهضة لحرب فيتنام اللاأخلاقية، ضمن رؤى مجردة أثارت موجه من الغضب العارم في كافة عواصم العالم والولايات المتحدة من هول وحجم الدمار الذي خلفته هذه الحرب.

لقد استدعت التوجهات الحالية وضع الصورة المرئية في إطارها العكسي لبناء أرضية جديدة تنطلق منها حمم الغضب والثأر، وشحن العواطف

لصد هذه الهجمة التي تستهدف الحضارة الغربية الأمريكية وخلق حاله من الفرع لدى المشاهد، تهدف لتغيير مسار التوجيهات التي نجت من المحسار الخطر والمد الشيوعي وليكون الإسلام الإرهاب الإسلامي هو العدو والخطر الجديد الذي يناصب الغرب العداء وأمريكا بالتحديد.

لقد كانت الديمقراطية معنية ببناء وسائل إعلام جماهيري تسعى لتوظيف الصورة والصوت لخدمة الشعوب في إرساء دعائم الاستقرار ونقل الحقائق المجردة، لتعطي ثمارها في البناء السياسي عبر تبادل للسلطة فكانت هذه الوسائل أدوات الرئيس في طرح برامجها واتجاهاتها وتغيير مسار السياسات الداخلية والخارجية وفق ما تتطلبه الصورة بحيادية تامة خدمة لأهداف الديمقراطية.

ثم جاء عصر العولمة ولتصبح الصورة ذات توجيهات إمبريالية تخدم مصالح المد الاستعماري، من خلال تغيير مسار الأحداث في إطار الصورة التي تثبت ما يخدم هذه التوجيهات في ازدواجية للمعايير والسلوكيات حادت عن حياديتها المجردة.

إن العولمة تحتاج لإعلام معولم يخدم سياسات المحافظين الجدد وتوجهاتهم الفكرية والشركات العابرة، التي كانت الإطار الجامع لسياسات اللبره الاحتكارية والرأسمالية المتوحشة مما استدعى تطوير قدرات هذه الأجهزة الإعلامية وبما يتلاءم والمرحلة الراهنة وعصرها المعولم، وهذا أدى بدوره لضبط حرية هذه الصورة ومنهجها ووفق ما ترضيه السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية وتحديدًا في الشرق الأوسط.

صراع الافكار وتدحرجها

تأتي حرب الافكار والتي تخوضها النخبة المحافظة في اليمين المتطرف الأمريكي الذراع الآلية التي تعد الأرضية الخصب لتطبيق السياسات المرسومة مسبقا في إطار السيطرة والهيمنة، على مجمل مشاريع كل المتهنين للعمل السياسي والذي يتم تدوير أفكارهم وفق رأي ومعتقدات الديكتاتورية الليبرالية الجديدة، التي كشرت عن أنيابها في ظل اختلال التوازن الدولي وخلو الساحة من أفكار مؤثرة تأخذ في اعتبارها حجم المواجهة والتحدي الذي يترصدها.

فكسب العقول وإعادة صياغتها وفق رؤى إيديولوجية تعني في النهاية توجيهه الرأي العام الداخلي وفق إستراتيجية السيطرة والهيمنة، والتي بدأت أفكارها بالنضوج منذ بداية إرهابات القرن المنصرم 'العشرين'، ولتحدد مسار مشاريع الإمبراطورية الأمريكية في إعادة تركيب الداخل الأمريكي والعالم وفق مصالح أباطرة النظام العالمي المعولم، والذي تبني فكرة الاستحواذ والنهب لكل ثروات العالم ومدخراته عبر برامج ترويجية تداعب العواطف وتقلب الحقائق والوقائع بواسطة آلة إعلامية جبارة جهزت لخدمة هذه الافكار والنظام الذي يتم طبخه لإطعامه للعالم بأسره عبر بوابة العولمة .

فتجنيد الكتاب والخبراء في الإعلام والفنانين والمبدعين في مجالات السياسة والأدب والفن لخدمة الأهداف المعلنة والغير معلنة، هو في هذه الحرب التي تواجه بالرفض للمشاريع الانجلو سكسونية المعنية بتعميق الهوة فيما بين شعوب العالم وحضاراته عبر صراع الحضارات، وأفكار هنتجتون أحد أبرز مروجي الفكر المحافظ والذي يسعى لتوتير الساحة الداخلية الأمريكية والخارجية بأفكار فجّة ومتطرفة ترى في المكونات الحضارية الأخرى منافسا يسعى لواد الحضارة الغربية الرسمالية الاحتكارية، في إطار السعي للسيطرة

على مراكز النفوذ العالمية والإستراتيجية مما يضع هذه الافكار المحافظة التي تنطلق من عقيدة 'صهيومسيحية' موغلة في التطرف والتدمير، لأجل أفكار ورؤى هلامية يتم ترويحها عبر هذه البرامج المعدة مسبقا لاستئصال هذه الحضارات، وكان لثورة المعلومات والاتصالات نتائجها الحاسمة في تدوير هذه الافكار وصياغتها والتبشير بها لتلاءم المهمة ومصالح هذه الطغمة المفعمة بالغرور الإمبريالي الذي يسعى للسيطرة والهيمنة.

لقد انهارت المسافات أصبح العالم قرية كونية صغيرة وفقدت المسافات المتباعدة معناها التقليدي فأنت تستطيع ان ترى ما يحدث حاليا في كافة أرجاء المعمورة عبر الفضائيات وبكسبة زر وترى الإعلام المعولم الموجه لخدمة هذه الافكار وهذه الاستراتيجيات والاهداف والمعولمة في قوالب شكلية عده، وكعقيدة استهلاكية وإيديولوجيا موغلة في كره الآخر وتحته على القضاء عليه واستئصاله وفق دراما تراجيدية استعلانية تستمد جذورها وأفكارها ومعتقداتها من هذه العقيدة الصهيومسيحية التوراتية والتي ترى في الشعوب بمجملها قطعانا بشرية وحقلا لاستهلاك فائض إنتاجه الصناعي والزراعي.

إن الافكار ومصانعها أخذت بعدا أوسع في تغيير الحضارة البشرية وفق تنوعاتها المختلفة عبر وسائل الاتصال تلك، من خلال تطوير قدراتها الدعائية على تغير المفاهيم الراسخة لدى شعوب الأرض قاطبة وتحت معزوفة الحقوق الإنسانية المستباحة والمهدورة والديمقراطية، والتي هي أبعد مما يظن البعض بعد أن قادت القوى المهيمنة والمسيطرة على مقدرات الشعوب حريها الفكرية والاستتصالية لوأد تلك التطلعات الانسانية، في الحرية والمساواة والذي قوبل بردة فعل معاكسه كان من ثمارها مجموعة دول عدم الانحياز ومقاومة الاستعمار.

التلفزيون يغير الوقائع

لقد كرس وسائل الإعلام المرتبة حقائق هذه الافكار التي يروج لها قادة الفكر والرأي الذين تم تجنيدهم وشراء خدماتهم لتكريس مفاهيم الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان، وذلك من خلال العديد من البرامج والتي تهيئ العالم للتغير وفق أنماط التفكير التي يراها ساسة وبناء الانجلو سكسونية ولسيادة عقائدهم على ما عداها من الرؤى والمفاهيم.

لقد جاء التلفزيون ببعده المؤثر من خلال الصورة والمشهد ليعطي تلك التوجهات الامبريالية بعدها المرسوم لها والمخطط له ويغطي تلك الانطباعات والتي يراد من خلالها تثبيت هذه الافكار وسيطرتها على المخيلة البشرية، وقلب الحقائق وتجويرها وتجوير مسارها عما الفته واقتنعت به من أفكار ومعتقدات استخدمتها من موروثها الحضاري والانساني والذي يجذر الأنماط السلوكية لها من خلال الصورة الحقيقية والمؤثرة ولإعادة صياغة أفكار تلك الامبريالية من جديد بما يتلاءم ومصالحة واهدافه الإستراتيجية.

لقد كان الارتباط مباشر فيما بين التلفزيون والقمر الصناعي الناقل الرئيس للمشاهد المؤثرة الملهمة للأحاسيس والمرتب للافكارعلى ضبط حركة التاريخ البشري وفق اهداف حرب الافكار تلك الذي سعى مروجوها لإضفاء الهالات القدسية على حقيقة أفكارهم وبرامجهم وأصبحوا سادة المرحلة النجومية وأصبح عصر التلفزيون هو السمة الغالبة لهذا العصر وهو صانع السياسة والإستراتيجيات المدعمة بالصورة والصوت والحدث والتي تعبى الرأي العام لحقيقة تلك الافكار، إن الإقتناع بفكرة ما يحتاج لجهد اتصالي وتعبوي يخترق كل المعوقات والأحصنة والقلاع الثقافية الموروثة فكان التلفزيون هو الأداة الأكثر حضورا وتأثيرا على ترويج أفكاره .

إن الحرب الباردة والذي شهد العالم برمته فواجهها حروباً بالوكالة ما كانت لتكتسب لولا جهود القائمين على مراكز الفكر تلك والتي روجت للحرية والعقيدة الاستهلاكية عبر تصوير محوري الخير والشر والذي جاء نتيجة تعبئة فريدة في التاريخ الإنساني لتضفي على الاتحاد السوفياتي محور الشر والشر بعينه بعد أن تداعت أركان إمبراطورية عبر استنزاف قدراته بسباق حرب النجوم وسباق تسلح كان آخرها حرب 'ريغان' المشهورة فكان لجيش المفكرين ومراكزهم البحثية القدرة الفائقة على استثمار الصورة واستثارة القوة الأمريكية في أفغانستان والعراق وفي السودان والصومال لتوغل في حروبها الاستتصالية لما يسمى 'جذور الإرهاب' والتي هي بطبيعة الحال إسلامية.

إن مصطلح الدول المارقة كان تعبيراً عن رصد حالات الرفض لجمل الأفكار التي اتخذت بعداً مقاوما تروى في عملية السطو والهيمنة الأمريكية نوعاً استعمارياً جديداً ، مما حدى بمروجي حرب الأفكار لصياغة هذا المصطلح والذي أصبح بعد مرور الوقت إستراتيجية حرية تسعى لضبط وقائع الشعوب الجيائية وفق بوصلة السياسة الأمريكية والانجلو سكسونية.

إن للمكارثية نسبة إلى 'جوزيف مكارث' وهو سيناتور أمريكي صداها المؤثر في عالم الأفكار المسبقة والذي يرتب بين أولويات الولاء لأفكار الصهيونيين التوراتية وتطويرها وترويجها وتقديم مصالحها على ما عداها من أفكار ومصالح والتي أصبحت سوطاً مسلطاً على كل فكر حر ومتزن يسعى لتوجيه الرأي العام وفق مصالح الجموع الفقيرة وذلك عبر توجيه الاتهامات، ووسائل الخوف وغيرها والذي في حكم المؤكد هو المواجهة الضاربة بين ما بنيت عليه تلك الأفكار المعدة مسبقاً لمواجهة المد الشيوعي إبان حقبة الحرب الباردة، مع الخطر الإسلامي الذي وجهت باتجاهه كل تلك الإمكانيات الدعائية والإعلامية والفكرية وتغيير أولوياتها، ليصبح العالم الإسلامي ميدان أفكارها

والأصولية الإسلامية عدوها اللدود والخطر الداهم والقادم على الحضارة الغربية .

إن الحرب على الإرهاب مادة خصبة لتلك الأفكار والتي يتم تصديرها حالياً للعالم برمتها وذلك عبر توجيهه كافة الجهود التعبوية عبر الصورة الإعلامية، وللقضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق سابقاً ثم إيران لاحقاً ودمج ودبلجة المفاهيم المروجة لتلك السياسات والإستراتيجيات المعدة مسبقاً والذي عنوانها ألفتظ وإسرائيل.

دور الانترنت

لقد لعب الانترنت والشبكة العنكبوتية مجالا واسعا في تصدير هذه الأفكار لإغراق المنطقة والعالم في بحور الكراهية المغلفة بغلاف المصالح والاستهلاك، ولتسنى لحملة الفكر المحافظ تنفيذ سياساتهم المرتبطة جملة وتفصيلا بالخطط الصهيونية التي ترى في الشرق الأوسط ميدانها الخصيب والأوسع والرحب للسيطرة على قلب العالم ونبضه النابض بالحياة، عبر وضع يدها على موقعه الجيوإستراتيجي وثرواته النفطية الهائلة لمواجهة الأقطاب الدولية الناشئة على المسرح الدولي وتدوير عائدات البترودولار الناجمة عن النمو الاقتصادي، وازدياد الطلب العالمي على البترول الذي سيلعب الدور الحاسم في استمرار عجلة النشاط الاقتصادي لأي قوة كانت.

إن الشبكة العنكبوتية العالمية تساهم بشكل فعال في صياغة وتصدير هذه الأفكار والتي تشكل المادة الإعلامية للديمومة زخم الحملة على العالم الإسلامي وتهديدات الأصولية الإسلامية ، والذي يتم تضخيمه وفقا لأهداف الحملة المسعورة على الإسلام ومعتقديه وخدمة لمشاريع التوسع الإسرائيلي في المنطقة ولدعجها بما يسمى الشرق الأوسط الجديد.

مزامير الديمقراطية

كانت ولم تزال مسألة الديمقراطية محور السياسة الغربية الرامية للتدخل في شؤون الغير وتغيير أنظمتها وحكوماتها في محاولة لتبرير هذا التدخل ولتعزيز مصالحها ومناطق نفوذها ، على المستوى الدولي فكانت لعبة الديمقراطية المموجه الأداة الفضلى للتذكير بفعالية الإجراءات الدامية لإجبار الأنظمة الديكتاتورية السلطوية على انتهاج الديمقراطية الليبرالية كعملية سياسية، والانتخابات وحقوق الإنسان في سياق هذه المبررات والت تعني أولا وآخرها الشعوب ذات السيادة والتي ترفض مبدأ التدخل الدولي، وتحديدأ الغربي في قضاياها الداخلية ومنها هذه الاستراتيجيات الاستباقية والتي ترى فيها تهديدا حقيقيا لوجودها كدول وشعوب وأمم ذات سيادة وثقافة، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتشكل النظام الدولي على أسس ويستفالية مكنت من قيام نظام دولي تعددي حافظت فيه الدولة ذات السيادة على هويتها التاريخية والقومية والوطنية، وأصبحت لعبة الديمقراطية وفرضها احد أهم المحاور التي تركز عليها تلك السياسات في إطار التنافس بين المشروعين الاشتراكي بقيادة المعسكر الشرقي الاتحاد السوفياتي والرأسمالي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسعي كلا منهما لفرض إرادته على المسرح الدولي، عبر التمدد والسيطرة والمهيمنة ولتسهيل عملية نشر وترويج الديمقراطية تعمد الأنظمة الغربية إلى تقسيم العالم إلى محوري الخير والشر والدول المارقة والفاشلة، في ظل عملية تضخيم إعلامية تسبق تنفيذ عمليات الغزو التي عرفناها في التاريخ الحديث.

فاحتلال العراق مثلا جاء على خلفية تدمير أسلحة الدمار الشامل ثم جاءت الديمقراطية كمبدأ وأداة من أدوات السياسة الأمريكية بعد فشلها في

العثور على أسلحة الدمار الشامل ، ولتنبيه الرأي العام العالمي والداخلي والذي عارض بقوة قرار الغزو بأن رسالة الديمقراطية هي المحور والإطار والمنهج الذي ارتكزت عليه السياسة الغربية والأمريكية بشكل خاص في ظل سياساتها الإستراتيجية المبنية على مبدأ الحرب الاستباقية والتدخل الإنساني والذي يسعى لفرض أنظمة موالية للولايات الغربية الأمريكية.

فعندما رفعت الولايات المتحدة العراق من قائمة الدول الداعمة للإرهاب عام 1982 كانت الحرب العراقية الإيرانية في ذروتها وليتم للمساعدات العسكرية وغيرها من أن تتدفق على العراق بقيادة صدام حسين طاغية العصر حسب العرف الأمريكي والغربي لاحقاً بعد أن حقق أهداف الولايات المتحدة في منع الثورة الإيرانية من تجاوز حدودها في إطار سعي الإمام الخميني لنشر هذه الثورة على المستوى العربي والإسلامي، بحيث أصبحت التهديد الرئيس لمناطق النفوذ الغربي الأمريكي والتي تسعى الغرب لوادها منذ بدايتها ولكي تبقى المصالح النفطية الغربية في مأمن من امتداد سعي هذه الثورة فكان دعم الطاغية عنوان المرحلة الريفانية تلك ؟

لقد سبقت إدارة ريغان عبر جهازها الإعلامي الجبار إلى تحذير نزعته المواجهة لمحور الشر والذي كان بالطبع الاتحاد السوفيتي فجاءت تلك السياسة لإغراق العالم برمته في أتون مواجهة أدت إلى انهيار الثنائية القطبية لاحقاً، في مسعى من أمريكا لبلورة نظام دولي قائم على الأحادية القطبية وإدخال العالم برمته في لعبة العولمة ، والتي جاءت كأحد أوجه التعبير عن الوجه البشع للرأسمالية الاحتكارية والتي أوصلت العالم إلى شفير أزمة اقتصادية غير مسبوقة، عبر تقسيم الكون برمته إلى طبقتين لا ثالث لهما وأدت إلى إنتشار الاستغلال الجمعي لمجتمعات بأسرها ، وتدمير اقتصاديات دول كانت ولم تزال

عبر تاريخها وتجاربها المتراكمة أحد أهم أعمدة الاستقرار الدولي والذي أرسى بنائه التوازن الدولي الذي كان قائماً إبان حقبة الحرب الباردة.

إن التلاعب بالمصطلحات وإطلاق شعارات طنانة وأيديولوجيات سياسية عرف العالم بأكمله عقم خطابها، في إنتاج حالة من الاستقرار ترسي دعائم بناء دولي قائم على التعاون المشترك والمبني على الاحترام للسيادة والثقافة والحضارة للشعوب المستضعفة بعيداً عن فرض الإرادات واستحضار المسميات الممجوجة، والتي بصمت الخطاب الغربي لتبرير إرهاب الدولة والذي أصبح سمة العصر بعد أن تسنى للقوة العظمى أمريكياً السيطرة على المقدرات الكونية، وباتت تلوح في ظل هذا الخطاب بالعصا الغليظة لكل الشعوب والتي تسعى للتحرر من الهيمنة والسيطرة الأجنبية .

لقد أصبحت مرجعية مصطلح محور الشر والدولة المارقة فضفاضاً بحيث باتت كل الدول تحت رحمة هذه التسميات ،ان خالفت هي شرعية البلطجة الدولية القائمة على نهب الثروات والخيرات وفتح أبوابها أمام الاستثمار الاستعماري الجديد العابر للقارات ، والذي دشّن عصر القرصنة المورجانية ولتصبح الدول والشعوب ضحية خدعة كبرى أسهمها التجارة الحرة والخصخصة .

لقد هبت مزامير الديمقراطية على العالم في ظل اتساع رقعة الفقر والتمهيش ليتسنى لعرايي الديمقراطية بنشر فوضاهم الخلاقة، وتفتيت العالم إلى كائنونات طائفية وشعبوية لتسهيل السيطرة عليه وإيجاد الذرائع والمسوغات لاستعمار هذه الشعوب باسم الحرية وحقوق الإنسان والمجتمع الدولي ،والذي هو بطبيعة الحال مجتمع الأقوياء الاقتصادي والنووي المدمج بانياب نووية تسعى لفرض الثقافة الانجلو سكسونية وحضارتها القائمة على الرق والاستعباد.

في 11 أيلول 1973 وعقب سنوات من الديمقراطية التشيكية هاجمت قوات الجنرال أوغستونوشية القصر الرئاسي التشيلي والقضاء على الرئيس المنتخب 'سلفادور الليندي' وتم تدمير أعرق الديمقراطيات وأكثرها حيوية في أمريكا اللاتينية، وقام بدلا أكثر الأنظمة قمعية ودموية وبدعم من دولة الديمقراطية وحاميتها أمريكا' ولتصبح الديكتاتورية العسكرية هي من أكثر الأنظمة تلقياً للدعم العسكري والسياسي والاقتصادي، ثم كانت الديكتاتورية العسكرية الباكستانية بقيادة 'بريز مشرف' مثالا على الفجوة القائمة بين الخطاب الإعلامي وماكينته العاملة على الدعاية والدعاية في آن معاً، وبين الوقائع السياسية القائمة على أرض الواقع عبر دعم أنظمة العسكرية تاريا تحت مسميات الحرب على الإرهاب وما يسمى تنظيم القاعدة صنيعة أمريكا إبان حقبة الحرب الباردة.

إن الممارسات الواقعية للسياسة الأمريكية الغربية بعيدة كل البعد عن الديمقراطية الحقيقة والتي هي من ألد أعدائها، سيما وأنها تأتي بحكومات شعبية منتخبة تكتسب شرعيتها السياسية من صناديق الاقتراع والذي أصبح عنوان الشرعية الديمقراطية في ظل أدبيات الحرية وحقوق الإنسان ونتائجها.

وما نتائج الانتخابات الفلسطينية ببعيدة بعد فوز حركة حماس بنتائج الانتخابات الفلسطينية الأخيرة وليصبح الحصار وتقويض هذه الشرعية أهم الأهداف الإستراتيجية بعد وصول حركة تحرر وطنية لسدة اتخاذ القرار السياسي السیادي.

إن الشرعية الديمقراطية الحقيقة في المنظور الأمريكي هي المصالح العليا الإستراتيجية لإمبراطورية النهب والسلب القائمة على اغتصاب حقوق الشعوب ونهب ثرواتها وقيام الأنظمة المراعية لهذه المصالح حتى وإن خالفت

كل الأعراف الديمقراطية ، وساهمت في تجذير الديكتاتورية ما دامت لا تتعارض ومصالح ونفوذ الإمبراطورية الأمريكية راعية ديمقراطية البروباغندا⁽¹⁰⁾، التي تسعى للسيطرة على الأفكار ومجالها الحيوي في إطار العلاقات العامة والتي تأخذ شكل الترويج لعقيدة الكابوي الأمريكي القائمة على الوحشية والتكشف والاضطهاد.

لقد انتشرت الديمقراطية في أوروبا الشرقية انتشار النار في الهشيم عبر الثورات البرتغالية والبنفسجية وغيرها، بعد ان إنهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً وانضم أغلب هذه الدول للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في إطار سعي الولايات المتحدة لمحاورة روسيا، وبقيت الديمقراطية تطرق أبواب العالم العربي دوغماً فائدة بعد أن تأكد لصانعي القرار السياسي العربي والأمريكي أن الديمقراطية في العالم العربي ستأتي بقيادات شعبية ونظم ديمقراطية لا تراعي مصالح القوة العظمى بل ربما تحاربها، للإبقاء على الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين دوغماً مواجهة مع العالم العربي والإسلامي والإبقاء على الدكتاتورية العربية في إطار سعيها للمواجهة مع كل حركات التحرر الوطنية القومية.

إن الديمقراطية الشعبية والتي هي خيار الشعوب لا تعني سوى إيصال قيادات تراعي الهاجس الأمني للمصالح الإستراتيجية الأمريكية وأولاهها النفط ، وعبر صناديق اقتراع وهمية ووضعت للترويج والدعاية في عالم يحكمه الإقطاع المالي السياسي وغيت فيه إرادة الشعوب وتحديداً العربية والإسلامية منها.

إن الانقلاب على الديمقراطية الأندونيسية التي جاءت بالشيوعيين لم تكن لولا الدعم العسكري والمالي الذي فرضته إدارة إيزنهاور بدافع الخوف من الديمقراطية ، ودعم قادة الانقلاب العسكري بقيادة سوهارتو عام 1965

وإقامة واحدا من أكثر الأنظمة القمعية بطشاً ووحشية وغابت حقوق الإنسان وانتهاكاتها وظلت العسكرية تاريا الاندونيسية تحظى بالدعم والرعاية الاقتصادية والسياسية حتى تحدى ديكتاتور أندونيسيا في العام 1988 أوامر صندوق النقد الدولي وتم إزاحته بعد أن أنهى مرحلة من أصعب مراحل المواجهة في الحرب الباردة.

أن التبشير بقطار الديمقراطية الذي تسيره صواريخ التوماهوك العابرة للقارات البوارج وحاملات الطائرات، قد أدى إلى انتشار التطرف وانهايار المنظومة الأمنية الدولية القائمة على التوازن الذي أرست دعائمه الاتفاقيات الأهمية، مما ساهم في تغيير وجه العالم وتحديدًا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول والتي وضعت حدا للتعاون الدولي عبر الأمم المتحدة وبعد أن ضرب بعرض الحائط بكافة الاتفاقيات الدولية والتي ساهمت في إرساء دعائم الأمن الدولي في مناطق التفجر والنزاع في العديد من البؤر الساخنة.

الحرب الوقائية الاستباقية

إن قواتنا يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية لثني الخصوم المحتملين عن مواصلة بناء قوة عسكرية بأمل مضاهات القوة الأمريكية أو تجاوزها ، بهذه الصيغة الخطائية الرسمية لإستراتيجية الأمن القومي (NSS) تعلن أقوى قوة أرضية في التاريخ الإنساني والقطب الأوحد، عن نيتها الحفاظ على مقدرات الهيمنة والسيطرة من خلال التلويح باستخدام القوة المسلحة في حروبها القادمة اذ لاحت أي بادرة تهديد لدى أي دولة تسعى لامتلاك ناصية القوة ومضاهاة التفرد الأمريكي في الأحادية القطبية ، هذه العقيدة العسكرية الهجومية تجعل المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة التي تجعل المعايير الخاصة بالدفاع عن النفس عديمة المعنى في ظل هكذا إستراتيجية إمبريالية في شن الحروب الوقائية والتي جعلت من الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش خطراً أكبر على السلام بما تحمله عقيدته الأمنية من تحديات وتهديد للسلم العالمي برمته، لقد تجاهلت الولايات المتحدة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والقواعد المرعية في تعاملها مع الأزمة العراقية والتي عبرت القوى الدولية من خلاله عن رفضها لأن يكون مجلس الأمن الدولية ممراً لحرب احتلال العراق ، مما حدا بالمحافظين الجدد إلى إهمال الأمم المتحدة وقراراتها الشرعية الدولية والتي نودي بها في السابق واحتلال العراق سعيًا وراء أكاذيب إدارة اليمين المتطرف بتزعم أسلحة الدمار الشامل المزعومة والمبررة لغزوهم واحتلالهم للعراق.

إن المبادئ الأساسية للإستراتيجية العسكرية الأمريكية الحالية القائمة على مبدأ الحرب الوقائية، تعود إلى مطلع الحرب العالمية الثانية والتي بدأت خطوطها الرئيسية بالظهور علناً في أعقاب بيرل هاربور ودخول القوة الأمريكية حلبة الصراع في معارك النورمندي، وعندما اتضح مصير الحرب بجلاء في انهزام

ألمانيا على الجبهة الشرقية السوفياتية ، والذي أعقبه مشروع مارشال كأداة من أدوات بسط الهيمنة والسيطرة ولتكون الحرب الباردة بما حملته من تغييرات في المعادلات الإستراتيجية الدولية الأداة الأكثر سطوة وبروزاً في تدشين مراحل هذه الهيمنة والإمبريالية، المتسلحة بأقصى درجات القوة سطوة والتي برزت في أعقاب انهيار جدار برلين وتساقط قلاع الاشتراكية أمام زحف الليبرالية الرأسمالية مجدداً، وانضمام دول أوروبا الشرقية في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة.

لقد جاء الإعلان في أيلول 2002 عن إستراتيجية الحرب الوقائية الأمريكية ليدق ناقوس الخطر، ويضع العالم أمام تحديات القوة الغاشمة المسلحة بأفطع ما توصل إليه العقل البشري من تقنية وتكنولوجيا عسكرية تدميرية، وليدخل العالم مرحلة اللااستقرار وليرى بأم عينيه مشاهد الدمار والإبادة على الساحتين العراقية والأفغانية تحت عناوين مقاومة الإرهاب ومحاربة محاور الشر، والزج بالعالم برمته في أتون مواجهة دامية ولتتم ترويض الناخب الأمريكي ودافع الضرائب أمام حجم الدعاية الهائل للأخطار المحدقة به، من نيكاراغوا سابقاً وحتى أسلحة صدام حسين للدمار الشامل والتي تم التفخ في بوقها الدعائي وتضخيمها على أنها التحدي الأكبر والأخطر للأمن القومي الأمريكي في السنوات القادمة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول في نيويورك.

لقد دخلت إستراتيجية غزو العالم حيز التنفيذ الفعلي من الأوراسيا وتدشين القواعد العسكرية في دول آسيا المستقلة، أمام الخطر الداهم والذي سيكون هذه المرة الصين التحدي الأخطر اقتصادياً وتقنياً وعسكرياً وإستراتيجياً.

لقد احتلت معايير الحرب الوقائية إستراتيجية واشنطن الإمبريالية وعقيدة الولايات المتحدة النووية مؤخراً، والتي صيغت وفق أجندات وأهداف القوة الأمريكية في شن حروبها الوقائية ولتكون في حل من القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة وما إلغاء معاهدة سولت 1¹ وسولت 2² للصواريخ الإستراتيجية إلا مثالا حي على معايير وتوجهات الحقبة القادمة ، التي يدخلها العالم بشكل عام ولتكون الأمم المتحدة أداة النفوذ الأمريكي والذي عبر عنها خير تعبير فرانسيس فوكوياما عام 1992 والذي قال فيه إن الأمم المتحدة غير نافعة تماما كأداة للأحادية القطبية الأمريكية فقط.

لقد كان الازدراء بالمؤسسات الدولية والقانون الدولي واضحاً وفاضحاً إبان سنوات بوش الابن ، لتدشين عصر العولة النظام العالمي الجديد القائم على الاستخدام الأحادي الجانب للقوة العسكرية لفرض الهيمنة الأمريكية تحت مسميات الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة وقطع الطريق أمام أي تحدي مماثل للعيان؟

إن خطة الطوارئ التي أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية خلال النصف الثاني من عام 2002 تحت عنوان إعادة تقييم الوضع النووي³ والتي اعتبرت أساساً لسياسات وتوجهات جديدة للولايات المتحدة قائمة على الحرب الاستباقية والردع المبكر في إمكانية استخدام الأسلحة النووية فعليا في إطار السعي للهيمنة وبسط النفوذ في حالة تعرض هذا النفوذ الأمريكي لعوامل التحدي من قبل أي قوة دولية أو إقليمية.

صرخات ايزنهاور الوداعية:

كان من أكثر دواعي الرئيس الأمريكي ايزنهاور⁴ الأكثر شهرة في التاريخ الأمريكي الإحساس بالقلق من الانزلاق المتسارع والمتزايد وبأسرع مما هو لازم

لدور 'رأس المال الأمريكي' ونفوذه المتزايد على السياسة الأمريكية، ووجد أن من واجبه مع انتهاء فترة رئاسته الثانية والأخيرة أن ينبه ويحذر من مغبة الانزلاق الأمريكي هذا نحو المجهول والذي يراه ماثلاً أمام عينيه ومن خلال تجاربه السياسيّة ففي الساعة السادسة من مساء يوم 17 يناير 1961 بتوقيت واشنطن وجه الرئيس الأمريكي خطاب الوداع قائلاً: بعد نصف قرن قضيته في الخدمة للأمة الأمريكية سوف أقوم بتسليم مسؤولياتي من منصبي هذا إلى خلفي الذي وقع عليه اختياركم 'جون كيندي' جئتكم مودعاً ومستأذاً بالانصراف وفي نفس الوقت فإن لدي بعض الهواجس والتحديات الماثلة أمام عيني، أريد أن أقول لكم أننا في ظل هذه الأوضاع الراهنة خصوصاً في هذا الصراع العالمي الذي نخوضه ضد عقائد دولية معادية للقيم الأمريكية سوف نواجه أزمات صغيرة وكبيرة ولكني أريد أن احذر من غواية التوصل إلى حلول متسعة واستعراضيّه للقوة.

فتلك غواية مكلفة وباهضة الثمن لأنه ببساطة متناهية لا يوجد حل سحري لأي مشكلة من المشاكل ثم يواصل قائلاً: إن كل قرار نتخذه لا بد أن يقاس بالمعايير اللازمة لحفظ التوازن بين الوطني والدولي وبين العام والخاص وبين الحاجة والواجب وأن يكون قرارنا في كل الظروف برهاناً يحفظ السياسة الأمريكية من نزعات الجموح أو الإحباط وأن دورنا في حفظ السلام العالمي، طرأت عليه بحكم مسؤوليات الولايات المتحدة زيادة غير مسبقة في صناعة السلاح فاقت كل الحدود، حتى أننا نملك جيشاً قوامه ثلاثة ملايين ونصف المليون من رجال ونساء كما أننا نوجه إلى الجانب العسكري في اقتصادنا ما يوازي دخل كل الشركات الأمريكية مجتمعة، وهذه ظاهرة خطيرة على حياتنا لأنها أدت إلى نشأت مجمع صناعي عسكري اقتصادي سياسي يصل نفوذه إلى

بعيد في وطننا، ويؤثر وعلى بيئته الاجتماعية كما يؤثر على اتجاهه ذلك يجعلني أشعر بالقلق الشديد وعلي أن أقول بصراحة، أن هناك الآن مجموعة صناعية عسكرية مالية سياسية وفكرية تمارس نفوذاً غير مسبوق في السياسة الأمريكية وتجربتها، ومع أننا نتفهم الظروف التي أدت لنشأة هذه المجموعة فإننا لا بد أن نحذر من وصولها إلى موقع التأثير المعنوي والسياسي والعملي على القرار الأمريكي لأن ذلك خطر شديد على المجتمع الأمريكي قبل أن يكون خطراً على غيره؟

إن موقع القرار الأمريكي في الدولة الأمريكية لا بد من حمايتها ضد النفوذ غير المطلوب وغير المتوازن لهذا المجتمع العسكري الصناعي، وإلا ستكون العواقب كارثية لأننا بذلك نضع سلطة القرار في أيدي غير مسؤولة ولأنها غير مفوضه وبالتالي لا يصح أن تؤتمن عليه؟ وأود أن ألفت النظر إلى أنه إذا وقع القرار الأمريكي رهينة لمثل هذا الجمع الصناعي العسكري وأطرافه، فإن الخطر سوف يصيب حريتنا وممارستنا الديمقراطية كما أنه قد يصل إلى حيث يملك حجب الحقائق عن المواطنين الأمريكيين والخلط بين أمن الشعب الأمريكي وخبرياته وبين أهداف أطراف هذا الجمع ومصالحهم؟

ومن سوء الحظ أن الثورة التكنولوجية التي تتدفق نتائجها على عالمنا اليوم تساعد أطراف هذا المجتمع الخطر، وتزيد من قدراتهم وتمكنهم من السيطرة على برامج الإدارة ومخصصات انفاقها خصوصاً أن قوة أموالهم توفر لهم تأثيراً فادح التكاليف على مؤسسات الفكر والعلم على أن أمني معلق بوعي الأمة الأمريكية، بالخطر لأن هذا الوعي هو الذي يحصر أطراف هذا الجمع ويمنع سيطرتهم على الضمير العام وعلى السياسة العامة الأمريكية معاً.

إن إيزنهاور بهذا الخطاب الوداعي كان قادراً على المستوى العالمي من الإدراك لخطر هذا الجمع، الذي يقود الجيوش في حروب دامية تارة تحت مسميات حروب وقائية أو استباقية ، وقد عاش التجربة الإنسانية العميقة للحرب بكل أبعادها في ميدان القتال بشر لبشر في حين يعيشها الجنرلات الجدد على شاشات الصور في مقار معزولة، وكان نافذ البصر والبصيرة وعن تجربة عميقة تجاوزت النصف قرن لأحوال هذه المؤسسات الأمريكية ونوعية رجالها وقياديينها، وما ستؤول إليه السياسة الأمريكية في ظل توجهات هذه الطغم الإمبريالية التي تستمد ديمومة استمراريتها من أجنحة الأصابع الخفية والعبثية، التي تدير دفة القيادة للشؤون الأمريكية والعالمية في آن معاً وتختطف الدولة الأمريكية وتضعها في إطار مصالحها وأرباحها التي تستنزف، النماء الدولي برمته، الذي أصبح حس تلك المؤسسات والتي بنت إمبراطورياتها المالية وفق إمبريالية معقدة بالدم الأمريكي وعلى غير هدي من المشروع الأمريكي الذي بني على أسس الحرية والعدالة والديمقراطية والذي أسس بنائه البناء الاوائل.

القوى الدولية الصاعدة

الصعود الآسيوي

لا يختلف المحللون على أن الصعود الآسيوي قد أخذ مداه من خلال بروز قوى فاعله على المسرح الدولي ومن خلال الطفرة التنموية الهائلة والممتدة من اليابان إلى اندونيسيا ، تلحق بها الهند والتي تخوض عملية بناء صعبة لمكانتها في النظام الدولي الراهن.

فالقارة الآسيوية والتي يعيش فيها ثلثا عدد سكان الأرض أصبحت نقطة الارتكاز لصياغة مستقبل الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال انتقال مركز الثقل في النظامين السياسي والاقتصادي أوائل هذا القرن من أوروبا والشرق الأوسط إلى آسيا!! فقد عادت آسيا بعد الانهيار الاقتصادي الشهير الذي ضرب أسواقها في عام 1997 إلى استئناف رحلة الصعود وانتشرت بها المؤسسات الإقليمية الجديدة والأقليمية متعددة الأطراف في إطار العولمة السياسية والاقتصادية كذلك شهدت آسيا دخول العامل النووي كأحد العوامل الإستراتيجية التي أرست دعائم التوازن الدولي الهش الذي كان يميل لصالح القوى الغربية .

فعندما بدأ القرن العشرين كانت تراكمات الثورة الصناعية تكمن في أوروبا من خلال التحالفات الثنائية ، ولكن مع توقيع الحلف البريطاني الياباني عام 1902 وانتصار اليابان في الحرب الروسية اليابانية (1904-1905) انتقلت هذه التراكمات الصناعية التي غيرت من المشهد العالمي إلى شرق آسيا ففي السابق كان مركز الثقل في الصراع العالمي هو البلقان ولكن سرعان ما أخذ هذا الثقل ينتقل إلى شرق آسيا فجاءت أزمة طائرة التجسس الأمريكية قرب

السواحل الصينية سنة 2001 لتكتشف عن أن هناك صراعاً على مراكز الثقل وحول تنامي القدرة العسكرية الصينية، التي ترى فيها الولايات المتحدة واليابان تهديداً إستراتيجياً لها والتي أكدت الصين من خلالها أن تلك الأجواء هي جزء من منطقها الاقتصادية الخالصة ويفسر ذلك الصراعات التي تدور بين اليابان من ناحية وكوريا الجنوبية والصين من ناحية أخرى حول عدد من الجزر الصغيرة ذات القيمة الإستراتيجية المهمة بالنسبة لها لتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة لهذه الدولة.

جاء انهيار الإمبراطورية السوفياتية والثنائية القطبية لصالح الأحادية القطبية لرسم معالم هذا الثقل ولتأتي أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001 لتكرس هذه التحولات المشار إليها من خلال الغزو الأمريكي لأفغانستان ورغم قلق روسيا والصين من هذا الغزو الذي ساهم في تمركز القوات الأمريكية في العديد من دول آسيا الوسطى.

إلا أنها وافقت وساهمت في هذا الوجود وذلك للمصالح المشتركة لكليهما في إنهاء نظام طالبان في أفغانستان وجاء التقارب الصيني الروسي في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، الذي تأسست سنة 1996 ليزيد من حدة الصراع والاستقطاب بعد أن أصبحت هذه المنظمة ركناً من أركان التوازن الإستراتيجي في شرق آسيا، وليدخل المحور الأمريكي الياباني والمحور الصيني الروسي مرحلة التشكل الفعلية التي تساهم في زيادة حدة الاستقطاب، وجاءت الزيارة الأخيرة للرئيس الأمريكي بوش للهند عام 2006 والتي دشنت عهد جديداً من التعاون النووي والعسكري وذلك لتزيد من عملية تحضير المسرح الدولي الجاريه على قدم وساق لاحتواء الصعود الصيني المتعظم.

إن الصراع القادم سيكون صراعا أمريكيا يابانيا في مواجهة المد والنمو الصيني من خلال لعب أمريكا بالعديد من الأوراق لها، حقوق الإنسان وورقة كوريا الشمالية وذلك أن من يسيطر على كوريا الشمالية يهدد أمن الصين مباشرة والورقة النفطية الصينية في أفريقيا ومنطقة الخليج وما دارفور إلا شاهد على هذه الحرب الخفية، التي تبعث على القلق من ولوج العالم مرحلة جديدة من الصراع الدولي والإقليمي والذي يدور في مجمله حول قدرة هذه المحاور من السيطرة على مناطق النفوذ والاستقطاب تلك ومصادر الثروة وتحديد النفط.

لقد جاءت نهاية حقبة الحرب الباردة التي تغيرت بموجبها المعادلات الدولية القائمة على التوازن واختلال هذا التوازن لصالح الهيمنة الأمريكية بمثابة نقطة التحول ولم تعد الولايات المتحدة بحاجة للعديد من الدول التي كانت حجر الأساس في تثبيت دعائم الإستراتيجية الأمريكية لاحتواء الاتحاد السوفياتي، ومواجهة المد والنفوذ الشيوعي وأصبح المطلب الرئيس لأمريكا هو فتح الأسواق الآسيوية أمام منتجاتها بعد أن حققت دول شرق آسيا فوائض هائلة لصالحها مع الولايات المتحدة في ظل استغلالها للوضع الدولي القائم آنذاك.

الصعود الصيني أبعاده وفتائجه:

جاءت التجربة التنموية الصينية وما حققتها من معدلات عالية للنمو منذ بداية سبعينيات القرن العشرين لتضع العملاق الصيني كأحد أقطاب التوازن الدولي الذي يتبلور ليصبح أحد أركان النظام العالمي الجديد الذي بدأت بشارته تلوح في الأفق.

فالصين التي وصل تعداد سكانها نحو المليار وثلاثمائة مليون نسمة في حال استمرار وتنامي معدلات النمو الاقتصادي الحالية ستتحول في النصف

الأول من القرن الحادي والعشرين إلى أكبر قوة اقتصادية على المستوى العالمي ، وبذلك سيكون القرن الواحد والعشرين قرناً صينياً بما تعنيه هذه الكلمة من مدلولات ونتائج وانعكاسات.

لقد حقق الاقتصاد الصيني أعلى معدلات النمو الاقتصادي بين القوى الكبرى فيما بين 8%-14% واستقر خلال السنوات الأولى منذ القرن الحادي والعشرين على 10% فقد نجحت الصين في جذب الاستثمار الأجنبي ، إذ ارتفع إجمالي هذه الاستثمارات إلى 46.8 مليار دولار وذلك بزيادة قدرها 24% وقد توقع البنك الدولي أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية عند نهاية العقد الحالي.

ولدى الصين أكبر احتياطي نقدي أجنبي إذ وصل في نهاية سبتمبر 2006 إلى 988 مليار دولار ويعود هذا الحجم الهائل من احتياطي النقد الأجنبي إلى فائض الميزان التجاري للصين، مع العالم والذي تضاعف ثلاث مرات خلال العام الماضي 2006 ليصل إلى 102 مليار دولار وتنتج الفجوة بين الأغنياء والفقراء إلى الاتساع بمعدل متزايد فيين عامي 2002 و2005 انخفاض مستوى دخل إلى 10% الأكثر فقرا بين الصينيين بنسبة 2.4% وفي الفترة ذاتها ارتفع دخل إلى 10% الأغنى في الصين بنسبة 10% انظر ص (113).

وبعد أن كانت الصين في الثمانينات من القرن الماضي قبل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي من الدول ذات التفاوت المحدود في توزيع الدخل، أصبح توزيع الدخل فيها (بحسب مقياس جيني) أقل مساواة من كل من الولايات المتحدة وروسيا (من الفايينشال تايمز 22 نوفمبر 2006).

لقد امتدت الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الصين إلى المجال الزراعي الذي يمثل أهمية كبيرة بالنسبة إلى الصين، وذلك لأن الريف الصيني

يضم نحو 80٪ من إجمالي عدد السكان، وقد تم إلغاء نظام التعاونيات والتسيرة الجبرية وأصبح للمزارعين حرية اختيار المحاصيل التي يزرعونها وحرية بيعها وفق آليات السوق والانفتاح التي ابتعتها الدولة .

الصعود العسكري للصين-

يشكل الإنفاق العسكري للصين نحو 4٪ من إجمالي الناتج القومي وفقاً للإحصائيات الرسمية الصينية، وتضاعف الميزانية العسكرية في الفترة من عام 1980 إلى منتصف التسعينيات من القرن العشرين حتى وصلت إلى 7.5 مليون دولار وقد ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري عام 2000 إلى 18 مليار دولار، الأمر الذي يجعل الصين في مقدمة دول العالم في الإنفاق العسكري وقد سعت الصين لتطوير أسطولها البحري مزودته بالسفن العسكرية الحديثة والمدمرات وحاملات للطائرات ، تسعى الصين بشكل دؤوب في الاستفادة من الخبرات الأجنبية ونقل التكنولوجيا المتعلقة بهذا المضمار .

لقد أجرت القوات المسلحة للدول الأعضاء لمنظمة شنغهاي للتعاون مناورات عسكرية تحت شعار الاتحاد والحرب على الإرهاب وهي أول مناورة عسكرية تجري ضمن المياكل العسكرية لهذه المنظمة التي تنظوي من خلالها الصين مع بقية أعضاء هذه المنظمة.

لقد أصبحت الصين لاعباً محورياً على الساحة العالمية والإقليمية من خلال تنامي قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية ، وباتت تفرض أجندتها الإستراتيجية على طاولة المحللين الغربيين والذين يميلون إلى اعتبار الصين مصدر خطر حقيقي يهدد النفوذ الغربي في منطقة شرب آسيا والعالم النامي، فالأهداف الصينية وفقاً للنظرة المتشائمة لهؤلاء المحللين لا يتمثل في مجرد الدفاع عن الأراضي الصينية من خلال تنامي هذه القدرات، بل يتعدى ذلك خلال القيام

بضربات وقائية خارج الحدود الصينية ،ويستند هؤلاء المحللون لتعاظم القدرة التدميرية لهذه القوة الصاعدة ذات المخالب النووية وعدم اقتناعهم بالخطاب الصيني المهادن الذي يعكس الأهداف السلمية الصينية.

ومما يثير فزع الولايات المتحدة هو رغبة الصين المعلنة على أكثر من ساحة في أن تكون طرفا في نظام دولي متعدد الأقطاب ورفضها لنظام الهيمنة الأحادي القطبية .

لقد أدت هزيمة الصين في حرب الأفيون الأولى أمام بريطانيا التي انتهت بتوقيع معاهدة نانكيسج 1842م إلى وصولها ودخولها قرنا من الإذلال لم ينتهي إلا بإعلان الجمهورية الشعبية الصينية عام 1949 مما يزيد في إذكاء الروح القومية الكونفوشيسية! وهنا تأتي قضية تايوان لتزيد من واقعية هذه الشكوك الغربية حيث تعتبرها الصين قضية قومية عبر إصرارها أنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية.

وتؤكد السياسة الصينية في كافة المحافل الدولية بشأنها والتهديد الدائم باللاجوء إلى القوة العسكرية إن أقدمت تايوان على إعلان الاستقلال .

إن نجاح الصين في أن تصل لصدارة الاقتصاد العالمي مرهون بحسم التنافس التجاري القائم بين القوى الاقتصادية الكبرى ، على الساحة الدولية سواء كان هذا الصراع على أسواق بعضها البعض أو صراعا على الأسواق العالمية أو صراعاً على صياغة آليات وقواعد النظام التجاري الدولي في إطار مظلة منظم التجارة العالمية.

لقد نجحت الصين خلال 25 سنة في أن تخرج أكثر من 300 مليون صيني من حالة الفقر وضاعفت متوسط دخل الفرد أربعة أضعاف كما أنها

تمتع بأسرع نمو اقتصادي في العالم يتجاوز 9٪ منذ 25 عاما ، وتبنت في البداية سياسة التركيز على النمو الاقتصادي وأهملت إلى حد كبير في سياستها الخارجية لعب دور فاعل ومؤثر على الساحة الدولية، وسياسة عدم المواجهة مع الدول الكبرى في القضايا الدولية باستثناء تايوان وذلك يعود لقناعة القيادة الصينية بأن أي مواجهة خاصة مع الولايات المتحدة ستعطل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اليابان الجديدة.

تحتل اليابان مركزها المتميز سواء على المستوى الآسيوي ام العالمي فهي ضمن مجموعة الدول الصناعية الثماني وأكبر المساهمين في البنك الآسيوي للتنمية ، وثاني أهم المساهمين بالبنك الدولي صندوق النقد الدولي وقد تصاعد المد القومي الياباني من خلال التركيز على الثقافة والتقاليد والتاريخ الياباني، والسعي لترجمة القوة الحقيقية لليابان كقوة اقتصادية دولية مؤثرة والتطلع إلى دور خارجي أقوى على المستويين الأمني والسياسي يتناسب مع قدراتها في القرن الحادي والعشرين.

لقد جاءت هذه النظرة الاستشرافية من خلال تعديل مواد الدستور للسماح لليابان بتنمية قدراتها العسكرية والتي ترجمت فعلياً من خلال المشاركة في الحرب الأمريكية على العراق ، وإرسال القوات اليابانية إلى العراق والتي أثارت حفيظة جيرانها الإقليميين خوفاً من ماضيها الإمبريالي الاستعماري والتي لا زالت آثارها حاضرة في الأذهان لغاية هذا التاريخ، فاليابان أعلنت الحرب على الصين عام 1894 واستطاعت جيوشها خلال تسعة أشهر إحراز النصر، وفي العام 1895 تنازلت الصين عن تايوان لليابان وسمحت لها بالتجارة داخل الصين وفي العام 1904 أعلنت اليابان الحرب على روسيا

وفازت بالنصر عليها عام 1905 وبعد ثلاث سنوات من هذه الحرب أعلنت اليابان ضم كوريا وفي عام 1931 غزت اليابان منشوريا ووضعت في الحكم نظاما مواليا لها، وفي العام 1937 أعلنت اليابان الحرب على الصين واحتلت خلال هذه الحملة شنغهاي ويكين ونانتجينج ، وقد اتصف الغزو الياباني بالوحشية الشديدة والإبادة الجماعية، فقد كان عدد المدنيين الذين قتلوا أثناء عملية احتلال نانتجينج وحدها ما يقرب الـ 300 ألف صيني. أنظر ص (115) لمحة من تاريخ اليابان.

وفي عام 1937 بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أوروبا ووقوع فرنسا تحت الاحتلال الألماني تحركت اليابان حليفة ألمانيا وإيطاليا لاحتلال المستعمرات الفرنسية في الهند الصينية وفي العام 1941 شنت اليابان هجوماً مباغتاً على الأسطول الأمريكي في ميناء بيرل هاربور بهاواي، وأسفر الهجوم عن قتل ما لا يقل عن ألفي وخمسمائة شخص إغراق 12 سفينة وإعطاب 9 سفن أخرى، وقد أعلنت الولايات المتحدة الحرب على اليابان في اليوم التالي للعدوان وفي العام 1942 واصلت اليابان حملاتها الاستعمارية في آسيا ومحتلة عدة بلاد منها الفلبين وبورما ومالايو.

فاليابان بماضيها العسكري الإمبريالي المولم باتت قاب قوسين أو أدنى من أن تعيد صياغة النهج السياسي الإستراتيجي، الذي يتواء وحجمها الصناعي الاقتصادي على المستويين الإقليمي العالمي، فتعديل المادة التاسعة من الدستور الياباني الذي وضع قيوداً صارمة على القوة العسكرية اليابانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد أن أسقطت الطائرات الأمريكية قبلتين نوويتين الأولى على مدينة هيروشيما والأخرى على مدينة ناجازاكي والتي أعلن الإمبراطور الياباني هيروهيتو على أثرها استسلام بلاده ووضعت اليابان تحت

الحكم العسكري الأمريكي، أصبح أمراً ملحاً تحكمه المتغيرات العالمية الحالية التي نجمت عن انهيار الثنائية القطبية ، وفي أعقاب التجارب الصاروخية والنوية لكوريا الشمالية والذي جاء طوق نجاة لأصحاب الرأي المتشدد في مسألة تعزيز دور اليابان الدولي والعسكري والدعوة ليابان جديدة وهي التي تستطيع أن تدافع عن مصالحها في عالم مضطرب تحكمه نزاعات القوة والهيمنة والسيطرة.

وعلى ضوء وحدة المنافسة السياسية الداخلية فيما بين معسكرين متضاربين بشأن الدور المستقبلي لليابان، معسكر يدعو للانزغال والتركيز على الشأن الياباني الداخلي بعيد عن استحقاقات الدور الدولي التي تزيد من أعباء المساهمة في المشاكل الدولية، وما يترتب عليها من تبعات والتزامات مادية وأدبية وأخلاقية ومعسكر يدعو لإيجاد يابان جديدة جميلة حسب وصف أحد قيادتها تساهم بشكل فعال في توسيع دورها الدولي، وبما يتوافق وقوتها وقدرتها الاقتصادية غير أن هذا التصادم بين الفريقين تقوده في النهاية اعتبارات المصلحة اليابانية لاتجاه توسيع دور اليابان العسكري نتيجة أربعة عوامل أساسية وهي:

1. انتهاء الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من أيلول الضغوط الأمريكية المتزايدة على اليابان من أجل تقاسم تكلفة الأعباء الأمنية العالمية.
2. تراجع قوة المعسكر الداخلي المناوئ لتوسيع دور اليابان العسكري.
3. التهديد الاقتصادي والعسكري المتزايد من جانب الصين وكوريا الشمالية.
4. الحاجة اليابانية إلى تأمين إمدادات مستقرة من واردات النفط والطاقة في ظل الصعوبات التي تواجهها اليابان في تأمين موارد ثابتة ومستقرة لإمدادات الطاقة بعيداً من نقطة الشرق الأوسط المضطربة.

فالدور الياباني المتنامي والمتعاظم يعطي أبعاداً إستراتيجية للمشهد الدولي والذي ترتسم معالمه في الأفق من خلال تأثيرها في صورة هذا المشهد المتشكل على أنقاض الأحادية القطبية .

الهند ومقومات الصعود الحالي

منذ استقلالها في عام 1947 يسود في الهند على المستويين الرسمي والشعبي شعوراً بامتلاكها قدرات القوة العظمى، ووسائل الوصول إلى مصاف هذه المرتبة الدولية فقد كان نهرو أول رئيس وزراء لها والذي توقع بأن تكون بلاده القوة الدولية الرابعة بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين ، مع نهاية القرن العشرين ولكن التحدي الحقيقي الذي فرضته الوقائع الداخلية كواقعها الاقتصادي والاجتماعي ألتخلف لحد ما هو العامل الرئيس الذي قوض دعائم تلك التوجهات السياسي والاستراتيجي لدى القادة الهنود فوجود نحو 80٪ من السكان وفق إحصائيات 1951 يعانون من الأمية ووجود أكثر من 53٪ من السكان تحت خط الفقر وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار المحلي إلى نحو 10٪ من إجمالي الناتج المحلي للعامين 1950/1951 وعلى ضوء هذه الوقائع ارتأى نهرو أن أفضل الإستراتيجيات لمعالجة هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي تبني سياسة عدم الانحياز والنزع الكامل للسلاح على الصعيد والمستوى الدولي وبما يكفل توجيه أكبر قدر ممكن من الموارد الهندية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي نجح من خلالها نهروا في اقامة قاعدة صناعية واسعة ومتنوعة وتحقيق أكبر قدر من الحرية للاقتصاد الهندي لمواجهة التبعية الخارجية في ظل اقتصاد موجه تديره الدولة.

أم فيما يتعلق بالقدرات الاقتصادية الحالية التي حققتها الهند فمعدل نمو يصل إلى 6.٪ وتلعب الهند دوراً رائداً في مجال صناعة البرمجيات التي باتت

تلعب دوراً رئيسياً في الصناعة الهندية، بالإضافة إلى باقي الصناعات التقليدية وتعتبر الهند ثالث قوة عسكرية في العالم بعد كل من الصين والولايات المتحدة من حيث حجم قواتها المسلحة الذي يتجاوز مليوناً و300 ألف جندي، وامتلاكها لوسائل الردع النووي الذي أعقب وتفجيرات 1998 ودخولها النادي النووي، إن الهند كأكبر ديمقراطية عالمية في عالم ما بعد الاستعمار التي التزمت بالديمقراطية كأسلوب للحكم والتزامها بقيادة حركة عدم الانحياز، والتي مارست من خلالها دوراً عالمياً في النظام الدولي والتي سعت من خلالها على تأكيد حضورها كقوة صاعدة، والمدافعة عن حقوق بلدان الجنوب في إطار منظمة التجارة العالمية في وجه محاولات دول الشمال المتقدم فرض معاييرها الخاصة بهذه التجارة، وتبنيها إستراتيجية الاندماج الانتقائي في التجارة العالمية بحيث أنها تدعم حرية التجارة في المجالات التي تحقق فيها قدرة تنافسية عالية، بينما تحتفظ على المجالات الأخرى مثل الزراعة والتي لا تتمتع فيها بمثل هذه القدرات في تلك المجالات الأخرى وسعيها الدائم منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين إلى تأمين الدعم الدولي لها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي .

لقد سعت الهند إلى توثيق علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة بعد مرحلة الحرب الباردة وذلك عبر زيادة التبادل التجاري فيما بين البلدين وسعى الهند لمساندة الولايات المتحدة لها في برنامجها للإصلاح الاقتصادي والتي سعت بدورها للاستفادة من حجم السوق الهندية على اعتبارها أحد أهم عشر أسواق في العالم، وكان التعاون النووي أخيراً فيما بين الدولتين الذي توجته زيارة الرئيس الأمريكي بوش الابن مؤخراً مقابل قيام الهند بالفصل فيما بين برامجها النووية المدنية والعسكرية، وترى الهند في هذه الاتفاقية اعترافاً أمريكياً

بها كعضو كامل في النظام النووي العالمي الجديد، إن تعاون الهند مع دول الإقليم يشير بتدشين حقبة إستراتيجية جديدة ورسم ملامح المراحل المستقبلية لصعود القوة الهندية لمصاف الدول العظمى، بعد تخطيطها المرحلة الانتقالية من عملية إعادة بناء عناصر القوة الشاملة الصلبة العسكرية والاقتصادية.

روسيا بين الأطلنطي وأوراسيا:

شهدت روسيا منذ استقلالها عام 1991 عن لاتحاد السوفياتي انبعث الجدل التاريخي حول الهوية الروسية هل هي:

أوروبية أم آسيوية!! وما رافقه من سياسة خارجية ذات توجيهين وصلت إلى الحد الذي يمكن تشخيص السياسة الروسية في التقلب بين السياستين الأوروبية والأوراسية، فما بين عقيدة عسكرية روسية جسدها يلتسين تجاه الغرب وأنها حالة العداء معه في وثيقة التعاون الأمريكي الروسية التي وقعها في كامب ديفيد عام 1992 وبما حملته معها في إنهاء لحالة العداء التي صبغت الحقبة التاريخية السوفياتية على اعتبار أنها حاملة إرث هذه الإمبراطورية السابقة، وتوجهات بوتين الأوراسية والتي ترمي لتدعيم دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى ويعيد للدور الروسي دوره على المستوى العالمي وعدم السماح لأي كان تهميش الدور الروسي في المسرح الدولي.

لقد جاءت السياسة الروسية في حقبة بوتين مغايرة لما كانت عليه إبان حقبة يلتسين وترتكز على العديد من العناصر التي صبغت السياسة الروسية الخارجية، لتؤكد تعاظم وتنامي هذا الدور ونتيجة حتمية لاستمرار توسع حلف الأطلنطي شرقاً من روسيا، والتي ستسعى بدورها لدعم أواصر الترابط مع دول

الاتحاد السوفياتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول من هذا التوجه للأطلنطي والذي يهدف لتطويق روسيا ومحاصرتها.

لقد جاءت السياسة الأمريكية الأحادية تجاه غزو العراق والتي تم إهمال دور روسيا فيها وعدم اكتراث الولايات المتحدة لمعارضة روسيا غزو العراق ومستقبل إقليم كوسوفو ولتضع التوجيهات السياسية الروسية الجديدة في قالب يحقق المصالح الروسية، ويعطيها المزيد من الاستقلالية والقائمة على بناء القوة الذاتية الروسية والتي تضع روسيا في مكانة القوة الأولية التي لا يمكن تجاوزها، وصيانة القيم التي ترتكز عليها التوجهات السياسية الروسية وتحديث الدولة الروسية وقواها المسلحة وتحديد الإستراتيجية منها ، على ضوء التوجهات الأمريكية الرامية لنشر الدرع الصاروخي المضاد للصواريخ باتجاه روسيا ومطالبة روسيا بإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب وهو ماتوج بمنظمة شنغهاي للتعاون مع الصين ودور آسيا الوسطى.

فروسيا التي تنظر بعين الريية للمشاريع الأمريكية معنية كل العناية بصيانة حدودها ومصالحها الإقليمية الدولية، وهي التي طالبت بحظر نشر أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي وانتشار مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم والتي جوبهت كلها بالتعنت الأمريكي.

وتعد الدرع الصاروخية الأمريكية واتفاقية القوات التقليدية في أوروبا أهم تحديين تواجه العلاقات الروسية الأطلنطية، لقد سعت القيادة الروسية وتوجيهاتها الجديدة للاضطلاع بدور عالمي اقوي من ذي قبل في أعقاب فورة العائدات النفطية، وما اسفرت عنه من زيادة دعم للاقتصاد الروسي الذي اعتمد على المساعدات الخارجية الغربية والذي ساهم بدوره لزيادة استقلالية القرار الروسي ، وذلك في منافسة الولايات المتحدة لتأكيد حقوق السيادة على

الموارد النفطية في أقصى شمالي المحيط المتجمد الشمالي وإرسال بعثه علمية بدعوى تعيين حدود الجوف القاري الروسي، وإثبات انه يتصل بالأراضي الروسية وقيام البعثة الروسية بوضع العلم الروسي في أماكن متعددة من المنطقة لإثبات هذه السيادة، وسعي روسيا إلى إعادة تقوية علاقاتها مع دول كومونولث رابطة الدول المسقلة ونشره بشتى الأساليب وإعادة دول آسيا الوسطى على حضيرة النفوذ الروسي وقيام روسيا بدور اقوي في منطقة الشرق الأوسط وتحول السياسة الروسية عن سياسة الحياد السلبي تجاه قضايا المنطقة وذلك من خلال دعم أواصر التعاون في كافة المجالات مع دول المنطقة.

ان موقع روسيا الجغرافي في أقصى الشمال الشرقي من أوروبا وامتدادها الشاسع في آسيا (75%) من مساحتها يزيد من حدة تحديد الهوية الأوروبية والآسيوية، فقد استطاع بولص الأكبر قيصر روسيا من خلال التحديث الذي شمل مختلف القطاعات في بداية القرن الثامن عشر على تأكيد الهوية الروسية وتوجيهاتها، والتي جاءت خلال مؤتمر فينا عام 1815م وتحالفها مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للقضاء على العدوان المشترك المانيا وسياساتها في تقويض دعائم الامن والاستقرار الاوروبي والعالمي وذلك عبر الإمبريالية التوسعية التي ساهمت بتدشين عصر مايسمى لاحقا الحروب العالميه وتداعياتها على المشهد الاوروبي والعالمي هذا التحالف الذي لم يستمر طويلا وذلك بسبب التناقض الأيديولوجي فيما بين الغرب والشرق ولیدخل العالم نفق الحرب الباردة وإفرازاتها ونتائجها وتداعياتها والتي بصمت وجه العالم بشكل عام وأوروبا بشكل خاص طيلة عقود من المواجهة الباردة وسياسات الاستقطاب الدولي التي سادت خلالها ولتأتي حقبة انهيار الاتحاد السوفياتي

تحمّل في ثناياها تغييرات هائلة وإعادة رسم خريطة العالم وفق سياسات القطب الأوحّد الهيمنة الأمريكية الإمبريالية.

لقد أعادت روسيا طرح نفسها كقوة أوروبية وعالمية كما كانت عليه في العقود الماضية وبعدها الآسيوي وانضمت إلى مجموعة الدول الثامن الصناعية عام 2002 واستضافت ورأست هذه القمة في العام 2006 واستطاعت بناء جسور التعاون من خلال تطوير علاقاتها الدولية والمحورية مع أوروبا وأمريكا واستقطاب الاستثمارات الأوروبية التي وصلت إلى نسبة 75٪ من مجموع الاستثمارات العالمية لذلك فإن التعاون الاقتصادي يظل محتلاً الصدارة على حساب القضايا الأمنية السياسية وقد كان واضحاً وبدياً من خلال القمة الروسية الأوروبية التي عقدت في مدينة تولياتي جنوب روسيا 17/5/2001.

تنطلق روسيا بنظرتها للعلاقات مع أوروبا وأمريكا من خلال العلاقات بينها وبين الغرب والتي أصبحت علاقات تشاركية إستراتيجية رغم ما يشوب هذه العلاقات من خلافات في بعض القضايا والملفات الدولية، واستياء روسيا من فرض الديمقراطية بالقوة وتشجيع الثورات الملونة المعادية لروسيا في جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً.

هل روسيا قوة كبرى

لقد شهدت روسيا طفرة اقتصادية على مدى العقدين المنصرمين بعد مرحلة التدهور التي ضربت مؤسسات الدولة الروسية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع الدور الروسي في العديد من المواقع الدولية والإقليمية، والذي أفقد بدوره روسيا نفوذها، وتحديدأ منطقة الكومنولث الدول المستقلة التي تأتي ضمن المجال الحيوي الروسي وأكثر المناطق مساساً بالأمن القومي لها،

فبعد أن كادت روسيا تعلن إفلاسها كدولة وذلك خلال أزمته الاقتصادية عام 1998 شهدت مزيداً من الانتعاش الاقتصادي والذي وصل لاحقاً إلى حد الطفرة الاقتصادية حيث حقق الاقتصاد الروسي نسب نمو متسارعة وصلت إلى 7٪ سنوياً، وفائضاً في الميزان التجاري بلغ 140.655 مليار دولار عام 2006 ولتتقرب من ثاني أكبر احتياطي عالمي وأصبح الرويل عملة عالمية قابل للتحويل، وخطت المؤسسة العسكرية باهتمام وتطوير ملحوظ بعد إهمالها في فترة سابقة وذلك كله لسبب ازدياد أسعار النفط العالمية على اعتبار أن روسيا دولة نفطية ضخمة، بإمكاناتها النفطية والاهتمام بالقدرات العسكرية الروسية من خلال تطور الصناعات العسكرية وليس فقط لزيادة قدرة القوات المسلحة الروسية الدفاعية، ولكن لزيادة قدراتها التنافسية في سوق السلاح الدولية نجحت روسيا بذلك في استعادة دورها كأكبر مصدر للسلاح في العالم 7 مليارات وفقاً لتقديرات هيئة البحوث في الكونغرس الأمريكي، وتطوير القدرات الفضائية الروسية حتى العام 2010م وذلك بإطلاق العديد من الأقمار الصناعية لتأمين تغطية جميع الأراضي الروسية وتطوير البرنامج الفضائي الفيدرالي.

إن مكانة روسيا كقوة كبرى وقطب عالمي مؤثر في السياسة الدولية أمراً لا ريب فيه والتي تم بنائها في إطار رؤية تنطلق من التعاون مع بقية الأقطاب المؤثرين في النظام الدولي، وليس التنافس الذي أفضى سابقاً لحرب باردة أدت لتدمير القدرات الروسية السابقة في إطار ما يسمى الاتحاد السوفياتي السابق.

لقد جاءت الدورات الدورية للقاذفات الروسية البعيدة المدى تي يو 150 و تي يو 95 الملقبة بـ"الدببة" القادرة على حمل رؤوس نووية وصواريخ

من طراز كروز وذلك بعد انقطاع دام 15 عاما، واقتراب هذه القاذفات من سواحل كل من بريطانيا والنرويج وولاية ألاسكا الأمريكية والذي تزامن مع توقيع روسيا مذكرة تفاهم مع القيادة السورية يتم بمقتضاها السماح للأسطول الروسي باستخدام ميناء طرطوس، من قبل الأسطول الروسي البحري وإعادة هذه القطع إلى البحر المتوسط والذي كان الأسطول السادس الأمريكي يسيطر عليه وحده حتى وقت قريب ، لقد نجحت روسيا في تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع باليستية قادرة على اختراق أي نظام دفاعي بما في ذلك الدرع الصاروخية الأمريكية التي تم إنشاؤها ، وقد أجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ توبول إم واس إس 2م12 في أبريل 2004 وكان آخر هذه التجارب إثارة وجلب للانتباه إطلاق صاروخ جديد عابر للقارات ذي رؤوس متعددة من طراز (ار إس 24) مؤخراً ، وثاني هذه التطورات في إطار السياسة المعلنة للقيادة الروسية ممثلة بيوتين وتوجهاته لإعادة تأكيد الدور الروسي على كونها لاعباً دولياً وقطباً مؤثراً لا يمكن تجاوزه أو اختراق دائرة أمنه القومي .

لقد مثلت منطقة شرق أوروبا دائما أهمية خاصة للأمن القومي الروسي ولم تفقد هذه المنطقة أهميتها، على اعتبار أنها المنطقة العازلة بين روسيا وأي محاولات للعدوان عليها من غرب أوروبا، وعلى اعتبار أن شرق أوروبا كان دائما الشرارة التي تنطلق منها الحروب المدمرة الكبرى والتي توجتها بحربين عالميتين.

لقد جاءت عقيدة بريجنيف الشهيرة والتي تقضي بحق موسكو في التدخل بل والمواجهة العسكرية، لتؤكد أهمية هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للأمن الروسي ولو أدت إلى نشوب حرب عالمية ثالثة ؟ وعلى اعتبار أنها منطقة النفوذ الأكثر أهمية والحيلولة دون وقوعها تحت الهيمنة الأمريكية واقتلاع النفوذ الروسي

منها ، وهذا بدوره الذي أدى إلى التشدد الروسي تجاه هذه الدول والمحافظة على أنظمة مواريه وذلك من خلال وسائل الضغط التي تسعى القيادة الروسية لاستخدامها وتحديد البترول والغاز.

لقد جاء عدم توقيع دول حلف الأطلسي للاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية التي وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي في اسطنبول في عام 1999 ، مبرراً ضمن المبررات التي استدعت قيام روسيا بالغائها من جانبها ففي حين تم إلغاء حلف وارسو رسمياً عام 1991 إلا ان الأطلسي يقوم بالتوسع شرقاً في المجال الحيوي الروسي وتم قبول عضوية سبع دول من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية (استونيا، لاتفيا ، لتوانيا ، بلغاريا ، رومانيا ، سلوفاكيا، سلوفينيا) ، ولم تكتفي الولايات المتحدة من التوسع بالحلف شرقاً وتمديد مناطق نفوذه باتجاه روسيا بل وتعزيز قدراته وإقامة قاعدتين عسكريتين له في كل من بلغاريا ورومانيا وتزويد الحلف بقدرات إستراتيجية من ضمنها الدرع الصاروخية.

لقد جاءت قضية كوسوفو والمطالبة باستقلال الإقليم عن صربيا لتضفي بعداً آخر على إبعاد النهوض الروسي والمناهض للغرب وتوجهاته باتجاه تفكيك دول المنطقة وتحديد مناطق النفوذ الروسية كسياسة معلنة ومعنية بزيادة حدة المواجهة مع أمريكا، وذلك لتقليل هذا الحضور العالمي الدولي للسياسة الروسية رافضة لمبدأ الهيمنة القطبية الأحادية التي تسعى من خلالها أمريكا لتقليل من التوجهات العالمية الروسية، وتأكيد القدرة الروسية من موقعها كقوة دولية في الدفاع عن أمنها القومي ومجالها الحيوي، والذي يشكل تهديداً مباشراً للوجود الروسي في عالم تحكمه تناقضات القطب الأوحـد وإمبريالية أمريكية موزغة في الوحشية .

إن روسيا تملك سابع أكبر احتياطي من الزيت الخام 60 مليار برميل (4.6٪) من الاحتياطي العالمي ، وأنها أكبر دولة في العالم تمتلك من احتياطيات الغاز الطبيعي بنحو 1.7 كوادريليون قدم مكعبة (27.5٪) من الاحتياطي العالمي، ويسهم النفط بنحو 13٪ من إجمالي الناتج المحلي الروسي لذلك يعتبر قطاع الطاقة الدعامة الأساسية لنهوض الاقتصاد الروسي من كبوته ، ولذلك فإن هنالك حرصا لدى القيادة الروسية في دعم قدره التنافسيه للشركات الروسية في الخارج وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وتتبع روسيا إستراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها نفس سوق النفط الأوروبية:

أولها: المشروعات الروسية المشتركة مع كل من أوروبا والولايات المتحدة في مجال النفط والغاز الطبيعي.

ثانيها: التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول الأوروبية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها من خلال عدة صفقات .

ثالثها: السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوروبا .

هذه السلعة الإستراتيجية والجيوستراتيجية أثارت مخاوف أمريكا وأوروبا من استخدام النفط كسلاح سياسي من جانب روسيا وقد عزز هذه الشكوك إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام 2006 عن أوكرانيا وعن بيلاروسيا عام 2007 والتي كانت ناتجة عن الخلاف حول الأسعار إلا ان هذه المخاوف عززها رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي،

والداعي إلى فتح الحقول الروسية أمام الاستثمارات الأجنبية حيث تطلب موسكو المعاملة بالمثل وتبادل فتح أسواق النفط الأوروبية مقابل فتح حقول الغاز الروسية.

لقد برزت مفاهيم أخرى للأمن إلى جانب الأمن العسكري بمعناه التقليدي أهمها أمن الطاقة، ولذلك فإن العالم سيشهد حروباً دفاعية عن هذه الأبعاد الجديدة للأمن والاحتلال الأمريكي للعراق يأتي في سياق هذه المعادلة للأمن وهو بداية التوجه الجديد للسياسة الدولية.

لمحات اقتصادية عن الصين

1. لدى الصين أكبر احتياطي للنقد الأجنبي تملكه دولة واحدة على مستوى العالم إذ وصل في نهاية سبتمبر عام 2006 إلى 988 مليار دولار بزيادة قدرها 28.5٪ من الأم السابق ويعود هذا الحجم الهائل من احتياطي النقد الأجنبي إلى فائض الميزان التجاري للصين مع العالم والذي تضاعف ثلاث مرات خلال العام الماضي ليصل إلى 102 مليار دولار.

2. تتجه الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الصين إلى الاتساع بمعدل متزايد فيين عامي 2002 و2005 انخفاض مستوى دخل الـ 10٪ الأكثر فقراً بين الصينيين بنسبة 2.4٪ وفي الفترة ذاتها ارتفع دخل الـ 10٪ الأغنى في الصين بنسبة 10٪ وبعد أن كانت الصين في الثمانينات من القرن الماضي قبل تطبيق الانفتاح الاقتصادي من الدول ذات التعاون المحدود في توزيع الدخل، أصبح توزيع الدخل فيها (بحسب مقياس جيني) أقل مساواة من كل من الولايات المتحدة وروسيا. عن الفايننشال تايمز 22 نوفمبر 2006.

لمحات من تاريخ اليابان

1. 1894 أعلنت اليابان الحرب على الصين واستطاعت جيوشها إحراز النصر خلال تسعة أشهر فقط.
2. 1895 تنازلت الصين عن تايوان لليابان وسمحت لليابان بالتجارة داخل الصين .
3. 1904 أعلنت اليابان الحرب على روسيا محرزة النصر عليها عام 1905.
4. 1910 بعد ثلاث سنوات من الحرب أعلنت اليابان ضم كوريا.
5. 1931 غزت اليابان منشوريا ووضعت في الحكم نظاما مواليا لها.
6. 1937 أعلنت اليابان الحرب على الصين واستولت خلال هذا العام على شنگهاي وبكين ونانتجينج وقد اتسم الغزو الياباني بالوحشية الشديدة حيث قدر عدد المدنيين الصينيين الذين قتلوا أثناء عملية احتلال نانتجينج ما يقارب من 300 ألف صيني .
7. 1939 بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أوروبا ووقوع فرنسا تحت الاحتلال الألماني تحركت اليابان، التي كانت قد وقعت اتفاقية مناهضة الشيوعية مع ألمانيا عام 1936 ومع إيطاليا عام 1937 لاحتلال المستعمرات الفرنسية الهند الصينية.
8. 1941 شنت اليابان هجوما مفاجئاً على الأسطول الأمريكي المرابط في ميناء بيرل هاربور بهاواي حيث أسفر الهجوم عن مقتل ما يقرب من

الفين وخمسمائة شخص وإغراق 12 سفينة وإعطاب 9 سفن أخرى وقد أعلنت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب على اليابان في اليوم التالي لهذا الهجوم.

9. 1942 واصلت اليابان حملاتها الغازية في آسيا محتلة عدة بلاد منها الفلبين وبورما ومالايو.

10. 1945 أسقطت الطائرات الأمريكية قنبلتين ذريتين على اليابان الأولى على مدينة هيروشيما في السادس من أغسطس الأخرى على مدينة ناجازاكي في التاسع من أغسطس وقد أعلن الإمبراطور هيروهيتو استسلام اليابان، ووضعت اليابان تحت الحكم العسكري الأمريكي وتم تسريح جميع القوات البحرية والبرية لدولة اليابان.

11. 1947 تم إقرار دستور ياباني جديد وبموجبه تعهدت اليابان بعدم إنشاء قوات برية أو بحرية أو جوية بهدف شن حرب عدوانية .

12. 1952 استعادت اليابان استقلالها من الولايات المتحدة التي احتفظت بعدة جزر منها اوكتيناوا للاستخدام العسكري.

13. 1956 انضمت اليابان لمنظمة الأمم المتحدة.

14. 1972 زار رئيس الوزارة الياباني الصين وتمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتلا ذلك إعلان اليابان سحب سفارتها في تايوان .

15. 1972 تم وضع جزيرة اوكتيناوا تحت السيادة اليابانية مره أخرى ولكن الولايات المتحدة احتفظت بقواعد فيها.

16. 2001 زار رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كوزونو سول حيث قدم اعتذار بلاده من معاناة كوريا الجنوبية في أثناء سنوات الاحتلال الياباني.
17. 2002 في أول زيارة لرئيس وزراء ياباني زاركوزوي كوريا الشمالية في سبتمبر حيث قدم له الزعيم الكوري كيم أيل سونج اعتذار عن اختطاف بلاده عددا من المواطنين اليابانيين خلال السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، وفي أكتوبر من العام نفسه عاد خمسة من المختطفين إلى ذويهم في اليابان.
18. 2003 أعلنت الحكومة اليابانية عزمها إقامة حائط لصد الصواريخ أمريكية الصنع لأغراض دفاعية.
19. 2004 تقدمت اليابان بالإضافة إلى البرازيل واليابان والهند بطلب الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي 0

الاتحاد الأوروبي والقبطية الجديدة

الاتحاد الأوروبي القطب الدولي المتنامي بأقطابه الاقتصادية المتعددة الفاعلة على المسرح الدولي والإستراتيجية، هذا البناء الذي دشنته البدايات منذ معاهدة باريس للفحم والصلب المبرمة في 18 أبريل 1951 والتي أرست دعائم الأساس لهذا البناء بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وانهيال القوة الألمانية الضاربة والتي جاءت في سياق انهيار منظومات الدفاع الأوروبية في هذه الحرب الحاسمة والتي أثت على البنيان الأوروبي برمته ، كان لا بد من إعادة صياغة وتجديد تأخذ في إبعادها مأزق الحرب الباردة وتداعياتها على المشهد الأوروبي بشكل عام.

لقد جاء مشروع مارشال الإنقاذي عام 1947 لترميم ما دمرته الحرب العالمية الثانية وخاصة في فرنسا وبريطانيا، وكان الهاجس الأمني لدول أوروبا الغربية حاضرا في مجمل السياسات والتوجيهات التي انتهجتها دول الحلف ألتاتو' في مواجهة المنظومة الاشتراكية الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي، مما استدعى قيام بناء وحدوي أوروبي سعى منشؤه لإيجاد صيغ للتعاون الأمني والاقتصادي بدعم فرضيات المشاريع الإستراتيجية القائمة على تعظيم المكتسبات التي برزت في أعقاب تلك الحرب وأدب إلى ظهور الحرب الباردة إلى حيز الوجود في أعقاب ازدياد وحدة التنافس فيا بين الشرق والغرب.

مكونات البناء الأوروبي الموحد:

المجلس الأوروبي والذي يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد ويعتبر اعني مستويات صنع القرار ومراكز السلطة العليا في الاتحاد ، ويجب التفريق فيما بين المجلس الأوروبي European council وبين

مجلس أوروبا council of Europe فالأول هو إحدى هيئات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، والثاني الاسم الرسمي لمنظمة مستقلة تضم في عضويتها معظم الدول الأوروبية.

لقد دخل المجلس الأوروبي مراحل عدة ليصل إلى ما وصل إليه حالياً

المرحلة الأولى: بدأت منذ نشأة الجماعة الأوروبية وحتى عام 1974 وقد خلت هذه الفترة من أي وجود فعلي على الصعيدين الرسمي أو الشكلي لاي جهاز على مستوى رؤساء الدول والحكومات نحو أي من الهياكل التنظيمية للجماعات الأوروبية الثلاث ، غير إن سعي الرئيس الفرنسي ديغول وإصراره على وجود ذلك الجهاز السياسي ليقود مسيرة الوحدة الأوروبية ويتولى رسم وتحديد السياسات العليا للجماعة الأوروبية، ويقوم بضبط إيقاع العملية التكاملية بأسرها هو ما لفت الانتباه إلى أهمية الدور الذي تلعبه مؤتمرات القمة لمعالجة الأزمات التي تعترض البناء الأوروبي الناشئ.

المرحلة الثانية: بدأت بقمة باريس وامتدت حتى صدور القانون الأوروبي الموحد عام 1986 والتي بدأت تنظم فيها اجتماعات القمة للجماعة الأوروبية، وتتحول تدريجياً إلى جهاز اعلي لصنع القرار السياسي ومجمل تلك السياسات ، ولقد اتخذت قمة باريس وبناءاً على مبادرة من الرئيس الفرنسي جيكار ديستان والمستشار الألماني هيلموت شميت قرار بعقد القمة الأوروبية بصفة دورية وجاء إعلان شتوتجارت ليحدد ولأول مره صلاحيات واختصاص المجلس الأوروبي وعلى النحو والشكل التالي:

1. منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسة قوية .

2. تحيد مسيرة هذه العملية ورسم وبلورة السياسة العامة التي يتعين ان يوجه وتقود العمل في مؤسسات الجماعات الأوروبية وتحديد الطريقة التي ستسير عليها عملية التعاون السياسي في أوروبا.

3. مناقشة كافة الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد أوروبي والعمل على تحقيق التناغم بين هذه الجوانب .

4. تمهيد الطريق أمام ضم قطاعات جديدة لعملية التكامل الأوروبي .

5. التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الممتدة منذ صدور القانون الأوروبي الموحد وحتى الآن وهي المرحلة التي استقر فيها دور المجلس الأوروبي باعتباره الجهاز القائد والمنظم الرئيس في المنظومة المؤسسية الأوروبية برمتها.

مجلس الوزراء الأوروبي؛

وهو احد الأجهزة الرئيسة التي تضمها الهيكل التنظيمي لعملية التكامل والاندماج الأوروبي منذ البداية، أي منذ تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ويتشكل مجلس الوزراء طبقا للمادة 203 من معاهدة ماسترخت من ممثل واحد عن كل دولة، ويتعين ان يكون على مستوى وزاري ومفوضا بملك صلاحية التحدث باسم حكومة الدولة التي يمثلها وكان مجلس الوزراء الذي يعرف حاليا باسم مجلس الاتحاد يتكون في الأصل من وزراء الخارجية فقط ومع تنوع وتشابك أبعاد العملية التكاملية في الاتحاد الأوروبي، واتساع نطاق مجالات التعاون والتنسيق الموكلة إلى المؤسسة الأوروبية بدأ تشكيله يختلف ويتنوع باختلاف وتنوع الموضوعات المعالجة فيه، وكل حسب اختصاصاته سواء أكانت على المستويات الداخلية أم الخارجية.

المفوضية الأوروبية European commission

وهي إحدى المؤسسات الرئيسة في عملية صنع القرار الأوروبي وتمارس دورا يشبه إلى حد كبير دور الحكومة في النظم السياسية الداخلية، ولا يقتصر دور المفوضية الأوروبية على الدور التنفيذي الذي تلعبها الحكومات في النظم السياسية الداخلية إذ تمارس المفوضية الأوروبية وظائف وصلاحيات ذات أبعاد متعددة تشمل :

أولاً:

التشريع: فالمفوضية هي المخطط والمبادر بإعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوروبي والعمل على تطويرها باستمرار، وذلك من منطلق أنها الجهة المسؤولة في المقام الأول عن كل ما هو مطلوب لإنجاح العملية التكاملية الأوروبية .

ثانياً:

التنفيذ: فالمفوضية هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات وذلك من منطلق أنها احد الأجنحة الرئيسة للسلطة التنفيذية في الاتحاد ، وقد منحت كافة المعاهدات والقوانين المعمول بها في الاتحاد الأوروبي حالياً المفوضية سلطة وصلاحيات واضحة وصريحة لتعين القواعد واللوائح المقررة.

ثالثاً:

المتابعة: والرقابة فالمفوضية هي الحارس والضامن لتنفيذ أحكام المعاهدات، ومن ثم فهي مسؤولة عن التأكد من وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به عن التزام الهيئات والشركات الأوروبية بالقوانين واللوائح

المقررة، وإحالة المخالفات سواء من جانب الحكومات أو من جانب الهيئات والشركات والأفراد، إلى المحكمة الأوروبية ولها أيضا ان تقترح فرض عقوبات على هذه الجهات لحملها على احترام وتقييد التزاماتها ولذلك يمكن القول بأن المفوضية الأوروبية قد أصبحت حكومة أوروبية بالفعل.

رابعاً:

التمثيل: وتعتبر المفوضية هي الجهة التي تمثل الاتحاد الأوروبي وتتخذ باسمه وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية ولقد جاء التدرج في إتمام الوحدة الأوروبية كمشروع وحدوي منذ انطلاقة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة في روما مارس عام 1957، وذلك بتوقيع كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ على الانطلاقة الأولى، وقد انضمت ثلاث درل أوروبية أخرى في العام 1972 وهي بريطانيا وإيرلندا والدنمارك وفي العام 1986 السويد والنمسا وفنلندا والتي أصبحت تكتلا اقتصاديا وقطباً دوليا يتمتع بالقوة الاقتصادية المؤثرة على مجمل العلاقات الدولية .

لقد عكست مشاريع الوحدة الأوروبية فهما واقعا لمستقبل العلاقات الدولية القائمة على التنافس، ولقد دخلت الوحدة الأوروبية في هذا الإطار من خلال ثلاثة محاور رئيسية لبناء التفاعل المبدئي لهذه الوحدة وتمثل في الوحدة الجمركية، والثانية السوق الاقتصادية المشتركة، والثالثة العملة الموحدة.

لقد كان للشأن الاقتصادي موقعه الأساسي في هذا البناء الأوروبي المتنامي ، والذي اخذ بعدا أوسع في تغيير الملامح الرئيسية لمجمل العلاقات الدولية، بعد ان أضحي الاتحاد الأوروبي فاعلاً أساسيا في هذه العلاقات والتي توسعت، عبر انضمام المزيد من الدول الأوروبية الشرقية لهذا الاتحاد بعد انهيار

المنظومة الاشتراكية الشرقية وذلك من خلال تعميق المصالح المشتركة فيما بين شعوب القارة الأوروبية، عبر الدمج الطوعي لهذه الشعوب ووفق آلية توافقية تأخذ في أبعادها التباين الواضح بين قوة هذه الدولة وتلك واختلاف الثقافات واللغات لقارة شهدت حريين عالميتين والتعامل بواقعية مع المشكلات التي تعترض مسيرة هذه الوحدة دون مفاضلة بين القوة والقدرة الرأسمالية لهذه الدول صغيرها وكبيرها، ولعل ما يثير الانتباه في تميز هذه التجربة للاتحاد الأوروبي عن غيره من التكتلات والتي حدثت في العالم سعي الدول الأكثر ثراء وقدرة مالية على تجسير الهوة فيما بينها وبين الدول الفقيرة والأقل قدرة على المنافسة الاقتصادية، وذلك بتقديم المساعدات الاقتصادية وذلك لتحسين أدائها الاقتصادي بتحويل البلدان المرشحة للعضوية إلى بلدان أعضاء داخل الاتحاد.

لقد جاء ما يعرف ببرنامج المشاركة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية مثالا حيا على قدرة الاتحاد الأوروبي في التفاعل مع قضايا الدمج لاقتصاديات هذه الدول الشبه زراعية، والوصول للوحدة الأوروبية الكاملة والذي يعكس رغبة سياسية وإستراتيجية في بناء نموذج بنوي مغاير لكافة معايير وتجارب الوحدة التي حدثت عبر التاريخ الحديث والتكتلات المتلاشية.

لقد أصبحت الحقيقة الماثلة للعيان والواقع الذي تقرأه القوى الفاعلة على المسرح العالمي هو وجود قطب دولي فاعل ومؤثر عبر مشروعه السياسي والعالمي والهوية الثقافية النوعية التي تأخذ في أبعادها التنوع الثقافي والهوية ذات التعددية القومية، والتي تنتمي إلى حضارة واحدة وقيم مشتركة والذي يضم ويمثل وجه الحياة الغربية عموما والذي أكدته قيم العقلانية والحرية والحدائق الديمقراطية واحترام حقوق الفرد.

من باريس إلى دبلن:

جاءت فكرة الاندماج الاقتصادي الأوروبي مع الاتفاق على إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية في عام 1951 ، وذلك بعضوية 6 دول وهي بلجيكا ، ألمانيا لغربية ولكسمبورغ وفرنسا وإيطاليا وهولندا وفي العام 1957 تم توقيع معاهدة روما والذي تم بموجبها إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وكذلك جماعة الطاقة الذرية وفي العام 1967 تم دمج هذه الكيانات الثلاثة في كيان مؤسسي واحد وفي العام 1973 انضمت إلى عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية كل من أيرلندا والدنمارك والمملكة المتحدة ، وفي العام 1981 اليونان وفي العام 1986 إسبانيا والبرتغال ، وفي العام 1996 انضمت كل من النمسا وفنلندا والسويد وليلصل عدد العضوية في الاتحاد الأوروبي إلى 15 دولة وليلصل في العام 2004 عدد أعضاء الاتحاد 25 دولة.

لقد جاء تأكيد النجاح للاتحاد الأوروبي في تحقيق الاندماج الاقتصادي عبر خلق مؤسسات مشتركة سواء أكانت رسمية أم أهلية تعمل على خلق روابط مشتركة ، تتجاوز النزعة القومية والوطنية وبحيث تعمل هذه المؤسسات على وضع السياسات الاقتصادية السياسية والتجارية المشتركة وتوحيد التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي.

ويعد البنك المركزي الأوروبي إحدى أهم المؤسسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي ويختص بوضع السياسات النقدية بالإضافة إلى بنك الاستثمار الأوروبي، الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة في دول الاتحاد وذلك عبر تمويل المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى العديد من الوكالات مثل المركز الأوروبي للتدريب المهني والمؤسسة الأوروبية لتحسين أحوال المعيشة، والعمل

والوكالة الأوروبية للتدريب والوكالة الأوروبية للبيئة والمركز الأوروبي للرقابة على المخدرات والإدمان والوكالة الأوروبية لتقييم المنتجات الطبية والوكالة الأوروبية للسلامة الصحية في العمل والمكتب الأوروبي للتنوع النباتي والوكالة الأوروبية للتعمير والهيئة الأوروبية لسلامة الغذاء والوكالة الأوروبية للسلامة البحرية، وعملاً على تحقيق الاندماج الاقتصادي على مستوى قاعدة رجال الأعمال والصناعيين الأوروبيين وخلق روابط مشتركة فقد نشأت العديد من الاتحادات والتنظيمات المتعلقة برجال الأعمال الأوروبيين ، والتي تتخذ من بروكسل مقراً لها بالقرب من مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومنها:

أولاً : اتحاد تجارة الجملة والتجزئة الأوروبي .

ثانياً: اتحاد التجارة الخارجية

ثالثاً: اتحاد الغرف التجارية الأوروبية ويضم في عضويته اتحاد للغرف التجارية وينحو 1600 غرفة تجارة وصناعة محلية وإقليمية

رابعاً: اتحاد الصناعات والشركات الأوروبية ويضم العديد من المنظمات مثل المنظمه الأوروبية للمنسوجات والملابس ولجنة صناعة القطن والمنسوجات والاتحاد الأوروبي لتجارة واستيراد وتصدير الفواكه والخضروات ولجنة تجارة الحبوب والمواد الغذائية وزيت الزيتون والشحوم واتحاد منتجي الألبان والاتحاد الأوروبي لمنتجي البطاطس واتحاد منتجي الخضر والفاكهة واتحاد صناعة الحديد والصلب.

إن الانضمام للوحدة الأوروبية والذي فرض أجنداته السياسية على الواقع الدولي لم يأتي من فراغ بل أن ما أحزنته هذه التجربة الوحودية من تلك السياسات الاقتصادية والسياسية جاء ليكرس بعداً سياسياً في تشكيل

التعددية القطبية والكونية على الساحة العالمية، بعد أن غيبت الرأسمالية الانجلو سكسونية الممثلة بأمريكا القوى المنافسة لها ليتسنى لها فرض شروطها السياسية والاقتصادية ، والتي تعني في النهاية فرض الوصاية والهيمنة الأمريكية على المقدرات الكونية وثروات الشعوب.

لقد جاءت الطريق إلى دبلن من قبل الدول العشرة والتي التحقت بالركب الأوروبي الموحد سنة 2004 مليئة بالانجازات ، والتي اشتطرها الاتحاد الأوروبي من خلال تليبتها للشروط والمعايير المتبعة في طلبات انضمام العضوية وذلك عبر استقرار مؤسساتها الديمقراطية الناشئة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والأقليات وتحرير التجارة وإزالة القيود والعوائق التعريفية وغير التعريفية أمام تدفق السلع وتطوير التشريعات والقوانين لتتواءم مع هدف التجارة الحرة وسياسات تنظيم التجارة العالمية ، ووفقاً لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي لما قبل الانضمام يقوم الاتحاد بتقديم المساعدات والمعونات اللازمة للدول المرشحة للعضوية، وذلك للوفاء بمتطلبات الانضمام والشروط اللازمة للعضوية مثل المساعدات الخاصة بالقطاع الزراعي وكذا الدعم الهيكلي الذي يهدف لتطوير البيئة الأساسية، ولقد جاء برنامج Phare للمساعدات والذي ينحصر 30% من ميزانية البرنامج لمسألة بناء نظام مؤسسي بغرض مواءمة التشريعات الوطنية لكل دولة من الدول العشرة المنظمة مؤخراً للاتحاد مع النظام العام للاتحاد وكما يتم توجيه 70% من ميزانية البرنامج إلى مشروعات استثمارية لتطوير البنية الأساسية وليرصل تعداد الاتحاد الأوروبي للسكان حالياً نحو 450 مليون نسمة ويشكل عملاقا وتكتلا بشريا ، ذو مزايا اقتصادية وسياسية وإستراتيجية قادرا على منافسة الولايات المتحدة وتمهيد الطريق لبناء قطب دولي جديد، ويمكن القول أن إستراتيجية بناء الوحدة الأوروبية أخذت شكلا رئيسيا:

الأول: ينطلق من القضايا الصغرى والجزئية إلى القضايا الإستراتيجية والكبرى .

الثاني: في إستراتيجية الدمج بين هذه المكونات الثقافية البشرية وتحديد مفهوم القومية والهوية الوطنية في إطار هذا الاتحاد لتخرج لنا التجربة الفريدة في عصر التكتلات البشرية الحالية، بهذا النموذج الذي أثبت قدرته على الحيوية والديناميكية السياسية والتي يسعى لها الاتحاد لأخذه بعين الاعتبار كفاعل رئيس ومحوري في التوجهات الإستراتيجية العالمية الحالية .

الهوية الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي؛

في يناير عام 1994 في بروكسل تم بناء هوية أمنية ودفاعية أوروبية ESDI وذلك بأن يسمح للدول الأوروبية بأن تتحمل نصيباً أكبر في عبء المهام الأمنية، من خلال الدخول إلى أصول الناتو وقدراته التي لا تملكها الدول الأعضاء كما تضمن أيضاً بعداً سياسياً تمثل باستعداد الناتو كمؤسسة أمنية ودفاعية تقودها الولايات المتحدة لإعطاء الاتحاد دوراً آمناً أكبر في المسائل الدفاعية والأمنية، وبحيث لا يتعارض مع الناتو كمظلة أمنية دفاعية عبر التعاون المشترك فيما بين الجانبين الأوروبي والناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة؛

لقد دشنت قمة هلنسيكي عدداً من الهياكل المحورية والتي اتفق بشأنها في اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي في قمة كولن cologne في يونيو 1999 على مايلي:

أولاً: تعيين الأمين العام السابق لحلف الناتو 'خافيير سولانا كأول ممثل أعلى للسياسة الخارجية الأمنية الأوروبية (HR CFSP).

ثانياً: إنشاء اللجنة السياسية والأمنية (PSG) المكونة من موظفين بدرجة (سفير) من كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، وظيفتها مراقبة تطور موقف الأزمة وتنظيم عملية التقييم والتخطيط مع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية في حال نشر قوات الاتحاد الأوروبي العسكرية بالفعل على مسرح الأزمة.

ثالثاً: إنشاء لجنة عسكرية أوروبية EMG وهي أعلى كيان عسكري للاتحاد الأوروبي وظيفتها إسداء النصيحة العسكرية وتقديم التوصيات إلى المجلس الأوروبي بالإضافة إلى التوجيه العسكري للمجموعات العسكرية الأوروبية.

رابعاً: إنشاء المجموعة العسكرية الأوروبية EMS وذلك لأعطائها الخبرة العسكرية والقدرة على دعم السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد من خلال القدرة العسكرية التي وافق المجلس الأوروبي في قمة هلسنكي في 10-11 ديسمبر 1999 وعلى أهدافها الرئيسية والمتمثل في انتشار قوة عسكرية أوروبية قادرة على عمليات حفظ السلم وعمليات إدارة الأزمات قوامها ما بين 50-60 ألف جندي قادرة على الانتشار خلال 60 يوماً، وقادرة على الاستمرار لمدة عام على الأقل وأن تكون قادرة على الاستمرار عسكرياً مع وجود قدرات التحكم والقيادة والاستخبارات والقدرات اللوجيستية⁽¹¹⁾.

ورغم تأكيد الجانبين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو على التزام الأولى بحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة إلا إن إعلان 'سانت مالو' في 1 ديسمبر

1998 ترك الباب مفتوحاً أيضاً لإمكانية وجود عمل عسكري أوروبي خارج حلف الناتو، فمن المنظور الأوروبي كان المهم في سياق هذه الوحدة المؤثرة أن تكون هناك قدرة عسكرية ودفاعية أوروبية مستقلة كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية كي تتعاون في تطوير ما كان يسمى الهوية الأمنية و الدفاعية الأوروبية ESDI في إطار حلف الناتو.

لقد جاءت حرب غزو العراق ومعارضة مجموعة من الدول الأوروبية بقيادة فرنسا ، ليعيد طرح تساؤلات حول مستقبل العلاقات الأوروبية والأمريكية على ضوء سياسة الانفراد الأمريكي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بحيث بات واضحاً عمق الشرخ الذي تتبناه بعض الأطراف الأوروبية ومعارضتها للعديد من السياسات الأمريكية وتحديدًا مسميات محور الخير ومحور الشر في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول، فأوروبا الصاعدة تحتاج لسياسة خارجية مبنية على أسس التعددية القطبية والاستقلالية التي تعطيها حرية التحرك ومواجهة الأزمات الدولية الناشئة بعيداً عن الهيمنة القطبية ، حتى ولو كان هذا القطب هو الولايات المتحدة الأمريكية وبما يتماشى مع مصالحها الدولية.

الناتو وإستراتيجياته الجديدة

تحديات ... وتطلعات

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار حلف وارسو الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا بدء يظهر دور جديد لحلف الناتو من حلف دفاعي حافظ على التوازن الإستراتيجي عبر الثنائية القطبية التي كانت قائمة آنذاك في القارة الأوروبية ومنطقة الأطلسي، إلى قوة عسكرية ذات توجهات عالمية في أعقاب إعلان روما في نوفمبر 1991 حول السلام والتعاون، والتي أكدت على حجم التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف كقوة إستراتيجية يواجهها في أعقاب زيادة عدد أعضائه عام 1999، الناجمة عن الصراعات العرقية والنزاعات الحدودية وتحديدا في منطقة البلقان، ويرتفع حاليا إلى تسع عشر دولة ثم يزداد العدد في أعقاب قمة الحل 2004 بعد التصديق على عضوية الدول الجديدة المنظومة تحت راية الحلف وذلك بانضمام دول منطقة البلطيق وأوروبا الشرقية.

تقدم الحلف بشكله الحالي بثلاث مراحل أساسية وهي :

أولاً: مرحلة الردع والاحتواء من عام (1948-1988) تلك المرحلة المهمة في التاريخ الدولي المعاصر والتي اتسمت بعمق المواجهة الباردة وما أسفرت عنه المواجهة، التي جاءت على شكل صراع إقليمي وعالمي على مناطق النفوذ الإستراتيجي فيما بين الكتلتين الشرقية والغربية، ودخول الحلفين المتنافسين في مواجهة ساحتها الرئيسية القارة الأوروبية وبؤر التوتر العالمية وبين إيديولوجيتين تسعى أحدهما للقضاء على الأخرى في ظل صراع مرير بصم وجه العالم والعلاقات الدولية بطابع التحدي والمواجهة (الحرب الباردة).

جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية لتعيد رسم الخرائط الجيواستراتيجية والعلاقات الدولية ضمن توازنات الردع والردع المتبادل، إلى أن جاءت الحقبة الريحانية ولتزيد من حدة المواجهة على شكل سباق تسلح فكانت حرب النجوم إحدى صيغ هذه الإستراتيجيات التي استنزفت القدرات الاقتصادية والإستراتيجية للاتحاد السوفياتي، مما أدى إلى انهيار جدار برلين الستار الحديدي الذي قسم القارة الأوروبية ما يقارب النصف قرن من الزمان.

ثانياً: مرحلة تثبيت دعائم الاستقرار التي أسفرت عن انهيار جدار برلين ونهاية الحرب الباردة واستقلال دول أوروبا الشرقية من الاستعمار الروسي القضية الروسية الجديدة، التي مارسها الأحزاب الشيوعية والاشتراكية كأيديولوجيا سياسية بعد فشل اقتصاديات تلك الدول، عن ولوجها عصر الثورة المعلوماتية والتي جاءت كأحد وجوه ونتائج تلك المواجهة التي ميزت الحقبة من عام 1989-2005 والتي استطاع الحلف من خلالها إعادة تشكيل قواه العسكرية وزيادة قدرته الحركية والهجومية وتثبيت دعائم الاستقرار الأوروبي لمواجهة التحديات الآتية والمستقبلية في مسيرة العلاقات الدولية والأوروبية تحديداً، ثم جاءت المرحلة الثالثة حالياً من عام 2001-2006 والتي سعى فيها الحلف لإيجاد شراكة دولية مع أكثر من 53 دولة من خلال العمل على تبادل المعلومات الاستخبارية والعسكرية وكان أهم هذه المبادرات والتطورات في قمة اسطنبول عام 2004 والتي تضمنت مبادرة التعاون الإستراتيجية مع دول البحر المتوسط وتضمنت قسماً خاصاً عن دول مجلس التعاون الخليجي.

إن العمليات التي يقوم بها الناتو تتميز بالديناميكية والعالمية وتدعمها مؤسسات سياسية وأمنية وإقليمية وعالمية، مثل الاتحاد الأوروبي واتحاد غرب

أوروبا ومعظم الدول الثمانية الصناعية الكبرى هذه المؤسسات والتي تجمع بين الأمن والاقتصاد وملتقى لجانب من القوى العالمية الكبرى ، حيث تتم داخل أروقتها عمليات التنسيق على كافة المستويات المستويات السياسية الإستراتيجية اللازمة وحتى يتم تفريغ حلف الناتو لمهامه الجديدة خارج الإطار الأوروبي وعلى المسرح العالمي ونقل مسؤوليات الناتو الأمنية العسكرية من بعض المناطق الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي .

إن الوظائف التي يضطلع بها الناتو كحلف عسكري وسياسي وإستراتيجي منذ انتهاء الحرب الباردة، وانتهاء المنظومة الاشتراكية هو تعظيم عنصر الأمن لأعضائه ضد الأخطار والتهديدات المحتملة مثل مواجهة ما تفرضه القوة العسكرية الروسية من تهديد وذلك عن طريق سفظ التوازن الإستراتيجي والردع المتبادل والتهديدات التي تفرضها الأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط ، والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتحديد البرنامج النووي الإيراني الذي يفرض أجنداته وبقوة ، وما ينتج من الصراعات الداخلية في الدول المجاورة والاشتراك في عمليات الإغاثة وحفظ السلام وأفغانستان خير مثال لتوجهات الحلف الحالية والمستقبلية ورغم الصعوبات التي تواجه هذه التوجهات، أما داخليا فيلعب الحلف دوراً محورياً في تحسين العلاقات بين أعضائه وذلك بطمأنة الدول الأعضاء كل إزاء الآخر، لمنع أية أخطاء تسبب سوء الفهم وتؤدي لحدوث أية صراعات ومواجهات كما يجد الحلف من تعظيم الدول لقدرتها وقوتها العسكرية في مواجهة بعضها البعض.

إن صياغة إستراتيجية الناتو يتم التحكم فيها من قبل الولايات المتحدة فهي القوة المهيمنة على مقدرات الناتو، بسبب قدراتها العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والذي لا تحل محله أي قوة أوروبية وهذا ما بدا واضحاً من خلال

أزمة كوسوفو والتي لم تستطع فيها الدول الأوروبية من إيجاد أي مخرج لضبط تطورات الصراع في يوغوسلافية سابقا، كما ان التمويل الأكبر للحلف وعملياته تتحملها القوة الكبرى الولايات المتحدة فالولايات المتحدة تنفق ضعف ما تنفقه أي دولة في الحلف.

العقيدة العسكرية لحلف الناتو

تقوم العقيدة العسكرية الجديدة للناتو على عدة محاور إستراتيجية رئيسية وهي تحديد مصادر التهديدات الجديدة، وتعين مسرح جديد للعمليات، وتوفير المرجعية السياسية لاتخاذ القرار، فالتهديدات التي تواجهها دول الحلف هي مسألة في غاية التعقيد وتأتي في مقدمتها مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل عالمياً والفوضى السياسية العرقية والطائفية التي برزت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وتحديداً في منطقة البلقان، وما تحمله هذه الفوضى في طياتها من تهديد خطير ومباشر للأمن والاستقرار الأوروبي بسبب انتشار المافيا وتجارة المخدرات، والرقيق والهجرة بضغوطاتها الديمغرافية والاقتصادية وخطر تداعي هذه المنظومة الأمنية التي سببتها الفوارق الاقتصادية فيما بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، وهذه مخاطر متعددة الجوانب والأبعاد يصعب التنبؤ بها وتقييمها في عالم تتداعى فيه السيادة الوطنية ويتعين على الحلف كحلف دفاعي أن يكون قادراً على الرد عليها لضمان الأمن والاستقرار الأوروبي.

لقد جاء التأكيد على أن المرجعية السياسية في قيادة الحلف هي للولايات المتحدة للدور القيادي الريادي وتأكيدا للوقائع التاريخية الإستراتيجية التي لعبتها الولايات المتحدة في بناء الحلف والحفاظ على مؤسساته، وديمومة استمرارية هذا الحلف بعد انهيار حلف وأرسو كمنافس في إطار أدبيات الحرب الباردة والتنافس الدولي الذي كان قائما آنذاك.

فالأعباء العسكرية التي تتحملها الولايات المتحدة تعطي لهذه القيادة بعدها الكاريزمي الذي سعت الولايات المتحدة إلى تأكيده عالمياً في أفغانستان والبلقان والعراق، وفي كل مناطق النزاع التي تستدعي تواجداً عسكرياً أمريكياً وأوروبياً، ففي أفغانستان والبلقان كان دور الناتو تثبيت دعائم الأمن والاستقرار وإعادة الأعمار ودعم النظم الوليدة في هذه المناطق وتدريب الجيوش وحماية المنشآت المهمة والحيوية وهذه الآلية تثير العديد من الاختلافات في اجتماعات مجلس الناتو والتي تحدد المهام الممنوحة بالأعضاء مما يعطي الانطباع ويؤكد على حقيقة جوهرية، أن الولايات المتحدة هي عضو كباقي لأعضاء في الحلف ويجب أن تتم عمليات المشورة واتخاذ القرارات الإستراتيجية للحلف بالتشاور مع كل الأعضاء دون انفراد أي عضو وتحديدًا الولايات المتحدة في اتخاذ القرارات المصيرية.

تتضمن العقيدة العسكرية الجديدة لجلف (الناتو) على عدة مبادئ أساسية وجوهرية منها استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي عبر الدفاع الجماعي، والحفاظ على وحدة وأمن الأعضاء بكونه وحده لا تتجزأ وبقيام الأعضاء الأوروبيين بمزيد من المسؤوليات للدفاع عن النفس والحفاظ على هيكل القوات الموحدة، للاستمرار في أداء مهمة الدفاع الجماعي واستحداث قوات أكثر مرونة وحرية في الحركة واستمرار الاعتماد على الأسلحة التقليدية والنووية، مع خفض حجم القوات ثم تنظيم القوات الأساسية للحلف بما يتوافق مع العقيدة الجديدة العسكرية للحلف والتي ترتبط بمهمة الدفاع الجماعي ومواجهة المخاطر المحتملة.

لقد جاء تفعيل الناتو لإستراتيجيته الجديدة بعد أن وصل عدد أعضاء إلى 26 دولة، بما يعني زيادة قدرة الحلف على مواجهة التحديات التي تواجهه في

عالم بات الأمن والحفاظ على الاستقرار مطلبة الرئيس في ظل تنامي خطر الإرهاب وعوامل الجريمة المنظمة، وأن القوات سريعة الانتشار والتدخل بقيادة الولايات المتحدة التي تقرر تفعيلها سوف تلعب دوراً مهماً إذا ما تعرضت الدول الأوروبية لهجمات مثل هجمات الحادي عشر من أيلول ، وهذا يقود بدوره إلى تنامي دور الحلف على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية.

ان التحديات التي تواجه الحلف هي في عدم رغبة الأعضاء الجدد في الحلف من الدول التي نتجت عن انحلال وانحيار الاتحاد السوفياتي بالخضوع لقيادة أوروبية، وخاصة من قبل أوروبا القديمة (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) وتفضيل القيادة الأمريكية كما يمكن ملاحظة عدم الاتفاق بين الدول الأوروبية في صفاته المتعارض بين توجهات التحالف الإستراتيجييممثلة ببريطانيا والولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى مثل بولندا وإيطاليا وإسبانيا وبين توجهات تحالف معارض مكون أساسا من فرنسا وألمانيا وبلجيكا ودول أخرى، وقد وصلت قوة المعارضة إلى درجة استخدام فرنسا لحق المعارضة (الفيتو) في مجلس الأمن بجانب روسيا والصين لمعارضة إعلان الحرب على العراق واحتلالها هذا بالإضافة للتحديات التي برزت أثناء أزمة البوسنة وكوسوفو وزيادة عدد القوات في أفغانستان.

إفريقيا في الميزان

إفريقيا القارة السمراء مخزن العبودية الذي بني وأمد العالم الجديد والقديم بدماء أبنائه وزنودهم السمراء، وهو يعيد رسم ملحمة الحضارة الغربية الأنجلو سكسونية روماً جديدة، على أنقاض الهنود الحمر والذي احترقت دماء إبنائها في سبيل الاستعباد وتساق مثل القطعان عبر الأطلسي لبناء إمبراطورية الوهم والظلم.

إفريقيا السمراء المليئة بالثروة والموارد والتي استنزفها الظلم الاستعماري وأثقلها بالديون وساق خيرة أبنائها عبر العصور لبناء مدنه ومزارعه ومصانعه وموانئه ونهضته، التي ارتسمت ملامحها خلال القرنين الماضيين وعادت من جديد لتبحث في هذا الركام والزحام عن البوصلة التي توجهها اتجاه الوحدة والتنمية والتكامل رغم مرارة التفتت التي بذر بذورها إمبريالية الرجل الأبيض الذي وجده في القارة السوداء مخزونه الذي لا ينضب من المواد الخام، والأيدي العاملة ألسخرة والتي أنشأت في الماضي الإمبريالي السحيق للعالم المتحضر حضارة وإمما حضارة، إفريقيا الأسواق التي تستهلك فائضة الصناعي والتجاري.

إفريقيا بؤرة للتنافس الدولي مجدداً لقد أصبحت القارة السمراء محل التنافس الدولي الراهن في أعقاب الزيادة المتسارعة في أسعار النفط العالمية حيث تبلغ احتياجات القارة السوداء من النفط الخام 80 مليار برميل وفقاً لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أي ما نسبته 8% من الاحتياطي العالمي وبلغ الإنتاج اليومي 9 ملايين برميل من النفط الخام حسب تقرير اللجنة

الإفريقية للطاقة أفراك' عام 2005، وقد زاد إنتاج النفط الإفريقي خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة 26٪ مقابل 16٪ لباقي القارات (12).

هذا النفط فرض إستراتيجيات التنافس الدولي ونقل القارة الأفريقية إلى مرحلة متقدمة من هذا التنافس بسبب زيادة أسعار النفط ، مما يؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي للاقتصاديات الرأسمالية وجاءت حدة المنافسة هذه على اشد بسبب زيادة الاستثمارات الصينية في القارة وتحديدأ في مجال النفط، التي تعنى سيطرة الصين عن النفط الإفريقي والذي تناقض الإستراتيجية الأمريكية لاحتواء المارد الصيني الزاحف على الموارد الطبيعية وتحديدأ البترول، لقد استندت الإستراتيجية الصينية لاختراق النفوذ الأمريكي في إفريقيا بعينه على عدد سياسات أوفها:

1. أن الصين تعد المورد الرئيسي للسلاح للقارة الأفريقية بعد رفض الولايات المتحدة تصدير السلاح للقارة السوداء مما يعني توجه هذه القارة نحو الصين وبسبب سهولة الحصول على الأسلحة والشروط التي تشتري بموجبها هذا السلاح.

2. جاء إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي بمبادرة صينية عام 2000 وضم 46 دولة افريقية والتي كانت من أهم انجازاته تخفيف ثقل وأعباء الديون المتراكمة على القارة من خلال إسقاط الصين ما يقارب 1.2 مليار دولار عن القارة السوداء.

3. حققت التجارة العينية المتبادلة فيما بين الصين والدول الأفريقية زيادة وقدرها 50٪ لتصل إلى 18.5 مليار دولار، وستزيدها إلى مستويات أعلى مما يجعل الصين الشريك التجاري الثالث لأفريقيا بعد الولايات المتحدة وفرنسا.

4. انطلاقاً من ميزان القرب الجغرافي فيما بين إفريقيا وأوروبا يأتي استيراد النفط للدول الأوروبية الصغيرة ليزيد من حدة التنافس والاهتمام العالمي بإفريقيا وثرواتها (نفس المصدر).

ان حجم المنافسة الدولية على الموارد النفطية يجعل القارة الأفريقية محط الاهتمام للدول التي تسعى لزيادة حصتها من السوق النفطية وتحديد القوى الاقتصادية الصاعدة، والتي ازدادت فيها نسب النمو الاقتصادي مما يجعلها تدخل دائرة المنافسة على هذا المورد الهام الحيوي والذي هو من أهم ضروريات الانتعاش والنماء الاقتصادي من هذه القوى.

لقد جاءت العلاقات الصينية الأفريقية في مضمار هذا التنافس لتزيد من أهمية هذه القارة السمراء والتي مرت فيها بعصور من الاستعمار والاستبعاد والتهميش وليلعب النفط مجدداً دوراً فاعلاً في ازدياد وإرتفاع نسبة الاهتمام الدولي والتنافس على موقعها الجيوإستراتيجي الجديد، بعد انهيار الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، فمنذ تأسيس الصين الشعبية عام 1949 والعلاقات الصينية الأفريقية تتعمق بشكل كبير أنشأت خلالها الصين العديد من المشاريع العملاقة في إطار سعي الصين لدعم استقلال القارة من الاستعمار الأوروبي والهيمنة الإمبريالية الغربية، من ضمنها خطوط السكك الحديدية وتمويل وإقامة استادات رياضية ضخمة ومراكز كبيرة للمؤتمرات في أحيان كثيرة كانت هذه المشاريع دون مقابل.

وتعتبر الصين شريكاً اقتصادياً جذاباً للعديد من الدول الأفريقية لعدة أسباب أهمها:

1. احترام الصين الثابت لسيادة الأمم والشعوب ومنها الشعوب الأفريقية وكمبدأ ثابت لا يتغير في العلاقات الصينية الدولية .

2. رفض الصين التام والدائم التدخل في شؤون الدول الداخلية ومنها الإفريقية.

3. النأي بالصين عن مناطق النزاع والتوتر والذي يعني فيما يعنيه التركيز على الجانب الاقتصادي.

وفي هذا الإطار جاءت العلاقات الصينية بالقارة ضمن هذه القوى المحورية المتنافسة على النفط الأفريقي ثمرة لهذه العلاقات التاريخية القديمة.

لقد جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول لتعيد خلط الأوراق الإستراتيجية الأمريكية ضمن إطار ما يسمى الحرب على الإرهاب وظهور أجندة أمريكية تتوافق مع هذا الظرف الدولي، وفي إطار اتفاق صناعات الإستراتيجية الأمريكية على أن إفريقيا تمثل موقعا مهما ضمن منظومة المصالح الأمريكية الإستراتيجية في لعالم، فهذه القارة تملك سوقا ناشئة كبيرة تصل إلى 750 مليون نسمة بالإضافة لوجود ثروات تعدينية هائلة ومواد خام بأنواعها المختلفة (نفط كوبالت نحاس يورانيوم... الخ)، وتمثل هدفا ومطمعا للشركات الأمريكية كما أن هناك ارتباطا وثيقا وتاريخيا وسياسيا بين السود الأمريكيين والأفارقة مما يعني أن القارة السوداء حاضرة بقوة في برامج الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

لقد جاء انفجار سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام عام 1998 ليصب في هذا الإطار، ولتأخذ نظرية الحرب على الإرهاب البوشية أبعادا دولية أخرى ترتبط بمجمل أهداف السياسة الكونية الأمريكية للسيطرة والهيمنة على المقدرات العالمية، وبشكل عام يمكن لنا القول بأن أنماط الصراع على النفوذ في القارة السوداء تأتي ضمن أدبيات ما يسمى تنافس المصالح والشراسة فيما بين القوى المؤثرة على الساحة الدولية، وتعبّر عن المراحل

المفصلية المختلفة في الصراع فيما بين هذه القوى على موارد العالم الاقتصادية والنفوذ والتي مر بها النظام الدولي والعلاقات الدولية.

جاء تشكيل القيادة العسكرية الأمريكية للقارة الأفريقية (AFRicom) وفق المعطيات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية ، وعلى رأسها تقليل الاعتماد المطلق على بترول الشرق الأوسط 'الخليج' كمصدر أساسي للطاقة والاستفادة من البترول الأفريقي وذلك عن طريق السيطرة عليه، وعلى الموانئ الإفريقية التي تصدره للخارج ومحاربة الإرهاب ضمن الحرب المعلنة على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول والتي أخذت أبعادا شتى تهدف لرسم ملامح المرحلة المقبلة من تاريخ العلاقات الدولية المتداعي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي سابقاً والذي سيكون ثمرنا أمريكيا بامتياز.

لقد شهدت القارة الأفريقية تغيرات سياسية واقتصادية وديمقراطية مهمة بعد مرحلة الحرب الباردة، فقد انهارت الدولة كإطار ومرجعية مثل الصومال ومنطقة البحيرات المرة وليبيريا وسيراليون. وظهرت دول جديدة مثل اريتريا اوشبه دول مثل جمهورية أرض الصومال وإنهاء نظام الفصل العنصر جنوب إفريقيا وانتشار النزاعات الأمنية والحروب الأهلية ، الأمر الذي أدى الى تردّي الأوضاع الاقتصادية وانتشار الأوبئة والمجاعة ومرض الايدز.

لقد جاءت أزمة دارفور والجنوب السوداني مثلاً حياً على هذه الفوضى العارمة التي دخلت خلالها القارة السوداء، وانهيار نظم العلاقات الدولية بعد انهيار الثنائية القطبية وغياب التوازن الدولي لتشجيع أجواء التوتر فيما بين دول القارة، فبعد مجاز أهوتو والتوتوسي في رواندا عام 1994 انهار نظام موبوتو في زائير إثر ترتيبات إقليمية ودولية، ساعدت قوات المتمردين بقيادة كايلا الأب فدخل كشاسا كان تدخل الولايات المتحدة جزءاً من شبكة واسعة

تتكون من شركات عالمية، وقواد نافذين وأمرء حرب محليين ومنظمات غير حكومية، ولتختفي فيها الحكومات المركزية فوطدت هذه الشبكات من وجودها من اجل استغلال الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة مثل الجواهرات واليورانيوم والمعادن الأخرى.

تأثيرات العولمة على الهوية الأفريقية: لقد أدت العولمة المدعومة بسياسات نهب الثروات التي أتبعها الرأسمالية الانجلو سكسونية إلى انعدام الأمن وعدم قدرة الدولة، في حال وجودها على بسط نفوذها على كامل أراضيها مما ساهم في انتشار شركات الأمن الخاصة ، والتي صاحبت مغامرة الشركات العالمية في القارة السوداء وشركات المرتزقة في إطار إمبريالية القرن الثعشرين والحادى والعشرين التي تتبناها قوة الاستعمار التقليدية والجديدة، للسيطرة على منابع النفط والثروة والنفوذ وبرزت إدارات شبه حكومية ناتجة عن هذا التفتت الذي أصاب الدولة الافريقية الكلاسيكية والناتج عن حركات التمرد والانفصال التي تضرب أركان القارة السوداء.

لقد جاءت نهاية الحرب الباردة وتوقف الدعم الدولي القائم آنذاك فيما بين القوتين العظميين ، ضمن سياسات الاحتواء والحرب بالنيابة والتي صاحبها تدهور الأوضاع الاقتصادية لعدد من الدول الأفريقية الناجم عن زيادة حجم المديونية الخارجية والفساد، ووضع الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية شروطاً لمساعدة هذه الدول إلى خصخصة المؤسسات والشركات الحكومية، وانتهاج سياسات البنك الدولي للإصلاح إلى انهيار الدولة بشقيها الاقتصادي والسياسي مما ساعد في نمو الحركات الأثنية والانفصالية، وتنامي حركات التمرد عكس تنامي نفوذ القبيلة العشائرية والأثنية وازدياد نفوذها على نفوذ الدول بشكلها التقليدي.

لقد جاء التنافس الدولي على النفوذ في القارة الأفريقية لإعادة الاعتبار للقارة السمراء وكان النفط الإفريقي العامل الأساسي الذي فرض هذا التوجه الدولي الجديد في إطار مسعى هذه القوة لتأمين احتياجاتها النفطية واستغلال هذه الأسواق الواسعة في امتصاص فائض الإنتاج الصناعي للدول الرأسمالية، وتدشين عهد جديد من الاستعمار الانجلو سكسوني الذي يرسم ملامحه المرتقة والشركات العالمية وتتبارى في دعم تواجدها على الخارطة الجغرافية الأفريقية.

شهدت إفريقيا أجواء هذا التنافس من خلال قوة الزخم الذي أفرزته التعديلات الجارية في القارة من خلال التحالفات بين القوى التقليدية فيها ، وحجم ارتباطها بهذا التنافس الطارئ بعد أحداث الحادي عشر من أيلول التي غيرت إستراتيجيات القطب الأزحد لجمل الزخيم الدولي : ومن شسنا إفريقيا كأحد مناطق الاستقطاب النفطي والإستراتيجي بعد الاكتشافات النفطية التي زادت من حجم احتياطات النفط الأفريقي ولمواجهة المد الصيني الذي بات يأخذ وضع التحدي للهيمنة الإمبريالية الأمريكية الانجلو سكسونية.

الشرق الأوسط

الكبير والجديد الأبعاد-الأهداف

الشرق الأوسط الجديد يأتي في سياق تعدد المشاريع الإمبريالية التي تعرضت لها منطقة الشرق وعبر التاريخ وفي احتدام حدة التنافس بين القوى الدولية المؤثرة والفاعلة على المسرح العالمي، فعندما طرح مصطلح الشرق الأدنى في القرن التاسع عشرة (1850) والذي سبق مصطلح الشرق الأوسط، لم يكن مجرد مصطلح جغرافي سياسي ولكنه كان يعكس تصورات محددة لمشروع إمبريالي استعماري استهدف كل من تركيا وسوريا وفلسطين ولبنان ومصر، وهي الأجزاء التي كانت تشملها أغلب أجزاء الإمبراطورية العثمانية وجاء هذا الطرح الاستعماري ضمن سياسات ومشاريع تستهدف الاستيلاء على هذه المناطق وضمن خططات تقليل الإمبراطورية العثمانية الجارية آنذاك، ثم جاء طرح مشروع الشرق الأوسط متزامنا مع ظهور الحركة الصهيونية كحركة سياسية تسعى لإنشاء الكيان الصهيوني، وضم هذا المصطلح بلداناً أخرى تشمل شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان ومصر لما تتمتع به من موقع إستراتيجي مهم، فيما بين القارات الثلاثة الأوروبية والآسيوية والأفريقية وبما تحتويه من نفط وثروات، ونظراً لأهمية فلسطين في قلب هذا الشرق الأوسط ومكانتها الدينية والتاريخية، قرر الاستعمار البريطاني إقامة الدولة العبرية في قلب الوطن العربي كنقطة ارتكاز وانطلاق للتحكم بالمنطقة العربية وثرواتها وإراداتها وفصل البلدان العربية الآسيوية عن البلدان العربية الإفريقية.

لقد صدر في عام 1907 في لندن تقرير كامبل تيرمان وزير المستعمرات آنذاك والذي قدمه في مؤتمر عقدته مجموعة من علماء التاريخ والسياسة

والاقتصاد، بمشاركة عدد من السياسيين الأوروبيين وتناول الوضع في المنطقة العربية وجاء فيه:

يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب ويعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافيا والدين وكل مقومات التجمع والترابط وذلك فضلاً عن نزعاته الثورية وثوراته الطبيعية الكثيرة.

ويتسأل التقرير عن مصير المنطقة إذا انتشر فيها التعليم والثقافة وتحجب بأنه إذا حدث ذلك فسوف تحل الضربة القاضية بالامبراطوريات القائمة.

ووضع التقرير جملة من التوصيات والمخططات الكفيلة بإضعاف الوطن العربي وتسهيل السيطرة عليه وعلى شطآنه واحتواء إirاداته وطاقاته وثوراته ومنع تطوره وتقديمه ومنها:

أولاً: إقامة حاجز بشري غريب وقوي مانع يفصل بلدان الشرق عن بلدان المغرب العربي.

ثانياً: العمل على تجزئة الوطن العربي إلى دول وكيانات متعددة ويهدف التقرير إلى إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين .

وبدأت الصهيونية العالمية تعمم هذا المصطلح الشرق الأوسط بديلاً للوطن الواحد والشعب الواحد والأمة الواحدة نظراً لأنه ملتقى القارات الثلاثة ويشرف على أهم الممرات المائية كقناة السويس ومضيق باب المندب والخليج وخليج العقبة ومضيق هرمز .

ثم ظهر في لندن عام 1909 كتاب بعنوان (مشاكل الشرق الأوسط) لمؤلفه هاملتون وضع فيه أهمية المنطقة لأوروبا والعالم وطالب بضرورة السيطرة

عليها، وأعلن الحاكم البريطاني على الهند اللورد كيرزون عام 1911 إدارة خاصة للشرق الأوسط وكلفها بالإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

ثم جاء اقتراح 'فلاديمر جابتوتنسكي' عام 1922 لإقامة سوق شرق اوسطيه وحددت الحركة الصهيونية اهدافها التوسعية وسيطرتها الاقتصادية على الوطن العربي، في مؤتمر بلمتور الصهيوني الذي يعتبر أهم مؤتمر صهيوني بعد المؤتمر التأسيسي في بازل سويسرا ثم طرحت فكرة التعاون الاقتصادي بين بلدان منطقة الشرق الأوسط لأول مرة في 18 نوفمبر 1943، وذلك في اجتماع عقد فيما بين ممثلين عن وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية في لندن بمقر وزارة الخارجية البريطانية، لنتباحث في وضع منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لضمان مصالح البلدين في المنطقة والهيمنة عليها واعد اليهودي الأمريكي الدكتور (ارنست بيرجمان) احد تلامذة حاييم وايزمن زعيم المنظمة اليهودية العالمية مذكرة قدمها للاجتماع ويمثل فيها تهويد فلسطين جوهر الخطة الأمريكية القائمة على هجرة اليهود إلى فلسطين العربية ثم إقامة إسرائيل فيها وتحويلها إلى قاعدة صناعية متطورة لتكون حجر الزاوية في المشاريع والمخططات المستقبلية للولايات المتحدة، في منطقة الشرق الأوسط ثم جاء مشروع ترومان عام 1949 الذي عرف في العالم العربي باسم مشروع النقطة الرابعة نسبة إلى المادة الرابعة منه المتضمن امكانية تقديم مساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية إلى دول المنطقة والتنسيق والتعاون فيما بينها ثم مشروع قيادة الشرق الأوسط العسكري والحزام الشمالي التي تضم بعض الدول العربية والدول الآسيوية المجاورة إضافة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أو ما عرف (بمخلف بغداد).

لقد بدأ مشروع الشرق الأوسط بعد أحداث العدوان والاحتلال الاسرائيلي للارض العربية الفلسطينية في حزيران عام 1967 وحرب الأيام الستة يتقدم بخطوات ثابتة بعد المواجهة فيما بين المشروعين الغير متطابقين فيما بين المشروع القومي النهضوي العربي والمشروع الصهيوني المبني على المشروع الشرق أوسطي، والذي يسعى لتغيير معالم المنطقة منذ اتفاقيات سايكس بيكو وذلك من اجل دمج الدولة الدخيلة على المنطقة [إسرائيل] ، ووضع شروط اللعبة من أجل التنافس على مكتنزات الشرق وتحديد المشرق العربي وكانت حرب عام 1967 تدخل في سياق هذه المشاريع التي بدت واضحة من أدبيات الحرب الباردة والتي جرى سعي كلا من الكتلتين من اجل السيطرة والهيمنة على المناطق الإستراتيجية التي تعني دعم استمرار المشاريع الإيديولوجية والتي، عمدت الصراع في بينهما ردحا من الزمن.

لقد جاءت مجمل المشاريع الشرق أوسط كلها في إطار استمرارية الهيمنة الإسرائيلية وشروط انجازها والتي صيغت بعناية مركز في مراكز صنع القرار الصهيوني الأمريكي ، والتي تبني صيغ هذه الهيمنة في ظل تنامي قوة الدولة العبرية واستمرارية الدعم الأمريكي والغربي لهذه الدولة ، وذلك من اجل تأمين السيطرة الأمريكية على منابع النفط وخيراته وأموال البترودولار وإلغاء المقاطعة العربية الفعاله لاسرائيل وحرمان الامه العربية من أي قدره على بناء قواها الذاتيه، ولاستمرار عمل وديمومة إنتاج مصانع السلاح الأمريكي والمجتمع الصناعي العسكري الأمريكي وإنهاء حالة العداء فيما بين العرب وإسرائيل واستيعاب اللاجئين الفلسطينيين .

ان الهدف واضح من جراء كل المشاريع الشرق أوسطية وهو تكريس الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة العربية والتعبية، والذي بدأ فعلا تطبيق أهدافه

على أرض الرافدين وذلك حين تم احتلال العراق عام 2003 وأفغانستان عام 2001 ، ثم جاءت حرب لبنان عام 2006 وانهار كل المشاريع المطروحة للسلام في ظل استمرار سياسات التعنت والصلف الصهيونية ولتضع المنطقة برمتها في أتون ومرجل الشرق الأوسط الجديد، الذي جاءت صياغته من خلال حجم الدمار الذي لحق بلبنان أثناء حرب الـ 34 يوم التي دارت كلها من أجل تأمين تنفيذ هذه المشاريع.

الأهداف : لقد كانت الديمقراطية الغربية ولم تزل هي السلاح الذي بموجبه تتم برجة أهداف المشاريع الإمبريالية الانجلو سكسونية، وعلى الرغم من أن المنطقة برمتها تحتاج لهذه الديمقراطية وإنهاء عقود من الحكم الفردي الاستبدادي والشمولي، ولكنها تبقى رهينة الخصوصية الغربية والتي ربطت بجمل أهداف التغيير التي طرقت أبواب العالم بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، وفي سياق الأعداد للمواجهة والتي لا تحتمل وجود نظم ديمقراطية شعبية خوفاً من انهيار النظم العربية التقليدية .

إن حرية تداول السلطة وإنهاء الشمولية بمجملها ستضع حداً لقوى الفساد وحالة عدم الاستقرار التي تضرب النظام العربي بمجمله، وتعيد تفتت الجبهة الداخلية وذلك يهدد الأمن القومي الأمريكي .

إن احتواء الإسلام السياسي هو المطلب الرئيس لمجمل المشاريع الشرق أوسطية وتحديد في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول تحت مسميات مكافحة الإرهاب، ليتسنى لهم السيطرة الفعلية وفرض أيديولوجيتهم الثقافية في عصر العولمة وتغيير ثقافة المنطقة التي باتت تهدد إستراتيجياتهم الأمنية للقرن الأمريكي القادم .

لقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على طرح حقوق الإنسان كأولوية في الطرح والتعامل مع العالم بشكل عام إلى أن أتى احتلال العراق وما أسفر عنه هذا الاحتلال من تداعيات وسياسات مدمرة في النظر للولايات المتحدة الأمريكية كراعي للحقوق الإنسانية، وفي أعقاب أحداث سجن أبو غريب والصورة البشعة التي أفقدت الولايات المتحدة مصداقياتها في العالم بأسره في الدفاع عن الحقوق الإنسانية والديمقراطية والتي أصبحت شائعة التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.

الصراع العربي الإسرائيلي

جاء قرار المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في بازل سويسرا عام 1897 ليرسم معالم نشأة الدولة العبرية ، والتي تم التخطيط لإقامتها على ارض فلسطين لتصبح وطنا قوميا لليهود على أنقاض وجود شعب فلسطين العربي، ففي الوقت الذي كانت فيه القومية العربية تبحث عن مكان لها تحت الشمس في ظل تنامي نزعات الاستقلال والتحرر التي جاءت بعد الثورة البلشفية الروسية عام 1917 جاءت الثورة العربية بقيادة الشريف (حسين بن علي) شريف مكة لتعلن رفضها لمجمل سياسات التريك المتبعة من قبل الدولة العثمانية، ولیدخل في تحالف مع البريطانيين ضد الأتراك من اجل إنشاء الدولة العربية الموحدة بعد الوعد الذي قطعه بريطانيا مقابل دعم الشريف حسين لها في إنهاء الدولة العثمانية المهالكة، في إطار نمو الإمبراطورية البريطانية والإمبريالية الغربية التي تبحث عن أسواق الشرق والمواد الأولية الخام والتي كانت وقود آلتها الصناعية ، والتي عكست عمق التنافس الدولي من خلال الصراع القائم آنذاك فيما بين فرنسا وبريطانيا على حد سواء.

لقد استطاعت هاتين القوتين الأوروبيتين الصاعدتين ان تحصلا على مواطني قدم ومكانة أفضل سابقا في بلاد الشام بعد مساندتهما للإمبراطورية العثمانية في حرب القرم (1854-1855) ضد روسيا والتي سعت الضم منطقة البلقان إليها وأصبح الوجود الغربي يتعزز في منطقة الشرق عبر تزايد المدارس والإرساليات التبشيرية، في الوقت الذي تشكلت فيه القومية العربية كنواه لمطالب العرب في دولة مستقلة كانت الايدولوجيا الصهيونية تبحث عن موطن قدم لها في ارض فلسطين، والذي توج لاحقا بوعد بلفور الشهير في 2 تشرين

الثاني 1917 والذي يتضمن مبدأ قيام الدولة الصهيونية والوطن القومي اليهودي والذي جاء ليقدم السياسة الاستعمارية والبريطانية.

لقد حاولت بريطانيا من خلال مراسلاتها مع الشريف حسين طمأنة العرب بشأن إعلان بلفور دعم الآمال العربية في تحقيق حلم الدولة العربية، وتهدة مخاوف العرب من هذا القرار والتي اتبعتها بتعيين هاربرت صاموئيل مفوضا ساميا في فلسطين عام 1920، فقد عمدت بريطانيا إلى إتباع سياسة تحقيق هدفا مزدوجا يتلخص في تسهيل الهجرة اليهودية وامتلاكهم للأراضي الفلسطينية وبشتى السبل مع حرصها على تهدة الشعب الفلسطيني من خلال الكتب البيضاء وإرسال لجان التحقيق.

نقد مهدت حكومة الانتداب البريطاني للدمج بين إعلان بلفور مع سك الانتداب البريطاني والذي ظهر جليا من خلال تزايد نسبة المهاجرين اليهود إلى فلسطين ، ففي عام 1922 كانت نسبة اليهود في فلسطين 11٪ وجاء عام 1939 ليصبح تعدادهم أي اليهود 25٪ في فلسطين والذي أصبح فيه الاستيطان محركا للنشاط اليهودي القائم على نزع التوسع.

لقد تشكلت القناعات الأولى لـ ثيودور هيرتزل مؤسس الصهيونية حول القضية اليهودية في المجتمعات الأوروبية في إنشاء دولة يهودية لتخليص اليهود من مآسي النازية الفاشية الأوروبية والتي كانت تعصف بتلك المجتمعات مع إيمانه المطلق بمجتمعية البحث عن وطن قومي يجمع يهود الشتات وإحياء اللغة العبرية لتكون اللغة العبرية لغة الدولة القادمة على ارض فلسطين.

كان اغلب المهاجرين المغامرين الذين ارادوا تحقيق الحلم الصهيوني من الروس الشرقيتين ملاحدة وشيوعيين، مثل رومانيا ويوشيفتس التي رهنه حياتها لأجل القضية الشيوعية وقامت بتأسيس نظام الكيبوتس والذي اوجد

العسكريتاريا المتطرفة المتمثلة بعصابات الأرغون وشيترن ولهاغانة وغيرها الكثير، مما ساهم في إنشاء جيش الدفاع الإسرائيلي ولتقوم طلائع الإرهاب الصهيوني بإنشاء الدولة وإعلانها عام 1948 على أرض الميعاد.

لقد فرضت القوى الغربية الدولة اليهودية على العالم العربي انطلاقاً من عدائية الغرب التقليدية ضد الشرق، والذي تعرض للغزوات الصليبية سابقاً ولاحقاً في إطار الصراع الذي مهدت له عقائد المسيحية المتصهنة والباحثة عن دولة تجمع شتات شعوب ما يسمى 'إسرائيل' لاحقاً وعلى تراب ووطن شعب عربي، والخلاص من اليهود في الدول الأوروبية والتكفير عن المآسي التي لحقت بهم جراء بطش الأوروبيين بهم على معظم دول أوروبا؟

لقد تسارعت الأحداث بعد عام 1948 ولتصبح قضية الصراع العربي الإسرائيلي عامل هدم في جدار الأمن العربي والمنطلق لقوى الإمبريالية الغربية ممثلة بأمريكا في السيطرة على المشرق العربي كأحد قواعد التمكين لإمبراطورية المعلوماتية الجديدة، والتي رسمت ملامحها منذ بدايات القرن العشرين لتكون قاعدة إستراتيجية متقدمة للصليبية الجديدة التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة ولتبحث لها عن عدو وهمي لزيادة صادراتها من السلاح، فكان الإسلام هو العدو الإستراتيجي الجديد والذي على الغرب الانجلو سكسوني مواجهته لاستمرارية ما يسمى الحضارة الغربية فجاءت الحرب العالمية على ما يسمى الإرهاب، لتدخل في هذا الإطار ولتزيد من وتيرة المواجهة والمجابهة والتي هي في حد ذاتها مطلب رئيس لقوى الضغط 'اللوبيات' داخل الولايات المتحدة على الأخص (لوبيات السلاح) والمجمع الصناعي العسكري والتي تسعى لاقتعال الحروب عبر العالم والأزمات.

لقد تم بناء مجتمع الدولة العبرية إسرائيل كمجتمع عسكري قائم على إلزامية الخدمة العسكرية وللجنسين على حد سواء وذلك بغية الإعداد لدولة توسعية قائمة على القوة العسكرية في إدامة بنائها وقواها الذاتية والتي جاءت وفق تصورات ورؤى مؤسسيها ذو الاتجاهات الإرهابية امثال مناحيم بيغن واسحق شامير وشارون وشمعون بيريز عراب المشروع النووي الإسرائيلي والذي ساهم في بناء القنبلة النووية الإسرائيلية عبر نقل التكنولوجيا النووية من فرنسا.

ان الثقافة العسكرية والتي ميزت المجتمع الإسرائيلي هي في الأساس احد الأنماط الفكرية التي بني عليها هذا المجتمع القائم على الإرهاب والقتل والذي يكتنه من تهينة الأرضية الأولى للملح بناء المستعمر الصهيوني في الوطن العربي .

لقد جاءت حرب السويس عام 1956 لتبرهن على نظرية التوسع الإسرائيلي التي وضعت قواعدها تلك العصابات في إطار خطوات دفاعية لوقف تأميم قناة السويس والذي جاء ضربة استراتيجية للمشروع الإمبريالي الغربي في المنطقة عبر قاعدتها المتقدمة إسرائيل وذلك من خلال العدوان الثلاثي الذي شنته إسرائيل وبريطانيا وفرنسا في 29 أكتوبر 1956 بعد ان فشلت كل المحاولات الرامية لإقناع جمال عبد الناصر للتراجع عن قراره الإستراتيجية، والذي أدى إلى اهتزاز توازن القوى الدولي والإقليمي آنذاك وأعطى مسوغات العدوان للقوى الإمبريالية على مصر عبد الناصر التي تصدت لمشاريع الهيمنة الغربية عبر إبراز مشروعها القومي الوحدوي، الذي أثار حفيظة تلك القوى وتهديدا لمصالحها الإستراتيجية القائمة على النهب والتبعية.

كان قرار الحرب آنذاك محاولة بريطانية رئيسية لتثبيت دعائم الوجود الصهيوني والذي تم بنائه وفق منظومة الأمن الإستراتيجية الغربية كأحد أذرع المواجهة فيما بين الغرب والشرق والقاعدة الرئيس لاحتواء أي تهديد يهدد منابع النفط ، والموقع الجيوإستراتيجي والذي يحظى برعاية خاصة من قبل مكونات النظام الدولي الإمبريالي بهدف احتواء المد الشيوعي وتهديده المستمر لمصالح هذه القوى، التي ترى في المنطقة العربية مخزنا ضخما للبتروول وسوقا استهلاكية، فكانت قناة السويس نقطة الوصل فيما الشرق والغرب والشمال والجنوب والتي تقرب المسافة فيما بين القارات الخمس وكشريان مائي حيوي.

لقد التقت الخطة الانجلو فرنسية مع المصلحة الإسرائيلية في الهجوم على مصر والتي كانت تعترض نشن حرب على مصر، لفتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية وقد مهد ذلك لعقد اتفاقية "سيفر" بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وهي الاتفاقية التي حددت خحطة الهجوم المسلح على مصر.

لقد شرعت الدول الثلاث في تنفيذ الخطة وذلك عبر غزو إسرائيل لشبه جزيرة سيناء وقامت القوات الجوية البريطانية بضرب المطارات والمواقع العسكرية المصرية وشرعت في ضرب بورسعيد من الجو والبحر واحتلت مدينة بورسعيد وسرعان ما اتضح بأن القوات المصرية غير قادرة على مواجهة العدوان الثلاثي.

لقد فشل العدوان الثلاث وذلك في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار وسحب القوات الأجنبية المعتدية فوراً إلى ما وراء خطوط الهدنة وفي ظل حالة اللااستقرار التي شابت الواقع الدولي آنذاك جاءت حرب 1967 واحتلال الضفة الغربية والقدس لتعطي بعداً آخر للصراع العربي الإسرائيلي بعد النكبة، وتسبب الانتصار الإسرائيلي السهل على الجيوش

العربية في بناء أسطورة الجيش الذي لا يقهر وليعيش العالم العربي وتحديدا الشرق العربي حالة العريضة الإسرائيلية، والتي تمثلت باحتلال جنوب لبنان ولتكون الذراع الضاربة للهيمنة الإمبريالية الانجلو سكسونية في المنطقة والعالم.

لقد أيقظ الصراع العربي الإسرائيلي مشاعر الغضب العارم لدى العالم العربي والإسلامي وليشتد الصراع وينحدر ويصبح أكثر عمقا من ذي قبل وبعد احتلال القدس الشريف والتي تعني ما تعنيه لدى العالم الإسلامي وما تحمله من مكانه ورمزيه.

ان قدر الشعب العربي الفلسطيني هو ان يجابه مشاريع الإمبريالية الجديدة بصدور عارية وإيمان قوى بمجتمعية الانتصار، الذي تمثل بانتفاضته الأولى 1987 والتي أفضت إلى معاهدة أوسلو 1993 وتشكيل السلطة الفلسطينية أو انتفاضة الأقصى الثانية والتي أدخلت الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة جديدة بعد انهيار اتفاقيات أوسلو وتدمير أجهزة الدولة الفلسطينية وبناء الجدار العازل.

المرحلة الراهنة:

فمنذ النصف الثاني من العقد الأخير للقرن العشرين شهد الصراع العربي الإسرائيلي عددا من المتغيرات بالغة الأهمية وعلى كافة الصعد المحلية الإقليمية والدولية، عقدت دون أدنى شك من عملية تسوية هذا الصراع فلقد عاد اليمن الإسرائيلي لينقلب على مسيرة واتفاقيات أوسلو استنادا إلى الخلل في ميزان القوى وعلى ارض الواقع وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول والتي اتخذها المحافظون الجدد نقطة انطلاق لتنفيذ مخططاتهم في الهيمنة بدعوى محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية، وكان للقضية الفلسطينية نصيبها الواضح من تداعيات هذه السياسة وإسقاطاتها على الواقع الفلسطيني المتمثل بشق الصف

الفلسطيني إلى معتدلين ومتطرفين، ووجوب اجتثاث الإرهاب الفلسطيني كأساس للحل الدائم للصراع العربي الإسرائيلي ، وجاءت أحداث العراق لتضفي بعدا اشد قتامة على الوضع العربي الراهن والنظام العربي بشكل عام والذي كيف نفسه مع تداعيات ذلك الاحتلال، وبدأ يتحسب للموقف الأمريكي اتجاه أي دعم للمقاومة الفلسطينية والتي هي حق مشروع كفلته الاعراف والقوانين الدولية.

اما على الصعيد الوطني الفلسطيني فقد كانت وفاة عرفات علامة بارزة على نهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطني الفلسطينية، والإتيان بقيادة فلسطينية معينة أولا وأخيرا باعتماد الأساليب السلمية والإستسلامية لتحقيق الأهداف الفلسطينية والذي أوصل المشروع الوطني الفلسطيني برمته إلى مرحلة التلاشي والتهميش.

المراحل التي مر بها الصراع العربي الإسرائيلي

1. وعد بلفور عام 1917 والذي ضمن وطناً قومياً لليهود على ارض فلسطين.
2. 1948 قيام دولة إسرائيل الحرب التي أسست لنشأة الدولة العبرية.
3. 1967 النكسة واحتلال أراضي الضفة الغربية التي كانت خاضعة للسيادة الأردنية وصدر القرار 242 الذي يدعو إسرائيل للانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلها .
4. 1973 والتي جرت في السادس من أكتوبر عام 1973 بين كل من مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى وكان من نتائجها تحرير شبه جزيرة سيناء والضفة الشرقية لقناة السويس.

5. 1977 زيادة السادات إلى القدس التي أحدثت زلزالا مدويا في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي.
6. مارس 1979 إسرائيل ومصر توقعان معاهدة سلام ثنائية في واشنطن توافق بموجبها إسرائيل على إعادة سيناء إلى مصر وتحفظ بقطاع غزة والدول العربية تطالع مصر .
7. 5 يونيو 1981 القوات الإسرائيلية تهاجم منظمة التحرير الفلسطينية والقوات السورية في لبنان.
8. يونيو 1982 احتياج جنوب لبنان وإخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان.
9. مايو 1983 الانسحاب الإسرائيلي من لبنان وتوقيع اتفاق سلام بين البلدين تم إلغاؤه لاحقا في عام 1984.
10. ديسمبر 1987 بدء الانتفاضة الفلسطينية الأولى في التاسع من ديسمبر عام 1987 في غزة عندما دهست شاحنة إسرائيلية أربعة فلسطين وقتلتهم.
11. ديسمبر 1988 المجلس الوطني الفلسطيني يوافق على خطة التقسيم الدولية الأصلية (قرار الجمعية العامة رقم 181) وعلى حق إسرائيل في الوجود وعلى قرار مجلس الأمن 242 والولايات المتحدة تفتح حوارا مع منظمة التحرير الفلسطينية وهو أول اتصال رسمي مع المنظمة من 13 عاما إلا أن ميثاق منظمة التحرير لم يعدل والحوار يستمر عامين .
12. مايو 1989 رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير يعلن خطة من أربع نقاط تتناول إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة لممثليين

يوافقون على التفاوض حول اتفاق خاص بحكم ذاتي ويكونون بمثابة سلطة حكم ذاتي وتقرح الخطة معادلات لاحقة حول حل دائم.

13. 30 أكتوبر 1991 انعقاد مؤتمر مدريد للسلام الذي أدى إلى انطلاق معادلات السلام بين إسرائيل والأردن وسوريا والى فلسطين.

14. 9 سبتمبر 1993 إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تتفقان على أن تعترف الواحدة منها بالأخرى بعد 45 سنة من النزاع وعلى أساس اتفاق تم توقيعه بالأحرف الأولى حول حكم ذاتي فلسطيني في قطاع غزة وأريحا المحتلتين

15. 13 سبتمبر 1993 صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط فتحت في البيت الأبيض عندما اجتمع رئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وشاهدا وزير خارجية إسرائيل شيمون بيريز وعضو المجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية عمود عباس - أبو مازن الرئيس الفلسطيني لاحقاً ويوقعان الاتفاق بحضور الرئيس بيل كلينتون والرئيسان السابقان جورج بوش الأب وجيمي كارتر وثلاثة آلاف من الشخصيات وتم التوقيع على المكتب نفسه الذي استخدم التوقيع اتفاقي كامب ديفيد قبل ذلك بـ 15 عاماً.

16. 26 أكتوبر 1994 التوقيع على معاهدة سلام بين إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية وكانت قد وقعت بالأحرف الأولى فـ 17 تشرين أول من قبل رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين.

17. 27 سبتمبر 1995 بوقع الاتفاق المرحلي بين إسرائيل والفلسطينيين حول الضفة الغربية وغزه في واشنطن يتضمن الاتفاق على 31 مادة

وسبعة ملاحق لإعادة الانتشار الامن والانتخابات والشؤون المدنية والمسائل القانونية العلاقات الاقتصادية وبرامج التعاون والإفراج عن السجناء وعقب التوقيع يستضيف الرئيس كليتون اجتماع قمة يحضره الملك حسين والرئيس مبارك ورئيس الوزراء الإسرائيلي راين ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات لاستعرض التقدم الذي تحقق على مسيرة السلام.

18. 4 نوفمبر 1995 يجري اغتيال رئيس وزراء إسرائيل اسحق راين من قبل طالب جامعي إسرائيلي أثناء مهرجان لدعم السلام كان يقام في تل أبيب.

19. 31 مايو 1996 يصبح زعيم الليكود الإسرائيلي نيتياهو رئيسا لوزراء إسرائيل بعد أن هزم زعيم حزب العمل شيمون بيريز في انتخابات مبكرة تمت الدعوة إليها بعد اغتيال رئيس الوزراء اسحق راين.

20. 23 أكتوبر 1998 ينظم الرئيس كليتون ووزيره الخارجية الأمريكية اولبرايت وعدد آخر من المسؤولين الأمريكيين مفاوضات مكثفة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في مركز المؤتمرات في منتجع واي ريفر الواقع على شاطئ ولاية ميريلاند الشرقي وتؤدي جلسة نهائية تستمر طوال الليل إلى اتفاق على مذكرة واي ريفر التي توقع في البيت الأبيض في 23 تشرين الأول 1 أكتوبر.

21. نتيهاو يطبق بعض ما جاء في اتفاق واي ريفر/ 1 ولم يطبق بعضه الآخر وخسر انتخابات مايو 1999 وتسلم الحكم بعده حزب الليكود بزعامة ايهود باراك واستأنف عملية السلام على الأساس نفسه الذي عقد عليه

- واي ريفر/ 1 فكانت مفاوضات شرم الشيخ (مصر) يوم 4 سبتمبر
وسميت واي ريفر / 2.
22. 16 ديسمبر 1999 استئناف مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية.
23. فبراير 2000 المح رئيس عمليات الجيش الإسرائيلي إلى احتمال
انسحاب قوات الاحتلال من الجنوب اللبناني مع نهاية العام وإن لم يتم
سلام مع سوريا.
24. 5 مارس 2000 إسرائيل يصون الكنيست على سحب القوات
الإسرائيلية من جنوب لبنان.
25. 22 مايو 2000 إسرائيل تنسحب من جنوب لبنان بعد 18 سنة من
الاحتلال.
26. 29 سبتمبر 2000 اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية في القدس الشرقية بعد
دخول رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون الحرم الشريف.
27. 10 أكتوبر وصول مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية جورج تيت إلى
الشرق الأوسط في محاولة لاحتواء الانتفاضة وحماية محادثات السلام.
28. 17 أكتوبر 2000 الإعلان عن خطة مصرية أمريكية لأنها الصدام
الفلسطيني الإسرائيلي في لقاء ثنائي عقد في منتجع شرم الشيخ بمصر.
29. 6 فبراير 2001 فوز أرييل شارون برئاسة وزراء إسرائيل .
30. 5 مايو 2001 أدانت مسودة تقرير ميتشيل التوسع في إقامة المستوطنات
اليهودية في الأراضي المحتلة.
31. 22 مايو 2001 رفض شارون دعوة ميتشيل تجميد التوسع في
المستوطنات ويصفها بأنها مشروع قومي حيوي.

32. 19 يوليو 2001 رفضت إسرائيل مقترح مجموعة الثماني بوجود مراقبين دوليين للإشراف على وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين وإسرائيل.
33. 11 سبتمبر 2001 تفجير مبنى التجارة العالمي ومقر البنتاجون بواسطة طائرات مدنية فيما اعتبر أكبر عملية تتعرض لها أمريكا في أراضيها منذ الغارات اليابانية على الأسطول الأمريكي في بيرل هاربور .
34. 2 أكتوبر 2001 أعلن الرئيس الأمريكي بوش استعداده لتأييد قيام الدولة الفلسطينية فيما اعتبره البعض سعيًا لكسب التأييد العربي للحملة الأمريكية ضد ما تسميه الإرهاب.
35. 11 أكتوبر 2001 كشفت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن خطة تفصيلية جديدة للسلام في الشرق الأوسط تكون بمقتضاها القدس عاصمة مشتركة بين دولتين فلسطينية وأخرى إسرائيلية.
36. 4 ديسمبر 2001 قصف المقاتلات الإسرائيلية مواقع السلطة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية.
37. 12 مارس 2002 أكثر من 20 ألف من قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتحم مخيمات اللاجئين في غزة وتعيد احتلال رام الله ولأول مرة مجلس الأمن الدولي يصدق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة.
38. 28 مارس 2002 إعلان العرب في اجتماع قمة بيروت نيتهن لمبادرة السلام السعودية المبنية على أساس السلام وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل مقابل انسحابها الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وإيجاد حل لـ

3. 8 مليون لاجئ فلسطيني والقوات الإسرائيلية تحاصر عرفات داخل مكتبه في مدينة رام الله.
39. 1 ابريل 2002 الدبابات الإسرائيلية تحاصر مدينة طول كرم وبيت لحم وبعدها بيومين أذان الفاتيك كان العملية العسكرية الاسرائيلية على الضفة الغربية ومصر تعيد علاقاتها مع اسرائيل وحزب الله يقصف شمال إسرائيل بالصواريخ وسوريا تعلن حشدها 20 ألف جندي في جنوب لبنان.
40. 10 ابريل 2002 هددت أمريكا باستخدام حق النقض الفيتو ضد مشروع قرار عربي بمجلس الأمن يطالب إسرائيل بالانسحاب من المدن الفلسطينية وإرسال مراقبين دوليين للمناطق المحتلة.
41. يونيو 2002 الإعلان عن بداية تدشين الجدار الفاصل "جدار الفصل العنصري" الذي يفصل إسرائيل عن بقية المناطق الفلسطينية عبر ضم الكثير من الدوغمات لمصلحة المستوطنات اليهودية .
42. 28 ابريل 2003 الإعلان عن تدشين خريطة الطريق لاستئناف المفاوضات وإنشاء الدولة الفلسطينية الموعودة .
43. 18 ديسمبر 2003 الإعلان عن خطة فك الارتباط والانسحاب الإسرائيلي من غزة.
44. 22 مارس 2004 مروحيات إسرائيلية تفتال الشيخ احمد ياسين زعيم حركة حماس ومعاونيه وهم عائدون من صلاة الفجر.
45. 18 ابريل 2004 اغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي زعيم حركة حماس.

46. 9 يوليو 2004 محكمة العدل الدولية تقضي بمخالفة الجدار العازل للقانون الدولي وتطالب بوقف البناء فيه وهدم ما تم بناءه وتعويض المتضررين.
47. 11 نوفمبر 2004 وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات .
48. 29 ديسمبر 2004 حماس تحرز تفوقا نوعيا في الجولة الأولى للانتخابات البلدية الفلسطينية.
49. 9 يناير 2005 تولي محمود عباس ابو مازن السلطة الفلسطينية
50. 8 فبراير 2005 إعلان الهدنة بين الفلسطينيين وإسرائيل في شرم الشيخ - السياسة الدولية 161 د.1.1. 161 يوليو 2005.

الأمن العربي إلى أين

خضعت الأمة العربية منذ بداية القرن العشرين للعديد من المشاريع الحدودية الرامية لبلورة توجهات الأمة نحو التحرير والنماء والنهوض في أعقاب تغييها عن الحضور الإنساني في سياقاته الحضارية والثقافية والسياسة، والتي خضعت لها إبان حقبة الدولة العثمانية سيما وأنها صاحبة رسالة وحضارة تتجاوز واقعها المازوم الذي فرضته الجغرافيا والتاريخ حيث أنها القلب من النبض الإنساني والوعاء الذي يحتوي على التناقضات الإنسانية الذي برزت من خلال الخطاب الثقافي والديني، والذي سيكون لاحقا بؤرة التشاحن التي تجري على أرضها بشكل عام وفلسطين بشكل خاص، فالأمة العربية كأحد مكونات البناء الإنساني لاقت في مرحلة المد الإمبريالي الانحلال سكسوني من ضنوف الظلم والقهر والاستعباد أسوء بالمكونات الإنسانية الأخرى التي نرفت جراء تلك الإمبريالية التي مهدت لها عبر عصر الثورة الصناعية المليء بالإنجازات الصناعية، والتي أقامت حدود أسواق الاستهلاك للرجل الأبيض الذي عنى أولا وآخرًا بإيجاد هذه الأسواق على حساب استقرار وثناء هذه الشعوب، والتي أصبحت مصدر المواد الخام والتي يجب عليها التخلي عن سيادتها وحضاراتها مقابل أن تستقبل هذا الكم الهائل من الفائض التجاري والذي عني باستنزاف خيرات هذه الشعوب وإفقارها، عبر دمجها القسري بنظامه المالي الاستعماري والذي أسست لبناته الأولى على الاستغلال والاستعباد والاضطهاد والاستعمار.

لقد جاءت ثورة العرب الأولى في التاريخ الحديث على الظلم والتخلف والجهل عام 1916 حين انطلقت شرارة الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي لتعيد للأمة العربية وضعها اللامتوازن الذي اختل نتيجة غياب

وتغيب إرادة العرب، كجمع أنساني ذا رسالة حضارية تحررية من منطلقات عقيدة وشريعة الإسلام التي حملها العربي إلى العالم كافة كحكون حضاري وقيمي للمساهمة في المشروع الانساني لاثراء المسيره الانسانيه وإقرار مبدأ حقوق الإنسان وحرية وكرامته بمكوناته واختلافاته ضمن هذه المساحة الجغرافية والتي وعت حلم الوحدة وعاشته كشرط من شروط المنعة والقوة عبر تاريخها المنصرم.

كان قادة الثورة العربية من أحرار العرب يجارون الزمن في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها المعمورة، في ظل تطور صناعي مادي بانت ملاحه واضحه في العالم الغربي وجنوب شرق آسيا ومن خلال الصراع الذي شهده الكون في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وما حملته من تغييرات في حوازين القوى على الساحة العالمية وبعد ثورة 1917 الروسية التي أسقطت آخر قلاع القيصريّة الروسية، هذه الثورة البلشفية بامتداداتها وتداعياتها وبصماتها التي تركتها على الكون والعالم في ظل ضيق البشرية من إمبريالية الرأسمالية الانجلو سكسونية فكانت ثورة العرب الكبرى إحدى أهم العوامل، التي أدت إلى التغيير والذي كانت تنشده شعوب المنطقة لمواكبة التطور والنمو الذي يجري على ساحات العالم ولقربها من تلك المؤثرات أوروباً تحديداً وكانت الوحدة العربية هي أحلام وآمال وتطلعات شعوب المنطقة العربيه للانعتاق من ظلم وجور واستعباد الدوله العثمانيه و كانت دعوة الدول الاستعماريه للشريف حسين معينه بوحدۃ العرب عبر رسائل حسين مكماهون مقابل الثورة على بقايا الدولة العثمانية التي كانت توصم بالرجل المريض وتحرير العالم العربي من سلطنة سلاطين الدولة العثمانية وكانت المؤامرة الكبرى، هي نقض هذه الوعود وتقسيم العالم العربي إلى دويلات هزيلة ومحميات ضمن إطار ما يسمى الدولة

الويسغفالية والتي أقيمت مبادئها على أنقاض إمبراطوريات أوروبية من خلال حروب دامية مكنت من تثبيت دعائم الأمن والاستقرار لاحقا ولتأخذ صفة الشرعية الأمية ، والتي مهدت لقيام الدولة الربية وليدخل العرب مجددا وفق المؤامرات الاستعمارية الدولية على وجودهم ووحدهم وحضارتهم وليتم إنشاء دولة إسرائيل عبر وعد بلفور المشؤوم والذي مهد لقيام هذه الدول المصطنعة، على أنقاض شعب عربي تم تهجيريه لاحقا إلى أشتات المعمورة والإتيان بلمم الشعوب وشذاذها وجمعهم في هذا الكيان المصطنع كقاعدة لإمبرالية الرجل الأبيض والتي ميزت القرن العشرين عن غيره من العصور .

لقد واجه العرب تحديات القرن العشرين مشتتين عبر هذه الدوليات نهزيلة زائتي أخذت صفة الشرعية الدولية، في إطار مؤامرة سايكس بيكو ولتمهيد الطريق مجددا للدخول في الاستعمار الفرنسي والبريطاني على اعتبار أن هاتين الإمبراطوريتين هما قطب الرجا في النظام الدولي آنذاك ، فبريطانيا التي كانت إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس جاءت للمنطقة من قبل البحث عن عصب الحياة الصناعية ووقودها وهو النفط الذي سيلعب دورا حاسما في التطور والنمو والتقدم، خلال القرن العشرين وما يليه محكوم به عقده الرأسمالية الانجلو سكسونية المبنية على مبادئ العنصرية والابارتهايد والفصل العنصري والذي توج النظام والحضارة الغربية والذي وجد مأزوما بفوائضه وحاجته للأسواق الاستهلاكية عبر عقيدة استهلاكية وجدت ضالتها في شعوب ودول العالم النامي والعالم الثالث ،الذي يبحث عن وجود تحت شمس الحضارة البازغة من عصر التكنولوجيا الصناعية والنوية والتي ميزت القرنين التاسع عشر والعشرين .

لقد جاءت الأحداث العاصفة التي ضربت العالم العربي منذ ما بعد خمسينيات القرن العشرين لتضع الأمن العربي في مهب الريح وعلى المحك، والجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك أمام تحديات اتجاه رياح السياسة العربية العاصفة، التي كانت قائمة آنذاك عبر التنافس فيما بين فريقين تابعين تمثل التبعية اطارها العام في إطار الثنائية القطبية والتي حكمت مسيرة العلاقات الدولية في ظل الحرب الباردة ثم جاءت نكبة 1967 الفلسطينية لتضيف بعداً آخرًا للتحديات التي تواجه الأمن العربي، ولتتوالى الأحداث تباعاً إلى ان جاء احتلال الكويت وتحريرها ليقلب مفهوم الأمن العربي رأساً على عقب بعد ان غابت الدبلوماسية العربية تحت وطأة إصرار الطرف الأقوى الولايات المتحدة على التحرير تحت أسنة الحراب والرماح ثم جاء احتلال العراق عام 2003 ليحدث زلزالاً مدوياً ويؤطر لمرحلة تاريخية جديدة للنظام العربي والأمن العربي المفقود والذي دخل مرحلة الاحتضار.

إن وجود حوالي ربع مليون جندي أمريكي وبريطاني على أرض العراق وفي مياه الخليج وإسرائيل زاد من حجم هذه التحديات والتوترات وضاعفت من تعقيد الوضع الأمني العربي ولتؤكد بذلك هذه الأحداث .

ان الخطر الداهم والمصدر الذي يبعث على استمرار بؤر التوتر هذه مصدرها تهمة دور شعوب الأمة العربية في رسم إستراتيجيات الأمن العربي من منطلقات المصلحة العربية واستقلالية القرار العربي بعيداً عن السياسة الأمريكية وإستراتيجياتها الأمنية القومية .

لقد استمرت حالة استباحة الأمن القومي العربي ونشأت قيادات نيوليبرالية ربطت مصلحتها مع مصالح الإمبريالية الانجلو سكسونية والسعي

سادساً: الخصوصية العربية والتي صبغت مسيرة النظم العربية كأحد أوجه التعطيل لأي مشاريع وحدوية، وذلك من خلال استمرارية توارث السلطة بعيداً عن الديمقراطية الشعبية والتي تتبناها الشعوب كأحد عوامل البناء السياسي، الذي يرضى بالتغيير وتداول سلمي للسلطة ويستند لهذه الديمقراطية والتي غدت شكلاً من إشكال الحكم الرشيد والمبني على الشرعية الشعبية.

سابعاً: الفساد والذي ضرب أركان الأمة والناجم عن سوء استخدام السلطة من قبل الأفراد المعنيين بإدارة شؤون العالم العربي في كافة أقطاره سواء في إطاره المالي والسياسي، والذي جسّد الفلسفة البراغماتية المبنية على المنفعة المتبادلة فيما بين أهل السلطان والمال في تزواج مصلحي لا يستند إلى أي قيم أخلاقية تضبط هذه العلاقة، منطلقة من مبادئ العدل والحرية والمساواة وفي ظل غياب آلية ديمقراطية تتبنى مبدأ المراقبة والمحاسبة والشفافية وحرية النشر والتعبير، وتعبئة الرأي العام ضد أساطين الفساد ورموزه في عالمنا العربي وهذا السرطان الذي يضرب أرجاء المعمورة.

ثامناً: غياب الديمقراطية والتي تعني بشؤون الوحدة العربية ووضع الشعوب العربية أمام مسؤولياتها في استشراف آفاق المستقبل من خلال هذه الآلية الحضارية، والتي ارتضت أن يكون الصندوق فيصلاً في تبيان أهمية الوحدة العربية دون تحييد لإرادة شعوب هذه الأمة عبر الديكتاتورية والكتلونيلية الاستبدادية والحزب الواحد وتطوير لغة الحوار فيما بين أقطار العالم العربي على الشكل الذي ترتضيه هذه الشعوب والصيغ المتعارف عليها والاتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك.

وما تجربة الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا الا خير شاهد ومثال على هذا الواقع المؤلم.

رابعاً: تغريب الأمة عن أصولها الحضارية عبر العلمانية العربية التي جاءت ثمرة الاستعمار الغربي للوطن العربي، ولتبقى العلمانية العربية عامل هدم يسعى لتغير المكون الحضاري والإيديولوجي للأمة في توافق وتطابق مع وجهات النظر الاستعمارية، التي ترى في العقيدة الإسلامية والإسلام والذي هو عنصر رئيس في تكوين هذه الأمة ورسالتها أكبر تهديد لها ولما يسمى عصر الحداثة والذي يسعى للفصل ما بين الذي لله فهو الله وما لقيصر فهو لقيصر تحت شتى وأوهن النظريات، التي ترى في فصل الدين عن الدولة والأمة أحد أهم عوامل التقدم والذي، أينما أنه لا يأتي إلا بالويل والشبور وعظائم الأمور، وجر على الأمة كوارث التجزئة والانقسام والتمزق عبر التصادم فيما بين هاذين المشروعين العلماني والإسلامي والشاهد حالة الصدام القائمة حالياً فيما بين دعاة هاذين المشروعين والتي تحولت إلى حروب أهلية وداخلية كما نراه الآن في العراق وفلسطين.

خامساً: غياب المؤسسات الضامنة والضابطة لعوامل الوحدة والتي ترعي تدعيم وتثبيت دعائم الوحدة العربية كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي مثلاً ووفق الآليات الديمقراطية والتي ترسم معالم هذه الوحدة بحرية مطلقة بعيدا عن العواطف والارتجال، في طرح مسيرة الوحدة العربية ووفق رؤى وأجندات القوى المرتبطة بالمشروع الاستعماري العربي وتحديدا الأمريكي.

فالعرب الذي يوحدهم ويجمعهم أكثر ما يفرقهم قبولوا بسيل من المؤامرات الاستعمارية والتي كانت مصالحها البعيدة المدى مربوطة بتفتيت العالم العربي وتجزئته، كي يبقى متأخرا على المدى المنظور وليسهل لهذه القوى المستعمرة فرض هيمنتها ورؤاها في مجمل العلاقات الدولية التي أخذت طابع التنافس والمواجهة، عبر الحرب الباردة فيما بين القطبين الجبارين الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية والولايات المتحدة وحلف الناتو بكتلته الغربية، ولتخزل هذه المواجهة عبر هذه الثنائية المشهد الدولي القائم إبان القرن العشرين والذي سيكون الشرق الأوسط ميدانه الرئيس عبر حروب بالوكالة والأرض التي تتحطم عليها مطامح الإمبراطوريات اللاحقة .

أن العالم العربي يواجهه عدة تحديات رئيسية لإعادة توحيده وبناء مكونات الدولة العربية الموحدة والتي تتمتع بمزايا الوحدة عبر اللغة والتاريخ والعقيدة والحضارة وهي .

أولاً: التجزئة التي فرضت قصراً على الوطن العربي التي ساهمت بشكل فعال في تآكل قيم القومية كمكون أساس لهذه الوحدة والتي من خلالها فرضت الحدود الوهمية والتي قسمت مكونات الأمة الواحدة إلى هذه الجزئيات الفسيفسائية المتأخرة.

ثانياً: التدخلات الخارجية والتي جاءت نتيجة فعالة لتجذير الرؤى القطرية على حساب الرؤية الجمعية للأمة كمكون ومعين قومي مترابط يجمعه أكثر مما يفرقه.

ثالثاً: زرع الكيان الصهيوني في الجسد العربي كقاعدة إمبريالية لتثبيت دعائم وركائز هذه التجزئة وليكون مركز الانطلاق للانقضاض على أي مجهود وحدوي قوموي، يرمي لإعادة توحيده الأمة العربية تحت أي ظرف كان

لإنهاء دور الدولة التقليدي ، عبر ولوج عصر العولمة الثقافية السياسية والاقتصادية وليتسنى لها تنمية مدخراتها ومكتسباتها من خلال بيع الأصول التي قامت على جهد وبناء الشعوب العربية، وباتت تعيد صياغة الوعي العربي وفق منظومة الإستراتيجيات الإمبريالية التي تعاقب على استعمار المنطقة ونهب ثرواتها وخبراتها في تعايش مشترك مع جملة هذه الأهداف التي وضعها صانع القرار الإمبريالي الأمريكي عبر جملة من السياسات والتي ترمي لتثبيت ركائز الهيمنة الأجنبية على القرار العربي والسيادة العربية في كافة أرجاء وطننا من المحيط إلى الخليج.

فالقواعد العسكرية في المنطقة جاءت لتضع المنطقة العربية مسرحا لتسليحات العسكرية الإنجلو سكسونية بعد أن فقدت أمريكا والعسكرياتازيا الغربية مسوغات المواجهة ، التي أفضت إلى الحرب الباردة بعد حربين عالميتين وفقدت سيطرتها على القوة الاقتصادية الأوروبية، وعجزها من إخضاع المارد الاقتصادي الياباني تجاريا ولتكون المنطقة العربية نقطة الارتكاز لمشاريع وأجندة المحافظين الجدد في تدشين عصر الإمبريالية الأمريكية والقرن الأمريكي الجديد، والذي تبلورت ملامحه منذ منتصف القرن العشرين ونهاية الحرب الباردة التي جاءت لتتوج أفكار ومبادئ فوكوياما في نهاية التاريخ وسيطرة الليبرالية الغربية عبر بوابة الشركات العابرة للقارات .

لقد دخل الوطن العربي من محيطية إلى خليجه مرحلة من أصعب المراحل في التاريخ الناتجة عن غياب المشاريع الحقيقية للوحدة العربية والتي تضع حدا لسياسات الهيمنة والبلطجة الاستعمارية ، والتي أصبحت شعوبنا وأوطاننا ساحة من ساحاته وليدفع الأمن القومي العربي ضريبة التفرقة والتجزئة التي ارتفعت القيادات العربية عبر ولوجها عصر القطرية الخصوصية

التي رهنت مصير الأمة بالأنظمة التي فقدت شرعيتها ومشروعيتها بعد أن دخلت في تحالف غير مقدس ضد تطلعات شعوب الأمة في الحرية والتحرير والتنمية وذلك من خلال تغييب إرادتها المساهمة في ما يسمى بالحرب على الإرهاب إحدى أو هن بدع الرأسمالية الانجلو سكسونية المسكونة، بقميم الهيمنة والعولمة التي ترى في المنطقة احتياطات النفط وسوقا استهلاكية تراعي مبادئها في تدوير عوائد البترول دولار من وإلى المركز .

لقد جاءت الفوضى الخلاقة لتؤكد عمق النزعة الإمبريالية لرأسمالية الغرب المتوحش والتي شيدت مبادئها عقيدة استهلاكية وضع لبناتها الأولى إبان عصرالثورة الصناعية الأولى ولتأخذ مداها الأوسع في عصر تطور تكنولوجيا المعلومات. ولتصبح المعلوماتية الانجلو سكسونية أداة البطش المزعمة بحق شعوب العالم والعالم العربي تحديدا، بعد ان دخلت شعوب أمتنا نفق العولمة والخصخصة والأسواق المالية البورصة' ولتصبح الطائفية والبلقنة، وسياسات فرق تسد ذائعة الصيت هي المعول الأول للهدم في جدار الأمن القومي العربي بعد أن سوغت رموز الحداثة والعصرية فكرة وأيقونة التطور بعيدا عن الجدلية الحضارية التاريخية ولتصير البرغماتية " وعاء التلاقي التي ترسم فيه مخططات النهب والسيطرة والاستعمار الجديد.

القطاع الخاص - المايسترو

ان العلاقات الدولية هي صراع وتنافس قوي على المصالح بأبعادها الاقتصادية السياسية والعسكرية هذه المصالح التي تتوزع فيما بين إمبراطوريات مالية وصناعية قائمة بجد ذاتها على الامتداد والتوسع في الأفق العالمي والكوني، في ظل تسارع حدة العلوم والاختراعات التكنولوجية بحيث أضحت لهذه الإمبراطوريات الخاصة دولها وأميازاتها على الرقعة العالمية الواسعة، تتطاحن فيما بينها على قدرتها التنافسية في فتح الأسواق وترويج إنتاجها الصناعي في هذه الأسواق الاستهلاكية وبرجة قدرة هذه الأسواق في امتصاص فائض إنتاجها عبر سياسة ترويجية إعلامية تسويقية غير مسبقة في التاريخ الإنساني برمته.

إن القارئ في تاريخ الإمبراطوريات في العالم يعرف أن هذه الإمبراطوريات هي مشاريع كبرى الدول وأمم وشعوب ملكت قدرة القوة العسكرية والاقتصادية، التي يمكنها من تحمل أعباء ثقل الإمبراطورية بامتداداتها الواسعة بحيث أصبحت قوى إمبريالية قائمة على التوسع والانتشار أفقيا وعموديا ، ساعية من جل تراكم كمي ونوعي للثروة ومفجره للطاقات واستطاعت ان توحد كيانات قومية وشعبوية في إطار هذا النسق والتزق الإمبراطوري والذي رضي ان يعيد تشكيل الواقع الكوني وفق مصالحه ورؤاه الإستراتيجية المؤدجلة.

إن الإمبراطوريات عبر التاريخ جاءت وفق جهد شخصي قائم على نزعة تشييد بناء دولي مرتبط بتنامي حدة المنافسة في المحيط الإنساني وعلى أسس المفاضلة، فيما بين قيم قائمة وأسس وقيم مستوحاة من مشاريع نوعية

مستقاة من تراكمات إنسانية غاية في المثالية سواء أكانت دينية أم سياسة تستمد مشروعيتها من القوة والإرادة التي تكتسي أطروحة توجهاتها في جلب واستدراج الشعبيه لمجمل تلك الطروحات .

لقد مر على الجنس البشري العديد من الأمثلة التي حملت بين ثناياها بذور هذا التكوين الإمبراطوري منذ فجر التاريخ ، من النظريات الحاملة لبذور الهيمنة والتي تحتضن هذه الطموحات منذ الإمبراطورية الهندية إلى الصينية الفارسية والرومانية اليونانية... الخ بل وجاء هذا النهج الإمبراطوري للأمم الأوروبية في العصر الحديث وقبله العصور الوسطى ليقوم على ضرورات املتها ظروف الصراع الدولي القائمة آنذاك، والتي أعطت تلك التوجهات صبغه الشرعية مثال أنزياث الأولى في بريطانيا والتي كانت توجهاتها مرتبطة بظروف تلك المرحلة والتي احتلت حدودها القسوي حتى الهند بحيث أصبحت تسمى الإمبراطورية التي لا تغيب عن الشمس ولويس الرابع عشر في فرنسا وكريستوفر كولومبس مكتشف أمريكا الإمبراطورية الاسبانية في أوج عصرها الذهبي وتميزها، والإمبراطورية الهولندية والتي وصلت إلى أبعد مدى في القارة الآسيوية كل هذه الفسيفساء الإمبراطورية والتي وصلت عبر التاريخ كانت روى نسيجها مشروعية الطموح الملكي والإمبريالي وتكون هذه التمددات ذات قيمة منفعة تعود بالخبرات على المركز برمته دون أي تشوية أو أي مصالح خاصة أو طموحات شخصية .

لقد دخل العالم نفق الإمبريالية الخاصة للقطاع الخاص عندما تحركت جيوش الشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات وتحديدًا عند ظهور النفط كسلعة إستراتيجية، وأصبح العنصر الكاريزمي الذي تدور حوله كل الإستراتيجيات والتفاعلات التي بلورت حقبة القرنين التاسع عشر والعشرين ،

ولتحدد مسار عالم قائم على إمبريالية خاصة من نوع خاص تحكمه رأسمالية إقطاعية غاية في التوحش والفضاضة وهي تكتسح الحدود والقارات والمحيطات.

لقد ساهمت الثورة الصناعية وتبعاتها في بناء الشركة العابرة للقارات ولیدخل الاقتصاد العالمي، في هذا الإطار مرحلة النمو المتسارع الذي فرضته النظرة التوسعية في النشاطات المالية والتجارة والسيطرة على الموارد الطبيعية والأسواق الواسعة، في المحيط الكوني في كافة أرجاء المعمورة مدعومة بسلطة النفوذ المالي الذي كنزته تلك الإمبراطوريات المالية، ولتصبح الدول في خدمة رأس المال المعولم الذي ساهم في تدوير عوائد الفائض التجاري للمركز وتحديثاً أموال البترو دولار ولتزايد نسبة التراكم المالي في النظام المالي المعولم وتحديثاً المركز، وليعاد تدويرها مرة أخرى على شكل تروغس وليزناد بنجم المستقبلية العالمية في إطار سعي هذه الإمبراطوريات المالية لامتصاص أكبر قدر ممكن من السيولة المالية الناجمة عن العوائد البترولية وغيرها من المواد الخام، ولم تقتصر المغامرات المالية لهذه الإمبراطوريات على البترول بل تعداها إلى استغلال كافة الموارد الطبيعية ومصادر الثروة الظاهرة والكامنة والاستيلاء على الأسواق العالمية بشكل كامل، ودخول بلدان وشعوب برمتها في إطار الإمبريالية التوسعية لهذه الشركات العابرة واستعمارها.

لقد جاء قرار الإمبريالية الانحطوط سكسونية في العصر الحديث في أعقاب انتهاء عصر الاستعمار وعودة الجيوش الاستعمارية إلى ديارها أن يكون الاقتصاد هو البوابة التي يعود منها مجدداً، في ظل حركات التحرر التي اجتاحت العالم إبان الثورة البلشفية عام 1917 والتي يتم من خلالها ربط الاقتصاديات العالمية ببعضها ببعض وقرار إنشاء منظمة التجارة العالمية جاء ليعيد رسم هذه المعالم المستقبلية لهذه السياسات في ظل إنشاء هذه المنظمة، في إطار التشكيل

الذي صاغته القوى المهيمنة على القرار الدولي المنتصرة في الحرب العالمية الثانية والتي أعطت توازن القوى الدولي بعدا جديدا من خلال استئثار الولايات المتحدة واعتبارها صاحبة الحق، في ارث الإمبراطوريات القديمة والحديثة وقيام الاتحاد السوفياتي سابقا على النظرية الاشتراكية الشيوعية والتي وجدت الأرضية الخصبة لها في الدول الفقيرة أو ما يسمى بالعالم الثالث وأخذ الصراع الدولي منحى جديداً وليدخل العالم نفق الحرب الباردة .

لقد نشأت في هذا الإطار عشرات ومئات الأسماء اللامعة والتي تحمل أكبر المصالح الاقتصادية وترعاها حول العالم من روكفلر وفورد وكارنيجي وولبنغ وروتشيلد وغيره الكثير في عالم المال والمصالح الاقتصادية والمراكز المرموقة والتي سعت لتوظيف الأفكار والمفكرين في خدمة أنشطة هذه الشركات العابرة والمتعملة عبر العالم وتقديم المشورة والدراسات الفنية والإستراتيجية التي تخدم رأس المال الانجلو سكسوني والراسمالية المتوحشة.

إن قيام هذا الإخبطوط من الشركات العابرة ولد لإمبراطوريات مالية يديرها القطاع الخاص، والذي جند كل الطاقات الاقتصادية العالمية لخدمة مشاريعه للهيمنة وخدمة الواحد بالمائة، الذين غيروا النشاط الإنساني برمته وأعادوا إقطاعيات القرون الوسطى لسابق عهدها لقد انتهى عصر القومية والسيادة الوطنية ، وحسب ما يتعارف عليه الويستفالية عندما تمكنت الشركات العابرة للقرارات من إزالة كل المعوقات أمام أنشطتها وإزالة القيود المعيقة لنهاها للثروات والمواد الأولية عبر السيطرة على امتيازات استخراجها وإنتاجها وطرق نقلها ومرورها.

لقد أصبحت الشركات العابرة للقرارات ذات مداخيل ضخمة وإمبراطوريات مالية خاصة توجه نشاطاتها لمزيد من السيطرة ومطالبة

الحكومات لفتح أبوابها الاقتصادية وأسواقه أمام أنشطتها ووقف كل السياسات الداعمة للإنتاج المحلي سواء أكان الزراعي أم الاقتصادي أم الصناعي ، وإقرار القوانين والتشريعات التي تراعي عمل وأنشطة هذه الشركات بحيث أصبحت السياسات الوطنية السيادية في مهب الربح وتحت طائلة ما يسمى العقوبات الاقتصادية وغيرها في حال إصرار أي دولة من دول العالم على إغلاق حدودها أم أرباب النهب العالمي المعولم.

المرتزقة الجدد

قد تكون معركة 'قاوش' التي جرت على ضفة نهر العاصي في سوريا سنة 1288 ق.م. بين المصريين يقودهم رمسيس الثاني والجيش بقيادة موتاللو هي التجربة الاولى لاستخدام الجنود المرتزقة من قبل القادة الطامحين لتحقيق اجداد إمبراطورية مقابل أجور في سبيل قضايا لا تعنيهم أو تهمهم سوى الربح المادي ومنذ تلك المعركة كان حكام مصر يستعينون بالمرتزقة وخاصة الإغريق ومن جاورهم ممن يسمون بالشعوب البحرية فقد كرر رمسيس الثالث استخدامهم لقتال عدو قوي يخشى بأسه وهم الفلسطينيون عام 1174 ق.م حيث وقعت معركة فاصلة اشتعل أوارها ودارت رحاها بين الطرفين في المدن الفلسطينية الساحلية غزه وعسقلان واشدود شارك فيها أعداد كبيرة من المرتزقة أو الإغريق ضمن صفوف الجيش المصري (13).

وكان من بين أهم أسفار المرتزقة في الحقب التالية سفر ألانابايس أي حملة العشرة آلاف مرتزق الذين قادهم المؤرخ الإغريقي زينفون تلميذ سقراط من بلاد الأناضول إلى بلاد الرافدين ليشكلوا جيشاً لأمير فارسي اسمه (كورش الأصغر) كان ينوي الاستحواذ على تاج الفرس من أخيه الملك (ارتخششتا الثاني) وهما ابنا دارا الثاني وذلك سنة 401 ق.م وكان ذلك السفر من بين أكبر المآسي التي لقيتها المرتزقة.

وظلت بلاد الإغريق هي مصدر المرتزقة للمصريين والفرس تصدر الجنود الأقوياء إلى كل الممالك التي تتطلع إلى الحروب والتوسع، فكانت معركة جوجا ميلا الشهيرة (331) ق.م والتي تعد واحدة من أهم معارك التاريخ القديم، بين دارا الفارسي والاسكندر المقدومي فالفرس الذين انقرض حماتهم

التاريخيون الذين كان يطلق عليهم 'فرقة الخالدين' ونتيجة للحروب المتلاحقة والمتكررة لجأوا لاستئجار المرتزقة من الإغريق .

لقد مارس الرومان تلك العملية من خلال استئجار المرتزقة وقد تمكنوا بواسطة هذه الجيوش من المرتزقة من هزيمة أعدائهم كثيرا في الخارج ، ولعل من أبرز قادة المرتزقة الرومان (جنايوس بومبيوس) تلميذ سلا الذي يعرف في الكتب العربية باسم (بومي) وقد شجعت روما الأجانب في الانخراط في صفوف جيوشها، بأن عمدت إلى منح الجنسية الرومانية لكل من يرتدي البزة العسكرية الرومانية وكما هو حال أمريكا روما الجديدة حالياً، وكذلك القرطاجيين استخدموا مرتزقة من جنسيات وأمم مختلفة كالأسبان والغالين والنبيين والفينيقيين.

ورث البيزنطيون تقاليد الرومان الأوائل في استخدام المرتزقة ضمن جيوشهم فكانت اغلب جيوشهم من المرتزقة، حتى أن الجيش الذي قاده 'بليزاروس' سنة 532م لقتال الوندال كان جيش مرتزقة على الأغلب بل، إن الفيلق البنظية الرئيسية هي في زمن جوستنيان وهي (الفوديراتي والابيثماتي والبكيلاري) كانت كلها من المرتزقة البربر وكان يبرز بين الفينة والأخرى قائد يستأجر المحاربين العاطلين عن العمل من نورمانديين وغيرهم ليشكل منهم جيشا ، يمارس عمليات السطو والنهب وقطع الطرق ثم جاء وليام الفاتح الذي اشترى جنودا من النورمانديين والفرنسيين والايطاليين وغيرهم لغزو إنجلترا، ويسجل التاريخ أن الحملة الصليبية الثانية وما بعدها كانت حملة تكاد تقتصر على الرهبان والمرتزقة، وبذلك فقد أرست الكنيسة الكاثوليكية ورسمت قواعد ذلك العمل في ايطاليا فيما شكل استخدام جيوش المرتزقة مقياسا لشعبية بعض الملوك فملك إنجلترا (جون) صار مكروها لأنه سلط عتاة المجرمين من الجنود

المرتزقة على مدن بلاده وكانت الفرقه العظيمة التي قدرت صفوفها بالف مرتزق من بين أهم تشكيلاته .

وكانت للايطاليين فرقههم الارتزاقية في تلك الحقبة وهي الفرق التي عرفت باسم الكونديتيري.

لقد كانت الحروب الدينية التي حدثت في أوروبا سببا من أسباب انتعاش ورواج تجارة الارتزاق وبخاصة في فرنسا فقد كان الفرنسيون البروتستانت يستوردون مرتزقة من ألمانيا وانكلترا لقتال مواطنيهم الفرنسيين الكاثوليك تعويضا عن النقص العددي .

ان التاريخ الانجليزي مليء بالشواهد على سعة استخدام الجنود المرتزقة في البناء الإمبراطوري، والتي كانت وليدة مغامرات هؤلاء المرتزقة وخير مثال على ذلك إن ملك إنجلترا ادوارد الأول (1239-1307) صاحب الصيت السيئ في الحروب الصليبية ، عندما كان أميراً فقد تمكن بواسطة جيش من المرتزقة والمأجورين من احتلال اسكتلندا وايرلندا وويلز وجعلها من بواكير أجزاء تلك الإمبراطورية، فكما كانت طموحات الاسكندر غير محدودة فكذلك كانت بريطانيا تسعى للاستحواذ على أكبر قدر من تركة العثمانيين، ولكنها غير مستعدة للزج بفلذة أكبادها في معارك بعيدة عن بلادهم لذلك عمدت على تأليف وتشكيل جحافل ضخمة من جياع الهند المستعمرة البريطانية الثانية التي كانت زمردة تاج العرش البريطاني، والتي ساهمت بإرسال قوات عسكرية إلى مختلف ساحات القتال وكان خير تلك القطاعات المرتزقة النيباليون وعلى نفس المنوال اتجهت فرنسا في حقبتها الاستعمارية إلى تشكيل فرقة ضخمة من المرتزقة أطلق عليها اسم الفرقة الأجنبية وذلك خلا اجتياحها الجزائر سنة 1831م.

لقد كانت تلك الفرقة مأوى الكثير من الجرمين الباحثين عن مأوى وكان النظام المعمول به آنذاك ان تكون مدة الخدمة في هذه الفرقة خمسة سنوات قابلة للتجديد وإنزال عقوبات صارمة تصل لحد الإعدام بحق المتخاذلين في المعركة والفارين منها ، وكان لهذه الفرقة الدور الأبرز في توسع الاستعمار الفرنسي كما أنها شاركت في معارك الحرب العالمية الأولى.

لقد كان الاهتمام الأمريكي بالمرتزقة ملفتا للنظر أن ذلك الاهتمام مدعوم بتجارب مكنت الأمريكيين من وضع سياساتهم الاستعمارية قيد التنفيذ على يد مجموعات قامت بتجنيدها سرا وتحديدًا من العناصر الآسيوية، وما كان حادث 'تُونكين' الا خير دليل على ولوج أمريكا الحقبة الفيتنامية وعقدتها التي أغرقتها في بحور الكرامة والانحطاط.

فلقد نشطت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من أجل تجنيد عدد كبير من هؤلاء ومن غيرهم وأسست مكتب الدراسة والمراقبة التابع للجنرال هاركينز قائد القوات الأمريكية في فيتنام الجنوبية، الذي وضعت الوكالة بإمرته طائرات وطيارين مرتزقة من شركة (ايرأمريكا) التابعة للوكالة لتنفيذ أعمال استفزازية داخل فيتنام الشمالية ، ولما تسرب اليأس إلى قادة الوكالة والبتاغون من عدم نجاعة هذه التحرشات التي لا تأتي أكلها لجأوا لمفردات الخطة (A34) لاستخدام المرتزقة الآسيويين في أعمال أكثر خطورة وذلك بإغارة مجاميع من هؤلاء المرتزقة ليلة 30 تموز / يوليو 1964 لضرب أهداف فيتنامية شمالية اضطرت معه قوات هانوي للرد وتكرر العمل ليلة ثانية حيث أعلن الرئيس جونسون أن فيتنام الشمالية اعتدت على مدمرتين أمريكيتين وبذلك حصل للرئيس ما كان يطمح به من تفويض بالقصف العنيف لهانوي والدخول في المستنقع الفيتنامي، وجاءت فكرة سيناريو التدخل السوفياتي في أنغولا المليئة

بأعلى أنواع الخامات والذي حولت البرتغال سكانه إلى عبيد بالسخرة حتى وصل الأمر بالمستعمر البرتغالي إلى تأجير حشود ضخمة من أبناء أنغولا لمن يحتاج إلى عماله رخيصة بمثابة هدية السماء، لتبرير أعمال التدخل الإمبريالية الأمريكية وذلك بتجنيد المزيد من عناصر المرتزقة المحليين المرتبطين بالمشاريع الأمريكية في محاولة منها أي المخابرات المركزية لاستبعاد العناصر الشيوعية مع دائرة النفوذ والهيمنة في إطار الصراع الدائر آنذاك على المواقع الإستراتيجية والنفوذ فيما بين القوتين القطبيين الدوليين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة .

لقد جاء الاهتمام الانجلو سكسوني بجيوش المرتزقة من خلال الممارسات اللأثمرعية القانمة على الاحتلال ونهب الثروات لشعوب وما الحرب العراقية الأفغانية الاخير دليل إلى ما وصلت إليه عقلية النخب الحاكمة والمقررة لمصيرالبشريه وهي تحاول صياغة واقع العالم والكون وفق إرادتها ومستلزمات تخطيطها الإستراتيجية القائم على السيطرة والنهب والاستعمار وتحديدأ نهب الثروات النفطية لمناطق العالم العربي والإسلامي والذي يكتز في باطن أراضيهم معظم هذه الثروات الإستراتيجية الهامة.

فجاء قرار غزو العراق وأفغانستان ليعيد لمواجهة الأحداث مهمة الشركات الأمنية المستحدثة والتي تستر تحت غطاء الشرعية ، في ظل رفض القوانين الدولية لظاهرة الارتزاق وتحديدًا في أمريكا وبريطانيا.

لقد ساهمت الشركات الأمنية ولم تزل في إطار العمليات القتالية والتي توجه الاستطلاع والإسناد للقوات التقليدية، وهو الأساس الذي انطلق منه بول وولفتز عندما كان مساعداً لوزير الدفاع بطلبه تخصيص مبلغ خمسمائة مليون دولار في آب/ أغسطس 2004 شارحاً أفكاره أمام لجنة القوات المسلحة في

مجلس النواب الأمريكي وذلك بهدف انتشار مليشيات صديقة لأمريكا في العالم للكشف عن الإرهابيين وهو ما دعا بعض المسؤولين الأمريكيين، إلى أن يلمحوا إلى أنه يوجد لهم مليشيات صديقة في العراق وأفغانستان والفلبين والقرن الإفريقي وربما في باكستان والقوقاز ستستفيد من ذلك المبلغ وربما تكون جاهزة للتعاون الميداني مع القوات الأمريكية الغازية ووفق ما تضمنه العقيدة القتالية للجيش الأمريكي.

إن استثمار سماسرة الحروب وتجارها المحاربين السابقين والقدامى من كل الجنسيات تحت غطاء (شركات أمنية) ليست بمجديدة في التاريخ الحديث، بل أن جون باتكس الضابط البريطاني هو أول من أسس شركة باسم المنظمة العالمية لخدمات الأمن واستأجر فندقاً لهذه الغاية في لندن ليكون -تقريباً- مركزاً للمتعولين من المرتزقة، مما جعل تجار المرتزقة يلجأون إلى هذه الطريقة التمويهية وشرعتها والتحايل على القوانين الدولية الرافضة لعمل تجار الدم والحروب في هذا المضمار حتى صار العدد لهذه الشركات يربو على الـ 100 مائة شركة أمنية.

أن سوق المرتزقة في العراق وأفغانستان إلى رواج وازدهار وليستقطب العراق وحده حالياً ما يصل إلى 20 ألف مرتزق.

لقد فضح الكاتبان الفرنسيان 'يرغولي ودلاموت' في كتابهما 'البازار الكبير' عمل هذه الشركات وحقيقتها وارتباطها بما يجري في بلاد الرافدين وسائر أنحاء العالم عبر التوجه الجديد للبتاغون الرامي إلى إنشاء مركز للمرتزقة ، تحت مسمى هذه الشركات مؤلفة من موظفين سابقين في البتاغون والمخابرات المركزية (سي أي ايه) مهمتها التدريب العسكري وغيرها من

الأعمال التي تصب في إطار تدشين عصر من جيوش الارتزاق بعيداً عن المسائلة القانونية والأخلاقية .

ان فضيحة مارك تاتشر ابن رئيسه وزراء بريطانيا السابقة هي دليل واقعي على طبيعة العقلية الإمبريالية الغربية التي ترى في الكون ساحة وفناء خلفها لمصالحها.

لقد تحول العراق إلى كنز ثمين لهؤلاء المجرمين والمطلوبين عالميا أمثال مجرمي الصرب الهاربين من المحكمة الدولية والمستترين بأسماء مزيفة ضمن حقوق شركات المرتزقة ومجرمي نظام الفصل العنصري لجنوب إفريقيا وغيرهم.

لقد عبر أيريك باليستروس مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عن قلقه إزاء جدية عمل هذه الشركات وطرقها الملتوية والمخادعة وقال (إن ما يثير قلقي هو غياب أي ضمانات لاحترام شركات الارتزاق لحقوق الإنسان وبخاصة أن هدفها في الأساس هو الحصول على المال فقط إضافة إلى تعامل تلك الشركات مع المآسي الإنسانية بمنطق المقولة (14) الأهرام 2004/5/10 بجى غنام رسالة جنوب إفريقيا.

إن هذه المشكلة العالمية كانت ولم تزال وصمة عار في جبين دعاة الشرعية والمبادئ الأخلاقية السامية وتحديدًا دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان والذين مارسوا باسمها كل فجائعتهم ومآسيهم ضد الشعوب في مجازر جماعية وجرائم إنسانية يندى لها الجبين ، مستخدمين في سبيل أهدافهم الإمبريالية كل المحرمات الدولية والتي نصت على حرمتها مبادئ الأمم المتحدة وكل الشرائع السماوية والوضعية حتى يتسنى لهم فرض مخططات الهيمنة والنهب والسلب لثروات الأمم والشعوب، في سادية غاية في الابتذال واضعين شرعه الأمم المتحدة تحت جنازير دباباتهم وبصاطير مرتزقتهم من عتاوله المجرمين النازيين الفاشيين وتدمير أواصر السلام العالمي والأمن الدوليين وتعريضهما للخطر.

الإرهاب المصطنع

إن الإرهاب المصطنع والذي فرضته أدبيات المحافظين الجدد لم يكن في يوم من الأيام سوى عباءة وغطاء تختفي تحته أطماع الهيمنة والنهب والسلب لثروات العالم وتحديداً العالم العربي والإسلامي، وأهمها النفط السلعة الإستراتيجية بعد أن تبين لهم حجم المشكلة التي يعيشونها في ظل استنفادهم للاحتياطيات النفطية واعتمادهم على نفط الشرق الأوسط .

إن الإرهاب المفقوت والذي اختلط مفهومه مع مفهوم المقاومة عمداً ومشروعيتها في حق الشعوب المستعمرة استخدام كافة الوسائل المتاحة لديها لتقرير حق المصير والحرية والاستقلال وكما هو منصوص عليه في موانئق الأمم المتحدة وضمنته هذه الشرعة الأمميه واصبح في عرف الإمبريالية الأنجلو سكسونية إرهاباً يستوجب التنديد والاستئصال ، ما دام يتعارض والمصالح الأمريكية والغربية والتي وضعت مفاهيم ومعايير خاصة بها لمكافحة هذه الأفة، التي تهدد هذه المصالح ومشروعيتها وهذا بدوره يطرح تساؤلاً حول مفهوم الإرهاب بغية تحقيق مصالح وأهداف هذه السياسية ، والتي يجب ان يفصل فيها بين الإرهاب بمفهومه المفقوت والمقاومة بشرعيتها وأحققتها في الدعم والإسناد.

فالإرهاب والذي تستخدم فيه الجماعات والأفراد وسائل عنيفة بقصد التهويل والإكراه والإجبار من خلال هذه الوسائل العنيفة على تحقيق وسائل سياسية وأيدولوجية والترويج لها لتحقيق هذه الأهداف كان ولم يزل التهديد الأخطر الذي تعيد صياغته القوى الكبرى لتحقيق أهدافها من خلال تأليب الرأي العام العالمي على هذه الأفعال التي تستوجب رد فعل معاكس يأخذ في أبعاده الغزو والاستئصال وفق مفاهيم إمبريالية ترى ضرورة تأكيد حضورها على المسرح واستعمار هذه الشعوب التي تفرخ ما يسمى الإرهاب العالمي.

إن أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 التي فاجأت العالم جاءت وفق هذا الإطار الذي سعى فيه المخطط الإستراتيجي الأمريكي لتنفيذ رؤاه العالمية بعد انهيار الحرب الباردة والسيطرة على منابع النفط والحيلولة دون تشكل أي قوى عالمية مستقبلية تتمكن من مواجهة الإمبريالية الانجلو سكسونية ومضاهاتها في الحضور على المسرح الدولي، فالحرب على الإرهاب والتي أخذت منحى مغايراً لشرعة الأمم المتحدة أعطت للهيمنة الأمريكية أبعاداً إستراتيجية كانت وليدة اللحظة الحاسمة في التاريخ البشري، وهي تعيد تشكيل لعبة الأمم وفق إيديولوجيا العولمة التي وضعت مشروعها الاستعماري هذا موضع التنفيذ مدعماً بوسائل عسكرية وبناء إمبراطوري مترامي الأطراف دشتت القواعد العسكرية في أرجاء المعمورة والتي أصبحت سمه هذا البناء.

كان الإرهاب الدولي وتحديدا الإسلامي منه محور العملية وحجر الزاوية في هذه الإستراتيجية عبر سيل من الأعمال التي تهدد بقاء البناء الإمبراطوري الإمبريالي، مما يستوجب ردة فعل مباشرة تأخذ شكل غزوات عسكرية من أفغانستان حتى العراق وإعادة تأهيل الجيوش الأمريكية التي ما عادت تجد لها على المسرح الأوروبي عمل أو وظيفة ولتأخذ اتجاهها مغايراً لوجودها الذي أصبح بلا معنى، في الساحة الأوروبية إلى منطقة الشرق الأوسط ولتحتل المنطقة جزءاً من أعباء الإمبراطورية الإمبريالية، في توجهاتها المستقبلية فكان محور الإرهاب المصطنع والذي فرضته السياسات الاحتوائية والاستعراضية ينمو باتجاه التجذر في مناطق يعينها بأخذه أبعاده الصحيحة في التعبير عن الرفض المطلق لهذه السياسات بمجملها والقاصرة التي ترى في دعم المشروع الصهيوني في المنطقة العربية، ركيزة أساسية من أساسيات هذه الإمبريالية الفوقية والتي تسعى لإعادة حقب استعمارية عفى عليها الزمن وبألوان متعدد منها الغزو العسكري السياسي والاقتصادي.

أعدت النخب الإستراتيجية الأمريكية خططها للتحرك ضمن سياسات ثابتة أخذها بعينها حجم التحديات التي تواجهها هذه المشاريع التي تفتقد للشرعية الدولية ، بعد تغييب هذه الشرعة ووضعها في سلة المصالح الأمريكية وذلك بالسيطرة التامة على المنطقة الممتدة من كوسوفو غربا حتى أذربيجان غربا، كي تتحكم بإمدادات الطاقة العالمية بالإضافة للأهمية الإستراتيجية التي تكتسبها المنطقة الممتدة فيما بين هاتي النقطتين ومنع الاتصال الإستراتيجي فيما بين الاوراسيا والشرق الوسط والصين ومحاصرتها.

جاء توظيف أحداث الحادي عشر من أيلول لخدمة هذه الإستراتيجيات والأهداف ولتكون الحرب على الإرهاب خدمة لأهداف هذه الإمبريالية وحجر الركن ومحور السياسات المستقبلية عبر برجة هذه السياسات إلى أحداث الحرية وعسكرية، مدعومة بحق من خلالها للولايات المتحدة توجيه الضربات الاستباقية والوقائية في آن معاً والتي وجدت الولايات المتحدة ضالتها المشوذة فيه بقيام تنظيم القاعدة بهذا العمل الإرهاب والذي يصب في خدمة مجمل هذه القضايا والأهداف والطروحات.

لقد أدت هذه الأحداث إلى بناء تحالف دولي لحصار هذه الظاهرة المصطنعة والتي بنيت في جبال التورا بورا بأفغانستان، والزج بالشباب العربي والمسلم في اتونها تلبية لاحتياجات المرحلة الإمبريالية المقبلة والتي أعادت صياغة العلاقات الدولية وفق أجندة المحافظين الجدد ورؤاهم للعالم والقرن الأمريكي الحادي والعشرين ، ووضع العالم برمته أمام أضخم معادلة ابتزاز ومساومة في التاريخ الإنساني وهو يعني في النهاية إما مع أمريكا أو مع الإرهاب.

لقد أدى انهيار الحرب الباردة إلى تداعي التوازنات الدولية وبروز مستجدات رسمت الملامح الإستراتيجية للمرحلة الحالية والقادمة في هذه العلاقات والتي بنيت على اساس هذه الحملة المسعورة في ما يسمى بالحرب الدولية على الإرهاب، والتي كانت آسيا ميدانها والشرق الأوسط وبالتحديد العالم العربي نقطة الارتكاز فيها والعصف والتي تستوجب حربا طويلة كما جاء في خطاب بوش بعد أحداث الحادي عشر من أيلول قد تستمر لعقود، مما يرشح المنطقة والعالم برمته لسيناريوهات وأحداث غير محتملة في المرحلة المقبلة وخصوصا ان الاتحاد السوفياتي سابقاً كان قطب التوازن الدولي عبر الثنائية القطبية سابقا .

برزت على أثر انهياره قوى إقليمية ودولية سياسية واقتصادية مرشحة لأن تنافس أمريكا على منطقة الباسفيك، وهي الصين والهند وروسيا واليابان وأن آسيا ستكون مركز الجذب الاقتصادي المستقبلي المائل على الساحة الاقتصادية الدولية.

ولأن التحدي المائل الذي واجهته الولايات المتحدة بعد هذه الأحداث لأمنها القومي والكامن أساسا في الدفاع عن المدن الأمريكية وأراضي الدول الحليفة والصديقة، وقواعد القوات الأمريكية في الخارج وتأمين القدرات العملية والأمنية اللوجستية مما استدعى الأمر إرسال هذه القوات إلى مسافات بعيدة لقتال الإرهاب المزعوم، والذي يرفض مفجروه جملة وتفصيلا إستراتيجيات الهيمنة الإمبريالية وتحديدأ بعد إقرار صياغات جديدة على المسرح الدولي، تمثلت بنشر الدرع الصاروخية والتي رأت فيها بعض القوى تهديداً مباشراً لأمنها الحيوي مثل روسيا والصين.

لقد مثل تحدي الحرب غير المتوازنة أكبر عملية تحدي لصانع القرار الإستراتيجي الأمريكي وهو استعمال العدو طاقة الحرب النفسية عبر ضربات خاطفة واسعة تتمثل بقوة الصدمة والرعب ولكي يربك خصمه عبر وسائل وتكتيكات غير تقليدية تشتت من قواه وقدراته على معالجة هذه الآثار النفسية السياسية والإستراتيجية ، وهذا ما مثلته أحداث الحادي عشر من أيلول والتي سعت بدورها الإدارة الأمريكية لتعظيم خطر هذه الحرب المجددة والتي تلف الكره الأرضية بمجملها وتهدد الأمن والسلم الدوليين وتريع الشعب الأمريكي وإعداده للتضحيات الجسام اللاحقة والتي ترتب على هذا النوع من الحروب الاستباقية والوقائية التي تهدف لاستئصال الإرهابيين ومن يدعمهم .

ورغم اختلاف المصطلحات والمفاهيم التي تتناولها النخب الأمريكية ومراكز البحث الإستراتيجية، إلا أنها تصب في النهاية في خاتمة الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة والإمبريالية الانجلو سكسونية والتي ترى في أجندتها هذه المصاغة بعناية للقرن الواحد والعشرين والذي سيكون قرناً أمريكياً بامتياز، أحد دعائم التفوق النوعي والمبدئي في المسرح الدولي للمحافظة على هذه الأحادية القطبية دون منازع سيما وأن الساحة الدولية مليئة بالتحديات المهمة لهذه الهيمنة وتحديدأ على الصعد الاقتصادية والإستراتيجية ، مما يتطلب المزيد من المثابرة في فرض هذه السياسات عبر وسائل نشر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والخطاب الأجوف، الذي تردده آلة الدعاية الانجلو أمريكية وهي تعيد تأكيد اصطفااف العالم إلى عالم خير وعالم شر ومن ليس معنا فهو ضدننا.

لقد جاء استخدام هذه الورقة في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول كأسلوب ضاغط في فرض وجه النظر الأحادية ليعيد خلط الأوراق من جديد

على المسرح الدولي ويدخل العالم برمته مرحلة من التعقيد والابتزاز قل أن نجد لها نظيراً في التاريخ الإنساني، والتي أفضت بدورها لزيادة حجم التحديات المفروضة إزاء هذه السياسات والتي أدخلت العالم برمته نحو الكثير من التعقيد.

سباق التسلح ومصانع السلاح

في الساعة السادسة من مساء يوم 17 يناير 1961 (بتوقيت واشنطن) وجه الرئيس الأمريكي أيزنهاور إلى الشعب الأمريكي ما أسماه خطاب الوداع بقوله بعد ثلاثة أيام من الآن وبعد نصف قرن قضيته في الخدمة العامة للامة الأمريكية سوف أقوم بتسليم مسؤولياتي لمنصبي كرئيس للجمهورية الأمريكية ، للذي وقع عليه اختياركم جون كيندي' واني من مسؤولياتي التاريخية وبحكم خبرتي التي قضيتها في مضمار الخدمة فرضت علينا وخصوصا في هذا الصراع العالمي والذي نخوضه ضد عقائد دولية معادية للقيم الأمريكية تحديات تعترى توجهاتنا المستقبلية كقوة عالمية، وسوف نتعرض لأزمات صغيرة وكبيرة لكني أريد أن أحذر من غواية التوصل إلى حلول متسعة واستعراضية للقوة فتلك غواية مكلفة لنا ولا نستطيع ببساطة من إيجاد حلول سحرية لأي مشكلة من المشاكل.

" وإن دورنا في حفظ السلام العالمي طرأت عليه بحكم مسؤولياتنا الأخلاقية زيادة غير مسبوقه في صناعة السلاح فقد اضطررنا إلى التوسع في صناعة السلاح فاق كل الحدود، حتى أننا نملك الآن جيشا قوامه ثلاثة ملايين وعلى أن أقول صراحة أن هناك الآن مجموعة صناعية عسكرية مالية سياسية وفكرية تمارس نفوذا غير مسبوق في التجربة الأمريكية، ومع أننا نتفهم الظروف التي أدت إلى نشأة هذه المجموعة فإننا نخدر من وصول هذه المجموعة إلى موقع القرار والتأثير المعنوي السياسي والعملي ، لأن ذلك خطر شديد على المجتمع الأمريكي قبل أن يكون خطرا على غيره وأود أن الفت النظر إلى أنه إذا وقع القرار الأمريكي رهينة لمثل هذا المجتمع الصناعي العسكري فإن الخطر سوف يصيب حرياتنا وممارساتنا الديمقراطية ، كما أنه قد يصل إلى حيث يملك حجب

الحقائق عن المواطنين الأمريكيين والخلط ما بين أمن الشعب الأمريكي وحياته وبين أهداف أطراف هذا المجتمع ومصالحه؟

ومن سوء الحظ ان الثورة التكنولوجية التي تتدفق نتائجها على عالمنا اليوم تساعد أطراف هذا المجمع الخطر وتزيد من قدراتهم وتمكنهم من السيطرة على برامج الإدارة ومخصصات إنفاقها خصوصا ان قوة أموالهم توفر لهم تأثيرا فادح التكاليف على مؤسسات الفكر والعلم وأهدافها المستقبلية.

بهذا الخطاب التراجيدي والذي يحمل في طياته عنوان مرحلة من أدق المراحل خطورة سواء أكان على المستوى الأمريكي أم العالمي لبيان الواقع الذي تفرضه ثلاثية المال والسلاح والسياسة وكأحد أهم دعائم المواجهة الحاصلة في كافة أرجاء المعمورة ، بعد أن تسنى لصناع الدمار والموت تحقيق أهدافهم في وضع الأطر المنهجية لمجريات العديد من الأحداث التاريخية، والتي خلفت ورائها أزمات دولية كبرى كادت ان تعصف، بالأمن والاستقرار الدوليين في القرن العشرين فصناعة السلاح وأقطاب هذه الصناعة والذين مارسوا عبر الرأسمالية الانجلو سكسونية أسوء الأعيهم ، لاستمرار الحروب العالمية والإقليمية والمحلية في محاولة منهم لنهب المزيد من الخيرات العالمية وتدمير التوافق الإنساني ، عبر هذه الثلاثية التي وضعت أيديولوجياتها من منطلقات فكرة افتراضية تتبنى أطروحات نهاية التاريخ وصياغة العالم وفق هذه القوالب الإيديولوجية ، والتي ترى في الكون ساحة لألعابها البهلوانية وتسير وفق هذه الأجندات وتحت وطأة تفجير النزاعات الدامية المكلفة والتي يبتز فيها العالم برمته منذ عصور سحيقة.

لقد فرض علينا عصر الثورة الصناعية وصناعة الديناميت وثورة الذرة تحديات هائلة حين أصبحت مجمل الميزانيات العالمية وتحديدًا لدى القوى

الكبرى جل إنتاجها القومي وإيراداته في سبيل تعزيز الإنفاق العسكري في سياق محمول وتكريس هائل وغير مسبوق للسلح التقليدي أم الغير تقليدي، مما يضع الكون برمته أمام تحديات الفناء التي ترتسم صورها في إطار هذه المنهجيات والإستراتيجيات والتي وجهت هذا الناتج القومي لتعزيز قدراتها الدفاعية والهجومية عبر تشكيل هذه المجاميع الصناعية العسكرية الكبرى، والتي مارس أساطينها وأربابها عبر وسائل الضغط لديهم الهائلة أبشع صيغ الابتزاز والانحطاط الإنساني حين وضعت مجمل هذه الميزانيات أرقامها في خدمة هذه الطغمة، والتي وضعت معايير الحروب الحالية والمستقبلية وفق أهدافها التدميرية المبرجة وتغيب التنمية البشرية والنماء الإنساني عن إستراتيجياتها المقعمة بالسوداوية والتي تعيش على التدمير والتفجير لكافة أركان التوتر في كافة أرجاء المعمورة.

ففي حقبة الحرب الباردة التي امتدت من سنة 1947-1989 وتميزت بالمواجهة فيما بين الشرق والغرب، ارتفع الإنفاق العسكري العالمي وبسرعة بلغت مستوى عاليا غير مسبوق في التاريخ واستخدمت لزيادة الإنفاق العسكري الدفاعي بعد الحرب العالمية الثانية موارد اقتصادية هائلة ، فاقت ما استخدم من قبلها فمثلا خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين كان مستوى الإنفاق العسكري العالمي أعلى مما كان عليه في الفترة 1925-1938 بعشرة أضعاف وبحلول نهاية الحرب الباردة بلغت نسبة ما أنفقته الولايات المتحدة 26 بالمئة و20 في المئة على التوالي من مجموع الإنفاق العالمي العسكري(15).

وخلال العقد الأول الذي تلا الحرب الباردة انخفض الإنفاق العسكري في أوروبا الغربية وكان الانحفاظ بسنة 14 بالمئة والاتحاد السوفياتي السابق ودولة إلى 6 بالمئة من الإنفاق وفي إفريقيا 28 بالمئة والأمريكين (30 بالمئة) بينما استمر

الإنفاق العسكري في الارتفاع في آسيا (27) بالمئة والشرق الأوسط (17) بالمئة(16).

ثم سجلت الهجمات على الولايات المتحدة في أيلول 2001 نقطة انعطاف بارزة في البنية الأمنية الدولية والتي أدت بدورها إلى احتلال العراق وأفغانستان وعن ازدياد انفاق الولايات المتحدة العسكري حتى أصبح انفاق العالم العسكري من سنة 2001-2005 بنسبة 25 بالمئة بالأسعار الحقيقية كانت خصّة الولايات المتحدة 48 بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي وهذا ناتج عن زيادة أعباء الحرب العالمية على الإرهاب (17).

ويقدر الانفاق العسكري العالمي في سنة 2005 بـ 1001 مليار دولار بأسعار (2003) اثنائية وأسعار الصرف فيها 1 و1118 مليار دولار بسعر الدولار الحالي وهذا يمثل 2.5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في العالم.

كانت قيمة مبيعات الأسلحة للشركات المئة الأولى بحسب تصنيف 'سييري'-المنتجة للأسلحة في العالم (باستثناء الصين) في سنة 2004 قد بلغت 268 مليار دولار انظر الجدول رقم (9-1) ص (578) كتاب سييري 2006 .

وقد شكلت الشركات في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية القسم الأعظم من هذا المبلغ، فمن إجمالي مبيعات الأسلحة للشركات المئة الأولى شكلت 40 شركة أمريكية نسبة 63.3 بالمئة وشكلت شركات اوروبيه غربية نسبة 36 بالمئة وشكلت 4 شركات روسية 1.2 بالمئة من إجمالي القيمة (18) نفس المصدر.

ويمكن تقسيم الاتجاهات في الإنفاق العسكري العالمي على فترتين رئيسيتين في حقبة ما بعد الحرب الباردة وهو انحدار ملحوظ من ذروة الحرب

الباردة سنة 1987 ثم بلوغ القاع سنة 1998 تقريبا وارتفاع في الفترة 1998-2005 ، فقد تجاوز الإنفاق العسكري العالمي (بالأسعار الحقيقية) سنة 2005 ذروة الإنفاق خلال الحرب الباردة وكانت الولايات المتحدة والتي أصبحت القوى الرئيسية المهيمنة في العالم المساهمة الأهم في الاتجاه التصاعدي للإنفاق العسكري العالمي وكانت الأعلى في هذا الاتجاه التصاعدي، نظرا للأعباء التي طرحتها التحديات العسكرية والأمنية الطارئة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول مما زاد من حدة الضغوطات في ميزانيات المدفوعات لهذه الدولة الكبرى وبصورة مذهلة، أبرزت من خلالها قدرة الشركات المنتجة للأسلحة على فرض رؤاها وشروطها السياسية ووفق ما تمليه مصالحها الإمبريالية الساعية لتوفير أجواء المواجهة في العديد من البؤر الساخنة في كافة أنحاء العالم، وهذا بدوره يفرض زيادة في الإنفاق الدفاعي العسكري مما يساهم في زيادة حدة الإنتاج لتلبية الطلبات المتزايدة على الأنظمة الدفاعية.

ان سباق التسلح الذي واکب التغيرات الدولية في أعقاب حربين عالميتين مدمرتين ساهم في زيادة حدة المنافسة، بين الشركات المدفوعة بزيادة وتيرة الإنتاج ووفق سياسات دفاعية ترمي لزيادة حصصها في السوق العالمية المتنامية، وفي مسعى منها لخلق الظروف الدولية المواتية لاستمرارية إنتاجها المتزايد تدفعها المصالح الإستراتيجية للقوى العظمى المنتصرة، والتي خرجت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لترسم مسار الوضع الدولي وتديره وفق أجندات هذه الشركات والتي برزت كلاعب رئيس إضافة للقوى الأخرى في الاقتصاد العالمي.

فمنذ ان تم اختراع الديناميت على يد نوبل صاحب الجائزة الشهيرة لم يزل العالم يدفع فاتورة هذه الثورة التي ساهمت في تغيير الموازين الإستراتيجية

العالمية ، وبعد ان تسنى لهذا السويدي فرض عصر الدمار الشامل من خلال هذا الاختراع الذي توجب على أثره تفجير ثورة صناعية عسكرية ساعدت في تغيير وجه العالم وتحديدا القوى الأوروبية وإثراء صناعة المخترعات العسكرية، والتي وسعت من النشاط العسكري وتطورت حتى وصلت إلى ما وصلت عليه الان عبر سلسلة زمنية مترامية رسمت فيها أجيال وأجيال من هذه الصناعات وجه العالم الحالي حتى أصبحت سياسات الحد من سياق التسليح الذي قوض دعائم إمبراطوريات وانهى وجودها إلى الأبد، سمة العقود التالية لعصر الاختراعات العسكرية المتقدمه ومنها اسلحة الدمار الشامل سواء النووي منها او الكيماوي او البيولوجيه، وليصل العالم برمته الى عتبة كارته وجوديه في ظل تنامي تهديدات الساح النزوي الحاليه والتي تفرض وقائتها سياسات غامضه هادفه لخلق عالم تسكنه الفوضى والانهيال بعد ان تداعت كل جدر التوازنات الهشه التي حكمت مرحلة ما بعد الحربين العالميتين والحرب الباردة

لقد جاءت سياسات الحد من التسليح لتحرير العوائد الماديه المقرره للتنمي وإعادة توجيهها وفق ما تقتضيه الحاجات الانسانيه في دول العالم النامي، بعد ان اصبح العالم يعيش مرحلة تدوير عوائد البترودولار عبر العديد من الصناعات العسكريه والتي ترمي لزيادة الانتاج العسكري والذي يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للدول المنتجه، عبر زيادة فرص العمل والتخفيف من حدة البطاله لديها وتكون منطقة الشرق الاوسط هي الاوفر حظا من نصيب هذا الاستهلاك للمنتج العسكري التقليدي والذي يساهم في زيادة الاعباء الماديه على ميزانيات هذه الدول، في ظل سعيها الدؤوب لزيادة حجم المخصصات الماليه وبناء انظمه عسكريه دفاعيه وامنيه اوجدتها ظروف الحرب على الارهاب والتي تشنها القوة الاعظم والحلف المنضوي تحت لوائها .

الجدول رقم (1)

الإنفاق العسكري بحسب البلد كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

بين 1996 و2004 للقوى النووية

| 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | البلد |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|----------------------------|
| 4.0 | 3.8 | 3.4 | 3.1 | 3.1 | 3.0 | 3.1 | 3.3 | 3.5 | الولايات المتحدة الأمريكية |
| (2.4) | (2.3) | (2.3) | (2.2) | (2.0) | (2.0) | (1.9) | (1.7) | (1.8) | الصين |
| 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 0.9 | 0.9 | اليابان |
| 3.0 | 2.8 | 2.9 | 3.0 | 3.1 | 3.1 | 2.8 | 2.7 | 2.6 | الهند |
| 3.4 | 3.8 | 3.9 | 3.9 | 3.7 | 3.9 | 4.8 | 4.9 | 5.1 | باكستان |
| 2.6 | 2.6 | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 2.7 | 2.7 | 2.9 | 2.9 | فرنسا |
| (3.9) | (4.3) | (4.3) | (4.1) | (3.7) | (3.4) | (3.3) | (4.5) | (4.1) | روسيا |
| 2.8 | 2.7 | 2.5 | 2.4 | 2.4 | 2.5 | 2.6 | 2.7 | 2.9 | المملكة المتحدة |
| 8.7 | 8.9 | 9.6 | 8.5 | 8.4 | 8.7 | 8.7 | 8.8 | 9.0 | إسرائيل |

عن كتاب سيبري 2006م

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ص 521.

الجدول رقم (2)

بين القوى النووية العالمية بحسب الرؤوس النووية المنشورة كانون ثاني / يناير
2006.

| البلد | الرؤوس النووية الإستراتيجية | الرؤوس النووية الغير إستراتيجية | العدد الإجمالي للرؤوس النووية |
|-------------------------------|--------------------------------|------------------------------------|----------------------------------|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 5021 | 500 | 5521 ب |
| روسيا | 3352 | 2339 | 5682 ج |
| المملكة المتحدة | 185 د | - | 185 |
| فرنسا | 348 | - | 348 |
| الصين | -130 | ؟ | -130 |
| الهند | - | - | 50 |
| باكستان | - | - | -60 |
| إسرائيل | - | - | 200-100 |
| المجموع | | | ~12100 |

ملاحظات

أ. زعمت كوريا الشمالية في سنة 2005 انها طورت أسلحة نووية رغم انه
ليس هناك معلومات علنية للتحقق من هذا الزعم.

ب. يحتوي المخزون الإجمالي الأمريكي بما فيه الرؤوس الاحتياطية على حوالي
(10000) رأس نووي وإلى ذلك هناك 5000 قلب بلوتونيوم (نويات)
مخزونة كاحتياطي إستراتيجي بينما تشكل 7000 نواه أخرى معظم الـ 34

طنا من البلوتونيوم الصالحة لصنع أسلحة والمعلنة فائضا عن الحاجات العسكرية.

ج. يحتوي المخزون الإجمالي الروسي على 16000 رأس نووي تقريبا منها نحو 10000 رأس مخزون أو ينتظر التفكيك.

د. لبعض الرؤوس النووية الموجودة في الغواصات الإستراتيجية البريطانية مهمات شبه إستراتيجية .

هـ. وجود رؤوس نووية صينية عملياتية غير إستراتيجية ليس مؤكدة.

عن كتاب سيبري معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي 2006 الصادر عن مركز دراسات الرحدة العربية ص 939.

أهمية الأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين -

شكلت الأسلحة النووية في النصف الثاني من القرن العشرين عامل الحسم الرئيسي في ما يسمى بالردع والردع المتبادل فيما بين القوى النووية لما لها من تأثيرات جوهرية ، على مجمل الصراعات الدولية أثناء الحرب الباردة سواء المباشرة أو الغير مباشرة ولما لهذه الأسلحة من قدرة تدميرية هائلة لا يتصورها العقل البشري .

هذه الأسلحة التي استخدمت في بداية تصنيعها من قبل الولايات المتحدة ضد اليابان عام 1945 وساهمت في إنهاء الحرب العالمية الثانية بشكل حاسم مما حدى بدول العالم ، من أن تولي هذا النوع من الأسلحة اهتماما الأكبر في عالم تعصف به الاضطرابات السياسية والحروب الدولية في عمليات بنائها التسليحي وتحديدا الكبرى منها، فانظمت إلى الولايات المتحدة كل من

روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا لتشكيل دول النادي النووي ولتتبعها لاحقا كل من الهند والباكستان.

لقد تصاعدت حدة سباق التسلح في عصر الحرب الباردة وتحديدًا بين القوتين العظميين فاستنادا إلى مفاهيم مثل التوازن أو التعادل أو الأمن المتكافي وآليات معقدة للضربتين الأولى والثانية، تم تكديس آلاف الأسلحة النووية في إطار عمليات فعل وردة فعل تمثل جوهر هذا السياق بهدف تحقيق التوازن العسكري على مستويات أعلى، وهو ما كان يولد شكوكا حول سلوك كل قوة من هاتين القوتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في وصولها إلى وضع تفوق وامتلاك القدرة على توجيه الضربة الأولى في إطار هذا السعي المحموم نحو تثبيت ربح الأفضلية في اندخارات الهجومية الإستراتيجية والدفاعية منها.

لقد كانت احتمالات نشوب الحرب النووية وشبهها المائل للخطر الذي يهدد الجنس البشري ، ولهذا جاءت مبادرات منع نشوبها لتؤكد الحاجة إلى مشروعات ومعااهدات مختلفة لخطر اندلاع شرارتها الأولى في أعقاب وصول المواجهة ما بين القطبين إلى شفير الهاوية أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، والتي كانت حقا من اخطر اللحظات التي عاشها الجنس البشري وتحديدًا أوروبا والغرب عموما، والتي تفجرت في تشرين الأول عام 1962 وأن فتى (اسمه فاسيلي ارخيوف) الضابط في سلاح الغواصات السوفياتي الذي عرقل امرا صدر إليه بإطلاق طوربيدات نووية في 7 تشرين الثاني من نفس العام حين كانت الغواصات السوفياتية تتعرض للهجوم من جانب المدمرات الأمريكية، لقد جاء تحذير الرئيس الأمريكي السابق ايزنهاور من أن حربا كبرى من شأنها ان تقضي على نصف الكرة الشمالي ليضيف بعدا آخر لهذا التهديد الذي تتعرض له البشرية، بالإضافة للإخطار المترتبة على انتشار أسلحة الدمار

الشامل سواء الكيماوية أم البيولوجية على اعتبار ان هذه الأسلحة هي أيضا اشد فتكا وتدميرا للحياة من الأسلحة التقليدية التي زادت معدلات إنتاجها ، وتطورت تقنيات تصنيعها وارتفعت قدراتها التدميرية ولتدخل في عصر إنتاج واستخدام الأسلحة الذكية.

لقد ولج العالم عصر الفناء المصطنع الذي كرسه يد الإنسان وجوهره نحو الهيمنة والسيطرة وفرض إيديولوجيات استهلاكية اهلالية قائمة على الرؤى الشيوقراطية والانتلجنسيا المتصارعة والتي صبغت وجه القرن العشرين في فترة الحرب الباردة، التي خاضتها الشعوب نيابة عن الإمبراطوريتين المتصارعتين آنذاك ومن اجل مصالحها وعقائدها الصراعية ورؤاها وتصوراتها للأوضاع العالمية والدولية، إلى أن آلت الأسر إلى انتشار منهج الرأسمالية الاستكاريه المدججة بأنياب نووية وترسانة تدميرية غاية في الرعب.

لقد تعددت مقترحات التعامل مع مشكلة الانتشار النووي في اطار السعي الحثيث لمنع الانزلاق نحو الهاوية يوم لقيامه وظهرت مفاهيم ما يسمى إدارة الانتشار ومكافحة الانتشار counter proliferation وذلك بفضل العديد من الاتفاقيات والإجراءات، التي حاولت ضبط الوضع المرعب لهذا الانتشار وصياغته على شكل معاهدة دولية تفرضها القوى الكبرى عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، بينها إقامة (NWFZS) مناطق خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا ومنطقة القطب الجنوبي وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادي ، في ظل اعتياد القوتين العظميتين على نشر ترساناتهما النووية في قواعد ومنشآت عسكرية على أراضي الدول الأخرى مع استخدام أعالي البحار الفضاء الجوي الدولي عبر سفنهما وطائراتهما التي تحمل على متنها أسلحة نووية، ورسو بعض تلك السفن والطائرات في موانئ الدول

الأخرى أو مطاراتها وفقا لتقديرات عام 1991 كان ثمة ما يقارب (5400) سلاح نووي استراتيجي وتكتيكي تقع ضمن دائرة عدم التأكيد أو النفي بشأن مكان وجودها، لقد كانت البرامج النووية السرية هي الأسلوب الرئيس الذي اعتمدته دول مثل إسرائيل والهند والباكستان وكوريا الشمالية للالتحاق بالنادي النووي ووضعت إستراتيجياتها الخاصة بها ووفق ما تلميه عليها مصالحها الوطنية من خلال السوق السوداء، والتي برزت كتحديد رئيس وتحديد في أعقاب العام 1991 حيث ساد الاعتقاد لدى الخبراء بأن ضبط الانتشار النووي أصبح مسألة في غاية التعقيد، ويجب على العالم التعايش مع قوى نووية ستظهر على السطح لاحقا بسبب الفلتان الذي شهده سوق السلاح السوداء وتحديد الانوية منها.

ان الأسلحة النووية بحكم قدرتها التدميرية والذي استقر لدى الخبراء بالشأن النووي وتحديد العسكري منه، هي أنها غير قابلة للاستعمال بعد التجربة التي قادتها الولايات المتحدة على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين وما أسفرت عنه من دمار هائل وقبل ان يدخل سياق التسليح الفعلي لاقتنائها، أي الأسلحة النووية اخطر مراحل الحرب الباردة سواء استعملت هجوميا أم دفاعيا وأن الردع والردع المتبادل هو السياسة الفعالة التي برمجتها رؤى الخبراء الاستراتيجيون، وبقيت هذه السياسة الفعالة عامل توازن في تثبيت الوضع الدولي الناشئ عن امتلاك المنظومة الاستراتيجية الهامة الى ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، ودخول الوضع الدولي مرحلة الأحادية القطبية والإمبريالية الانجلو سكسونية التي شكلت عامود هذه الهيمنة.

إلى ان جاءت وثيقة البتاغون تحت عنوان ((قواعد العمليات النووية في النصف من مارس 2005 تتناول تفاصيل ومبادئ السياسة الفورية الأمريكية

الجديدة في المرحلة القادمة وكيفية تطبيقها ضد أعداء الولايات المتحدة وتعد امتدادا عمليا لوثيقة (مراجعة الوضع النووي) التي أصدرتها الولايات المتحدة عام 2002، التي تمثل الإطار الأعم والاشمل للسياسة النووية الأمريكية المستقبلية والتي حددت إمكانية استخدام السلاح النووي ضد عدد من الدول والجماعات الإرهابية .

لقد تناولت الوثيقتان الدعوة لتطوير أسلحة نووية صغيرة ذات الضرر النووي المحدود والقدرة العالية على اختراق المخابى والتحصينات تحت الأرض ومهاجمة أماكن ومخازن الكيماوية والبيولوجية وتدميرها كما تضمنت هاتين الوثيقتين عدة سيناريوهات قد تستدعي استخدام السلاح النووي مثل تصاعد حدة الصراع العربي الإسرائيلي إلى مستوى حرب شاملة، أو اندلاع حرب بين الصين وتايوان أو حدوث اعتداء من قبل كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية والذي يهدد استقرار المنطقة والمصالح الأمريكية وهذا يشير إلى تقلص القيود التي فرضت على الفكر الإستراتيجي الأمريكي بشأن الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية، من رادع فوري دفاعي إلى هجومية من دول غير نووية وأهداف لا تقترب على الإطلاق من فكرة البقاء التي ميزت مرحلة الحرب الباردة، مما يعد انقلابا إستراتيجيا نوويا حقيقيا وهذا ما أكدته الرئيس الفرنسي جاك شيراك بشأن البرنامج النووي الإيراني الذي وضع فيه أسس التفكير الإستراتيجي الغربي حيز التنفيذ الفعلي والتهديد باستخدام الأسلحة النووية الفرنسية في حق دول غير نووية.

لقد جاءت المواجهة بين الهند والباكستان عام 2003 ووصول المواجهة لحد التهديد باستخدام الأسلحة النووية ولتضع والعالم اجمع أمام مرحلة صعبة جدا، فرضتها التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية في إطار السعي لفرض

الرؤى السياسية من منطلقات القوة العسكرية وصياغة هذه العلاقات وفق اجندات السياسات الداخلية، التي انعكست على مجمل هذه الأوضاع التي يعيشها العالم برمته والذي شهدت تحولات جوهرية في أدبيات الصراع والتنافس الدولي.

إن مسألة الاستخدام الفعلي عادت لتطل برأسها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 وعودة هذا التهديد على شكل ما يسمى الإرهاب النووي وانقلاب جوهرى وحقيقي في تصور مدى جدية التهديدات كأحد مصادر التهديد الأكثر إلحاحا على الأمن الدولي، فعلى الرغم من أن الأسلحة لم تستخدم فعليا وبصورة دراماتيكية منذ عام 1945-1990 في ظل هذه الأجواء المحموة من الصراع إلا أنها بقيت المشكلة الأكثر خطرا والمهددة لمسألة الوجود البشري، وكان منع نشوب أي نزاع يؤدي لاستعمالها أكثر مهام ضبط التسلح إلحاحا.

لقد استند مفهوم الردع برمته على وضع التوازن النووي الذي كان قائما بين العملاقين القطبيين الدوليين خلال الحرب الباردة وبآلياته واتفاقياته المعقدة والتي تتيح لكل دولة منهما توجيه الضربة الثانية للطرف الآخر، حتى في حال تعرضها للضربة الأولى مما ساهم بصورة فعالة في تدعيم وتثبيت قواعد الاستخدام الفعلي التي كانت غير متصوره، في إطار الصورة المرعبة التي رسمت قواعد اللعبة الدولية وتأثير هذه القوى التدميرية وسيطرتها على الفكر الإستراتيجي ومنظريه، وبقي التحدي الحقيقي يرتبط بمدى قدرة التطوير التكنولوجي في مجال التصميم وبناء نظم أسلحة جديدة خاصة في مجالين محددين هما: تطوير أنظمة الدفاع ضد الصواريخ والأسلحة النووية التكتيكية، وأدى ظهور إستراتيجيات الدفاع النووي إلى جعل إمكان الاستخدام الفعلي مع تجنب

الرد المضاد متاحاً نظرياً ولتبدأ مفاهيم الردع والردع المضاد بالتصدع ، وهذا ما بدا واضحاً من خلال ما يسمى حرب النجوم والدرع الصاروخية التي نشرت حالياً في إطار سعي الولايات المتحدة بمواجهة الدول المارقة مثل إيران وكوريا الشمالية لصالح الهجوم النووي.

لقد أدى ظهور مبادرة الدفاع الإستراتيجي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى انهيار كامل لما بقي من إستراتيجية الردع لصالح الهجوم ، والذي ساهم بدور فعال في تعزيز انهيار الاتحاد السوفياتي في ظل العجز عن مجارات سباق التسلح والذي فاقم في تغيير التصورات الإستراتيجية والتي أعطت قدم السبق للولايات المتحدة في تشكيل سياساتها الهجومية، على ضوء ما أسنرت عنه الحالة الناشئة عن هذا الوضع والذي غير سوازين القوى لصالحها في فرض أجندتها على المسرح العالمي ، وتحديداً على القوى النووية الكبرى هذه الخطوة والتي كانت تبدو بوضوح وكأنها الدعامة الإستراتيجية للحرب الغير متماثلة والتي تحاول التعامل مع الجنون بجنون مماثل.

كانت مسألة الإرهاب النووي مطروحة ولكنها لم تكن تمثل هذه الجدية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول والتي يتصور من خلالها على ان تنظيم إرهابيا يمكن ان يمتلك القدرة على صناعة أسلحة نووية والذي دخل فيه الإرهاب النووي كأحد أنماط التهديد الإستراتيجية، والتي استوجب إعادة صياغة الأولويات النووية وبرامجها على اعتبار أنه مشكلة حقيقية ومحاولة تنظيمات إرهابية امتلاك ما يسمى القنبلة القدرة وهو جهاز يتم من خلاله نشر مادة إشعاعية في منطقة الهدف لإلحاق أضرار وإصابات بالأفراد والممتلكات والبيئة وبث الرعب بين السكان في الدولة المستهدفة.

وهنا يأتي دور السؤال الثاني هل ستواجه البشرية مصيرها المحتوم في هذه الفوضى النووية المريعة والتي أصبحت السوق السوداء فيها مفتوحة لكل من أراد التزود بتقنيات الفناء الإنساني؟

لقد جاءت التجربة الكورية الشمالية وتفجيرها لنووي ليشكل ضربة قاصمة للنظام العالمي لمنع الانتشار النووي الذي وضع أساسه قبل ما يناهز الأربعين عاماً، ولكن الذين وضعوا هذا النظام وفرضوه دولياً هم أساساً الذين يملكون أكبر تراسانات الأسلحة النووية ويعترفون بأن هذا النظام غير فعال بما فيه الكفاية، والدليل عدم تمكين هذا النظام من الوقوف في وجه الطموحات النووية الهندية والباكستانية كما أنه لم ينجح في حمل دولة مثل إسرائيل على التكتف عن ترسانتها النووية أو الإذعان للمطالبات المتكررة بضرورة انضمامها إلى الاتفاقية الدولية .

بل أن الاتفاقية تركز سياسة الاحتكار النووي ولا تؤدي إلى التخلص النهائي من الأسلحة النووية، وتزيد من فرص انعدام الاستقرار الذي مهدت له هذه الأسلحة ومن استخدامها كرادع لحفظ التوازن الدولي ومنع نشوب الحروب النووية التقليدية على حد سواء.

الرؤية المتحدة

ان حجم الصراع الذي فرضته ظروف الحرب على الإرهاب والتوسع والهيمنة بعد نهاية الحرب الباردة فرض إعادة هيكلة القوات الأمريكية لأول مرة، في إطار هذه الخطة (الرؤية المتحدة) والتي أعادت صياغة القدرات القتالية للقوات المسلحة الأمريكية وذلك بتكوين قوة مقنعة في السلم ومدمره في الحرب، متفوقة في أي شكل من أشكال الصراع، فالتكنولوجيا وتحديدا تكنولوجيا المعلومات ساهمت بشكل فعال في إعادة بناء النظم الدفاعية الهجومية لهذه القوات التي أصبح من اللازم إعادة هيكلة قدراتها وقوة متطلبات المرحلة الراهنة وبجسم الأعباء الملقاة على عاتقها، لضمان استمرارية التفوق النوعي و الكمي في عالم غير آمن ومستقر يلعب الإرهاب فيه دوراً فاعلاً ومغايراً لما كانت تعانيه من تحديات أبان حقبة الحرب الباردة.

فتكنولوجيا المعلومات ساهمت في إعطاء الولايات المتحدة ب قدرة وقدرات غير متوقعة على تغير طبيعة هذه التحديات التي تواجه القوات الأمريكية في أي حرب في إطار الهجوم الدقيق الواضح لمسرح العمليات العسكرية والتحكم والسيطرة الآلية، والتشويش ولذلك أصبح قادة كل وحدة من الوحدات العسكرية الأمريكية يمتلكون صورة شاملة ودقيقة عن ميزات المعركة وهي تعني القتال مع المزيد من الخفيه المفاجأة وتحقيق فاعلية هجوميه اكبر مع خطوره اقل على ارواح الجنود الأمريكيين.

لقد ساهمت الثورة الرقمية بدور أساس وفعال في إعادة هذه الهيكلة والتخطيط من اجل أحداث ثورة شاملة في الشؤون العسكرية تمكن القوة العظمى من تحمل مسؤولياتها ألامنيه والعسكرية، و مجابهة التحديات التي تواجهه هذه السياسة الإمبريالية والتي تحتاج إلى قوات ذات قوة تدميرية هائلة

سواء تقليدية أو غير تقليدية ، قادرة على سرعة الحركة والانجاز في أزمته قياسية ونتائج مضمونة الأهداف هذه السياسة التي ولدت نتيجة تسارع الأحداث التي زلزلت العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحاجة الى القوات التقليدية ذات الأحجام الكبيرة والتي بنيت على أساس المواجهة، فيما بين الشرق والغرب ولمواجهة قوى نووية وعسكرية فرضت تحديات إستراتيجية أمام تنامي واتساع رقعة الإمبراطورية لالمنجلو سكسونية (الولايات المتحدة الأمريكية).

ان المخاطر التي تولدت بعد انهيار الحرب الباردة وضعت الخطط العسكرية السابقة قيد المراجعة والتصحيح، فالعالم الذي كانت تحكيمه توازنات القوة والردع المتبادل ذهبت إلى غير رجعية وباتت المخاطر الأمنية تلعب دورا بارزا في السياسات الداخلية والإقليمية والدولية في ضوء تنامي تحديات الإرهاب والجريمة المنظمة، وتفاقم أثارها على المشهد الدولي والذي فرضت العولة عليه خيارها المؤثر والذي لعبت فيه دورا حاسما في زيادة حدة الفقر والبطالة، وتداعي النمو والإنتاج وزيادة معدلات الاستهلاك والتبعية بكل ما لها من تحديات داخلية وأصبحت التجارة وحريتها بالنسبة للأمريكيين مسألة أمن قومي خالصة وكذلك الأمر بالنسبة لتبييض الأموال في الخارج وسعر النفط إلى جانب تدفق اللاجئين وفساد البيئة والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان واحتكار الدواء ولصوص الكمبيوتر والتغيرات الحاصلة في المناخ (الاحتباس الحراري) ونتائجه الكارثية واللايدز مما وضع على كاهل الولايات المتحدة المزيد من المسؤوليات والتحديات في عهد العولة الذي تغيرت في عصره روح المسؤولية الجماعية والتخطيط والسياسات المركزية؟

فالانفتاح الذي تسببت به سياسات العولة فاقمت من هذه التهديدات ووضعت السياسات العسكرية والأمنية أمام تحديات جوهرية وأصبحت هذه القوة العسكرية التي تواجه هذه التحديات بحاجة إلى إعادة هيكلة وبناء يعتمد

الخفية والجهازية القتالية أساسا جوهريا في أسس بنائها لمواكبة هذه التطورات والتحديات، لقد كان التوازن مع الشيوعية هو الدافع الرئيس وراء بناء الجيوش الجراره وذات الحجم الغير مسبوق لمواجهة أعباء المرحلة التي تصارعت فيها عقائد وأيد يولوجيات، فاقمت فيه من حدة النزاع والالتفاف على العقيدتين الاشتراكية والرأسمالية في ظل صراع محموم راكم من حجم التناقضات فيما بين الشرق والغرب بعد بناء جدار برلين ومعارك النورمندي التي أوقفت المد النازي والفاشية من بلوغ أهدافهما في كل أنحاء القارة الأوروبية، ووضعت التنافس الإيديولوجي فيما بين كتلتين الشرقية والغربية في قوالب وإحلاف عسكرية مثله بـمجلف وارسو والناتو وهذا واضح بحد ذاته في أدبيات الصراع الدولي، في إطار من المفاهيم استدعت منها بناء عسكريا ضخما في كلا الجانبين ساهم في استنزاف الموارد الداخلية ووضع العالم في مواجهة مفتوحة على كافة الاحتمالات ودخلت معه البشرية عهدا لاستقطاب والانتداب في ان معا وصاغ العلاقات الدولية من منطلقات هذا الاستقطاب، المبني على الصراع والمنافسة على مناطق النفوذ والثروة واصبحت القوة العسكرية في كلا جانبي الصراع تبني قدراتها وفقا لإستراتيجيات عسكرية تقليدية (الجيوش الممتدة) التي تزيد من الأعباء المالية و النفقات الدفاعية والذي يرهق بدوره ميزانيات الدول المنظوية في هذه الأحلاف.

لقد جاء توحيد الألمانيتين وليضع السياسة الأمريكية أمام تحدي الوحدة الأوروبية التي ترى فيها منافسا ونادا إستراتيجيا في إطار سعي القارة الأوروبية لبناء قدراتها السياسية والاقتصادية، وتوحيد جهودها في أرساء دعائم هذا البناء كأحد العقبات إزاء التوجهات الأمريكية في فرض الرؤية الأحادية من منظور امريكي، لما يجري على العالمية ومن منطلق هذه المصالح الذي تفرض

تصوراتها القوة والميكانيكيات التي تبرمج تفاعلاتها في فرض النظام العالمي الجديد، والذي يسعى للتوسع الاقتصادي في الخارج وفتح العالم أمام التجارة الحرة والاستثمارات الخارجية والتي كانت شرطا لازدهار امريكا ، وهو جوهر الإستراتيجية الامبريالية الأمريكية فسياسة الاحتواء والتوسع التي أتت أكلها للشيوعية والماركسية قد شكلت الركيزة الاساس لسياسة الولايات المتحدة ضد المعسكر الشرقي، وقد وفرت الشروط الموضوعية لهذه الوحدة التي جاءت كاحد السياسات والتي ساهمت بدورها في انفراط عقد الاتحاد السوفيتي كتهديد واقعي لما يسمى بالعالم الحر طوال نصف قرن من الزمن، وهي السياسة التي ساهمت في منع اندلاع حرب عالمية ثالثة بأنياب نووية ربما تؤدي إلى هلاك النصف الغربي من الكرة الأرضية بدمها في ظل حيازة الطرفين لأسلحة الدمار الشامل التي لا يتصورها أي عقل بشري؟؟

إن إستراتيجية الرؤية المتحدة التي أملتتها ظروف ومستجدات ما بعد الحرب الباردة قد جعلت من الكرة الأرضية مكان أكثر خطورة في ظل ازدياد وتنامي خطر القوة الأمريكية وتطلعاتها الإمبراطورية والامبريالية، والتي جابهتها سياسات الرفض لهذه الإستراتيجيات الأحادية التي لا تعترف إلا بالقوة كالمصدر من مصادر أهمية السيطرة وتسعى لفرض الثقافة والحضارة الأمريكية الانجلو سكسونية ضمن مفاهيم الانفتاح واستراتيجياته البعيدة عن الواقعية و الموغلة في المثالية في ظل سياسات المحافظين الجدد؟؟

بداية التاريخ

يقول فوكوياما ان التاريخ قد انتهى عند انتصار الليبرالية الرأسمالية المتوحشة وان صراع الحضارات قد بدأ على أصول دينية عند هنتجتون من اجل فرض الإرادات وتغير الثقافات وتدمير الحضارات التي تتعارض والامبرمالية الانجلو سكسونية.

ان التاريخ الانساني مليء بالشواهد الحية على عظم تجاربه الحضارية والمعرفية في ظل التراكم المعرفي الذي وفرته هذه الثقافات عبر تاريخها الطويل المقعم بالتجارب الحية، والتي جاءت نتيجة خبرة بشرية عظمتها حجم التفاعلات التي ولدتها القوة والقدرة على التعاطي مع الآخر وإيجاد الأرضية المشتركة للعيش في إطار البناء الإنساني بعيداً عن الاستئصال منذ بدايات الخليفة حتى هذه اللحظة، المتولدة من رحم الانتصار الليبرالي الامبريالي والذي اخذ بعدا اخر باسم العولمة فكانت هذه التجارب ومضات مضيئة في البناء الإنساني ترفض الاجتثاث على وقع وهم حتمية النهاية!! التي فرضتها قوة الرجل الأبيض وعنصريته في إطار نظرية الدونية لكل ما هو مغاير لهذه الحضارة وجاء التجسيد الفوري لهذا الرفض المقعم بالتحدي من خلال انتخابات امريكا اللاتينية ونتائج افرازاتها على مستوى القارة الأمريكية والعالم، وعنف المقاومة في أفغانستان والعراق وانهيار آمال واحلام المحافظين الجديد في واحات الشرق الأوسط الكبير او الجديد وفي لبنان وتحديدا جنوبه.

ان التاريخ قد بدا للتو في ظل غياب العدل الإنساني والذي حاول دهاة العالم وحكمائه وضعه في قوالب قانونيه تأخذ صفة الشرعية في ظل توافق اممي خلق وأرسى دعائم هذا التعاون عبر توازن للقوى ساهمت في فرضه

إيديولوجيات متنافره وسعت كل منهما للقضاء على الحضارة الأخرى من خلال استنزاف طاقة وقدرات الطرف الآخر، سعى منها لاثبات نظرية البقاء للأقوى فكان انهيار الشيوعية والكتله الشرقيه ايدانا ببداية مرحلة وليس نهاية ادت إلى حتمية الانتصار فلم تزل الساحة الإنسانية تتفاعل بها تداعيات هذا الانهيار الذي شكل كابوسا عاصفا (تسونامي) وذلك من خلال اختلال موازين القوى وتولد قوى أخرى لا تحمل معها سوى مشاريع اقتصادية، وتسعى لفرض التعدية كإطار لهذه العلاقات الجبرية في مسعى منها لإنهاء حالة التفرد الذي وصل إليه العالم عبر الأحادية القطبية والعولمة التي هي منهاج وإطار عمل هذه الامبريالية الساعية لتغيير معالم التعدية الثقافيه والحضارية من خلال هذه الفرضيه التي ولدتها لحظة الخياب، الإنساني المفتحه عن المسرح السياسي العالمي.

لقد بدأت نهاية التاريخ في ظل حالة التناغم لقائمة بين المبشرين بالحثمية للانتصار والمروجين لمشاريع الإمبراطورية التي فاقت مساحتها حجم الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس بريطانيا وبدا واضحا للجميع حجم الكارثة التي ولدتها لحظة الغياب للاراده الانسانيه والتوازنات الهشه التي كانت تحكمها سياسات الرعب والرعب المتبادل في الكون قاطبه، على شكل غلاء فاحش وارتفاع في أسعار النفط والغذاء وزيادة عدد الفقراء والأغنياء بعد ان أصبح العالم ساحة مفتوحة للنهايين الجدد الذين ملكوا ناصية ومفاتيح النهب عبر كبس زر الكترونية، ولتكون الليبرالية البشعة أداة السطو على كنوز العالم في ظل حرية السوق والانفتاح وحرية تنقل الأموال، التي هي احد أدواتهم ومسرح تجاربهم البشع بحق الإنسان والإنسانية وليكون العالم برمته ساحة استهلاكية لبضاعتهم، وموردا للمواد الخام الرخيصه لألتهم الصناعية، ان الانتصار

الإنساني حتمي مهما تعاظمت قوة الطاغوت والجبروت والذي فرضته هذه الامبريالية التي افروزتها حضارة الانجلو سكسون فالعالم لن يرضى أبدا التفرد في إدارة شؤونه وصياغة مشيئة وفق مشيئة بوارجهم وأساطيلهم واضاليهم عن الديمقراطية وحقوق الإنسان التي نراها في فلسطين والصومال والعراق والبلقان، وفي كل أنحاء العالم الذين وضعت أيديهم عليها من منطلقات إستراتيجية تسعى لتثبيت فلسفتهم الموغلة في الاستبداد، عبر الكولونيالية التي مارسها المحافظون الجدد ضارين بعرض الحائط الشرعية الدولية والاممية لتغليب مصالح الإمبراطورية وبنائها على حساب الأمم والشعوب الأقوى ذات التاريخ الحضاري المجيد.

التاريخ بدأت احوالته في ظل سعي القوى الحية لصياغة شطليها من أرضية مشتركة مبنية على التعددية والقبول بالآخر بعيدا عن نزعة الهيمنة وما هي منظمة شنغهاي والتي نرى نتائج ممارستها بصورة تحدي ترفض هذه الأحادية عبر رفضها نشر الدرع الصاروخية وهاهو الاتحاد الأوروبي يشيد بنائه من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية قطبية، وهاهي اليابان تغير الدستور وتنتشر قواتها خارج حدودها وتطالب بمقعد في مجلس الأمن وما الهند التي يفترض ان تكون القوة الاقتصادية الرابعه في العام (2025) تسعى لبناء شمولي سواء اقتصادي أم عسكري يعادل حجمها وثقلها البشري والبرازيل وصعودها التنامي كل هذه القوى الانسانية الفاعله والمؤثره ستعيد قراءة المشهد الإنساني من خلال هذا التحدي المائل لتفرض ارادتها وقدرة على تغير الواقع الذي فرضته العولمة ونظرية نهاية التاريخ التي كرسست فرضية الهيمنة والاستبداد والاضطهاد في أن معا.

لقد جاء خطاب ألمانا المتعصب ليفرض أجندته على المشهد الحضاري الدولي باعتباره أس الخطاب التوجيهي الذي فرضته هذه الايدولوجيا ضد الآخر وتحديدًا الإسلامي منه باعتباره الخطر الداهم للفلسفة المادية الغربية ومشروعها للهيمنة وباعتبار ان هذا الإسلام هو عدو المستقبل بالنسبة للغرب وللنموذج العلماني الذي يشر به .

ان نظرية صراع الحضارات التي أفرزت نهاية التاريخ بجمعتها في إلغاء الآخر عبر تثبيت قيمة وثقافته من خلال عناصر القوة والهيمنة ما هي إلا صفحة من صفحات الصراع، الذي صاغته العنجهية الغربية بعد انهيار الشيوعية كايديولوجيا ومعسكر وليوضع العالم برمته وبمجملة ثقافته وحضاراته وبنائه المتراكم أصام هذه الختمية التي توبست الليبرالية انغريية الاستبدادية فالصراع سنة كونية على مدار التاريخ ولم يزل وسيبقى الأرضية المشتركة والخيار الاوحد للتفاهم بين الحضارات والمحفوف بالمخاطر، ما دامت الطروحات السليية المستندة لجدار القوة هي ذات الخطاب الاعلى وهذا يعيدنا الى المربع الأول لمسيرة البشرية الهمجية وعصر الانحطاط في إطار سعي حميم لتثبيت الوقائع واسقاطها على الواقعية والواقع ، الذي كان مثار خلاف متجدد في شتى أرجاء المعمورة وهو يرتب أولوياته بمزيد من النهب والتقدم الامبريالي على وقع البوارج والصواريخ العابرة، معلنا نهاية العالم وتاريخه لصالحه ودون ادنى اعتبار للحضارات التي صنعتها الإرادات الإنسانية قرون عدة.

ان الليبرالية التي يشر بها سادة الكون الجدد لالنجلو سكسونية المسلحة بثقافة الابارتهيد (التميز العنصري) لم تحتل بين جنباتها الثقافات المغايرة من الاقليات والجاليات التي حافظت على إطارها النوعي من الذوبان، وما المحرقه اليهودية الاالشاهد على تلك الماسي التي تراكمت تاريخيا وتم اجتثاثها في إطار

ما يسمى بالتطهير العرقي، والذي نرى معالنه من خلال مطالبة إسرائيل باعتبارها دولة يهودية صرفه وتسعى هذه الليبرالية لتغير ثقافة الآخر من خلال منهجية داروينيه تحط من اقدار الخلق عبر أصل الأنواع وتمايزها.

ان مسألة حقوق الإنسان التي كانت الغطاء لهذا التمدد الاستعماري الذي فرضته آليات الليبرالية، ليس إلا غطاء واهيا لمزيد من استنزاف الثروات وسحق الشعوب واستعبادها وفق ما يسمى آليات السوق وحريتها التي هي بالطبع للأقوياء في إطار عقيدة الجشع والطمع وتعظيم المكتنزات التي يتم فيها تغير المفاهيم والمعتقدات وإخضاع الشعوب والتي هي عدو لدود لتلك الليبرالية المتوحشة التي أرسى دعائم العولمة.

ان المسألة الثانية والتي هي مغناة الليبرالية ألاستبدانية ومعزوفتها(الديمقراطية) الشكلي وليس جوهرها التي اتخذها الغرب سلعه له ورداء للتدخل في شؤون الآخرين، والانقضااض على أوطانهم واستقلالية قرارهم ولم تكن وليدة الصدفة أو اللحظة الراهنة بل هي ناتجة من تراكم تجارب سعت الشعوب للاستفادة من تقنياتها السياسية وتطبيقها وما يتلاءم و طبيعتها الحضاريه دون املاءات.

ان التاريخ الإنساني الذي اختصرته الليبرالية هو تاريخ مشوه سعت من خلاله الليبرالية لتكون أداة قمع العالم وشعوبه وأداة تسلطيه أخذت طابعا استعماريا بأشكال عدة أبشعها الاستعمار العسكري الذي شاهدناه في أفغانستان والعراق ، وان الاحتفال بالانتصار بنهاية التجارب الإنسانية محض هراء وافتراء على حضارة ذلك الانسان والتي سعى لإيجاد صبغ توافيقية على شؤون الحكم والسياسة والاقتصاد، وعبر تصورات فلسفيه حاولت ان تضع أطرا معينه وقواسم مشتركة فيما بين الدولة بقوتها المعنوية والشعب من خلال

عقد اجتماعي أساسه العدالة يسهم فيه الفرد كجزء من كل، في وضع هذه التصور الذي يكون لبناء كامل على هذه الأرضية التي حاولت الليبرالية نفسها من خلال تعظيم قيم الحرية الفردية المطلقة المتوحشة، التي ترفض الحريات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الشعبية، وما إلى ذلك من طروحات سعى واضعوها إبراز الطابع الفردي المفرط في الحرية الغير مسؤولة على الطابع الجمعي .

لقد جاءت طروحات هنتيجتون في الحتمية الجدلية التي وصلت إليها الحضارة الغربية بأزماتها المعاصرة من خلال نظريات الصدام الحضاري مع الحضارات الأخرى، لتؤكد عمق الفجوة بين المطروح عبر الماكينة الإعلامية بخدمة الحضارة الليبرالية سواء: إكان على المستوى النظري أم العلمي والتطبيقي، وبين بقية الحضارات التي حاول منظرو ثقافة الكنتاكي وضعها في قالب دموي فوضوي ضمن التهم التي سوغت الاستتصال والاجتاث، لاثبات نظرياتهم الاستبدادية الكولنالية ضمن المشروع الذي وضعوا أطره وخطوطه العريضة الذي ينفذ بحرفيه ومهنيه تامة من خلال ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لقد بقيت صناعة التاريخ حرفة الشعوب عبر الزمن وستبقى غير محكومة بمحتميات البداية والنهاية، والتي جاءت شرطا للخروج من الأزمة التي تضرب أصقاع العالم برمته متذرعه بحجم التقدم والتطور الذي وصلت إليه بعض المناطق في المعمورة ناسية البون الشاسع بين حجم الأغنياء والأثرياء الذين يزدادون ثراء والفقراء الذين يزدادون فقرا، في ظل سياسات مؤسساتهم المالية في فرض تصوراتها للاقتصاد العالمي وعلاجها وتصحيح مسيرته عبر مؤسسات برايتون رود ضمن ثورة ما يسمى الليبرالية وثورة الأغنياء؟

وهذا ما يقودنا للتذكير بالحاجة الإنسانية لنظام امني واقتصادي يوازن بين حاجات الفقراء وشراسة الأغنياء ضمن ضوابط أخلاقية وسياسية تضع مصلحة المجموع فوق الفردية المطلقة وبحيث لا تغطي كل منهما على الأخرى.

الثورات الثلاث

تدور على المسرح الدولي حالياً وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة ثلاثة ثورات في آن معا، أما أحدهما فهو تغيير نظام الدولة التقليدي في أوروبا وذلك بتحويل جوانب من سيادتها إلى الاتحاد الأوروبي، في حين أثبتت الولاءات السياسية المرتبطة بالدولة الوطنية إنها غير قابلة لمثل هذا التحول الاتوماتيكي وأوروباني حالة انتقال فيما بين ماض وارت امبراطوري ، يأبى الانصهار والتنازل عن هوية وطنية ولغوية وموروث ثقافي وحضاري له بصمته في هذا البناء الفسيفسائي ووضع استثنائي فرضته تبعات انهيار جدار برلين والوحدة الألمانية وتكتلات دولية اقتصادية وسياسية تبحث لها عن وجود في عالم متعدد الأقطاب، وعلاقات دولية تشكل وفقاً لآليات القوة والمكانة الاقتصادية والسياسية التي ترسم بصماتها في هذه المسيرة العالمية المليئة بالتداعيات الناجمة عن الأحادية القطبية والتي تسعى للهيمنة والسيطرة على مصادر الثروة والطاقة والجغرافيا السياسية ، لأماكن تواجدتها ومصادرها فطبيعة الدولة الأوروبية ضمن هذا البناء تغيرت وتضاءلت قدرة معظم الدول والحكومات الأوروبية على مطالبة شعوبها بتقديم التضحيات دفاعاً عن الهوية الوطنية في ظل هذه الوحدة، وتحمل المسؤوليات العسكرية الدولية ما عدا تلك الدول ذات التاريخ الإمبراطوري الإمبريالي الأطول مثل بريطانيا وفرنسا.

لقد استنزفت دول أوروبا في ثلاثة حروب عالمية الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، وهذا أدى بدوره إلى انهيار التكتلات الإيديولوجية ولتدخل المصالح الاقتصادية كأحد أهم الأولويات التي تسعى فيها الدول الأوروبية، لإثبات وجودها وأهميتها في إطار الانفتاح ، سياساته التي بلورت حقبة ما بعد انهيار الكتلة الشرقية وحلف وارسو.

لقد جاءت الوحدة الأوروبية كمخرج عملي للتباين بين الإثنيات والتكوينات الأوروبية وتحديدا السوق الأوروبية المشتركة والاتحاق بعضويتها ولتتم تشكيل ائتلاف عالمي، تحكمه معدلات نسب النمو وارتفاعها وانخفاضها ودور السوق وحرية انتقال الأموال والاستثمارات وتدفعها عوضاً عن الجيوش وأماكن انتشارها وتجمعها، وهذا ما بدا جلياً من خلال مشاركة دول الاتحاد الأوروبي في القوات الدولية المنتشرة في أفغانستان والعراق ودور الرأي العام الداخلي في تحديد الأولويات السياسية والاقتصادية والمشاركة في مشاريع الإمبراطورية الانجلو سكسونية، والتي جوبهت بالرفض التام من قبل الشعوب الأوروبية من خلال المظاهرات المليونية التي جابت شوارع كبرى المدن الأوروبية تعبراً عن هذا الرفض والثورة على مخلفات الحرب الباردة رائدة انضمامها وكيفية إدارة الأزمات الدولية والشأن الدولي في آن معاً.

في الوقت الذي يتضاءل فيه الدور التقليدي للدولة في أوروبا فإن الدور المتدهور للدولة في الشرق الأوسط كامن في الكيفية التي أوجدت بها تلك الدول ، فتأسيس المنظومة الشرق أوسطه جاء في أعقاب انهيار الإمبراطورية العثمانية واحداً نتاج اتفاقيات سايكس بيكو على يد القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، ولتتم بناء الدولة العربية تحديداً وفق مشاريع الهيمنة البريطانية القائمة على تمزيق أواصر الوحدة فيما بين أرجاء الوطن العربي الواحد والأمة الإسلامية الموحدة وعلى العكس من الدول الأوروبية فإن الدولة في الشرق الأوسط لا تعكس المبادئ الأثنية أو التمايز اللغوي والحضاري إنما هي نتاج التوازنات القائمة بين القوى الاستعمارية الأوروبية والتي رسمتها تلك الاتفاقيات في تنافسها خارج المنطقة .

إن الدولة في الشرق الأوسط جاءت نتيجة تقسيمات خارج إرادة شعوبها الذي يوحدها عامل الإسلام كدين وأيديولوجيا، هذه الإثنيات المتماكة برباط الدين كانت الضحية الأولى لفكرة خبيثة اسمها 'فرق تسد' كسياسة عنصرية وطائفية جاء بها المستعمر الانجلو سكسوني ليعيد رسم خطوط الطول والعرض فيها وفق مشيئة الاستعمارية، وبما ترتبه مصالحه الإستراتيجية والتي سعى من خلالها لبلقنة المنطقة ليتسنى للمشروع الصهيوني الذي كان عرابه وصانع فكرته الثبات والحياة في المنطقة العربية بعدما أعطاهها بلفور وعده المشؤوم عام 1917 بإنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين العربية الإسلامية، ولتخلص أوروبا من الهلوكوست اليهودي والذي كان صناعه أوروبية عنصرية بغيضة بأن الحرب العالمية الأولى والثانية وذهب ضحيتها الملايين من الشعب اليهودي في ساديه غاية في الوحشية والابتذال لم يعهد التاريخ الإنساني مثيلا لها في العصور الحديثة.

إن الإسلام دين حضاري له مشروعه الكامل الذي بني فيه الإنسان والأوطان في آن معاً، وفق منظومة تشريعية تتناول أبسط مناحي الحياة إلى أعقدها وقد كانت حضارته في القرون الوسطى مثالا يحتذى في العقلانية والوسطية، الذي خرج منها أمثال ابن رشد وابن الهيثم والخوارزمي وابن النفيس وابن سينا والرازي وغيرهم المشهود لهم في الحضارة الإنسانية والإسلامية كروائد من رواد الفكر والعلم والفلسفة، وساهموا في التطور الذي تشهده هذه الحضارة الغربية حالياً من خلال إبداعاتهم وابتكاراتهم التي كانت أرضية ومنطلقاً للتطور العلمي الصناعي الذي تشهده أوروبا في كل مناحي الحياة في العصر الحديث.

هذا الإسلام كان ضحية مؤامرة داخلية وخارجية فرضتها نزعات الهيمنة والغلو التطرف في أن معا ل يتم للمشاريع العلمانية والتي سعى مروجوها بالقطيعة الكلية فيما بين الروح والمادة ، أساسا لتقدمهم المادي الذي يعاني حاليا من انهيار على كافة الاصعدة رغم ثورة المعلومات والمعلوماتية والتكنولوجيا المتقدمة التي أوصلته إلى ما أوصلته إليه من حضارة مادية صرفة ليقوه بعيداً عن الساحة كحل ومنهاج حياة.

فالتطرف والإرهاب الذي كان صناعة غربية في جبال التورا بورا وجبال الهندوكوش لمواجهة الغزو السوفيياتي صنعته السي أي آيه دفاعا عن المصالح الأمريكية والغربية في الحفاظ على حقول النفط في الشرق الأوسط، تحت الهيمنة الأمريكية والغربية وليس دفاعا عن الإسلام والعروبة بقدر ما هو استخدام لهذا الورقة في وجه المارد الأحمر الذي كان يسعى لاحتلال المياه الدافئة ، والوصول إليها لمحاصرة الغرب والسيطرة على منابع النفط في إطار الحرب الباردة والتنافس الدولي الشديد الذي كان دائرا فيما بين المعسكرين الشرقي والعربي.

لقد تم إقصاء الإسلام كمنهاج حياة منذ أمد طويل وفي عصر العولمة السياسية والثقافية الاقتصادية وعادت لمواجهة لتكون عنوان المرحلة بعد أن غابت الشيوعية عن الواجهة للأحداث وتم وضع الخطر الأخضر والمد الإسلامي المتنامي، عنوانا لمرحلة احتجاجها الغرب أمام شعوبه ليتسنى له ديمومة واستمرارية مشروعة في السيطرة والنهب لخيرات الشعوب.

وتبثت دعائم البناء الإمبراطوري الأمريكي للقرن الواحد العشرين مما استوجب ردة فعل بحجم هذه الهجمة المتدثرة بلباس الحملات الصليبية للاتقضا على الاسلام والعروبة وماضيها والتي كان ميدانها أفغانستان والعراق ولبنان والسودان والصومال وفلسطين .

لقد انهارت الأنظمة العربية والإسلامية التقليدية بعد إفلاس مشاريعها في الدفاع عن الأوطان وحررتها، وأصبحت جزءاً من المنظومة الاستعمارية الغربية وانهارت النظم الإقليمية الدولية التقليدية في أعقاب مشاريع الخصخصة وبيع الدول بالجمان ومؤسساتها للشريك الإستراتيجي ، والذي هو بالطبع غربي وأمريكي مقابل البقاء والإبقاء على أنظمة هزيلة تسعى لربط مقومات وجودها ضمن السياسات والتوجهات الغربية والتي ترى في المنطقة سوقاً استهلاكية وبرميل نفط فقط وحقلًا للتجارب لافتك أنواع الأسلحة على شعوبها .

كل هذه الأسباب أدت إلى ردة فعل في استنهاض عوامل القوة الكامنة في الأمة والتي حيدت قصراً منذ أمد بعيد ويشهد العالم الإسلامي ثورة حقيقية ستغير موازين القوى وتشكل العلاقات الدولية في لاحق الأيام.

فمشاريع الاحتلال التي تجري حالياً على الأرض العربية ليست بلا تحديات أو إثم، والشاهد هو العراق الذي أصبح ميداناً لتجمع كل القوى الراديكالية الرافضة لمشاريع الهيمنة الغربية الانجلو سكسونية وحصاد خمس سنوات من الاحتلال القطعية فيما بين الشعوب الغربية الأمريكية وأنظمتها وانهارت وكساد اقتصادي وتداعي في كل مناحي الحياة وملايين الضحايا والجرحى، الذي تستوجب إعادة تأهيلهم للعودة إلى الحياة الطبيعية وأرقام فلكية يصعب على دافع الضرائب مواجهته في لاحق الأيام هذه الثورات التي تجري في أرجاء المعمورة تجري على خلفية تحول درماتيكي وذلك بانتقال مركز الثقل الدولي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي والهندي، وذلك بانتقال رأس المال العالمي والتكنولوجيا والاستثمار إلى دول تملك سمات الدول الأوروبية ومنظوماتها السياسية الصناعية والإبداعية مثل الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية واندونيسيا وماليزيا.

كانت التحولات التي تجري سابقا تأخذ أبعاد الصراع والحروب، وكان منها حربين عالميتين كان الثقل الدولي فيهما يشهد نزاعا حادا من خلال تركز الثقل المالي والعسكري والصناعي، الذي يسفر بدوره عن تطلعات نحو إمبريالية نازية وفاشستية مزقت العالم إلى محاور وكتل ما يقارب النصف قرن، أما في عصر الانفتاح وتحديات العولمة والخصخصة فإن هذا الثقل الذي ساهمت العولمة في تغيير اتجاهاته قد انتقل بصورة هادئة عن طريق التجارة والانفتاح وحرية الأسواق وانتقال الاستثمارات وتركزها لتضيف هذه العوامل بعدا آخر من أبعاد التغيير على مناطق النفوذ التقليدية، وإعادة تدوير متطلبات السيطرة والهيمنة باتجاه القارة الآسيوية وتحديد آسيا، فمركز الثقل في النظامين السياسي والاقتصادي العالمي تحددت ملامحه مع أوائل هذا القرن، وهذا في معناه الإستراتيجي ان قوى آسيوية ستلعب دوراً عالمياً في تغيير موازين القوى وما رحله الصعود الاقتصادي التي أعقبت الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 الاخير شاهد ودخول العامل النووي من خلال هذه القوى الأربعة الصين والهند والباكستان وكوريا الشمالية.

إن المعالم الواضحة لمحاور الصراع في آسيا والتي ساهمت في انتقال مراكز الثقل تدور حول محورين هما المحور الأمريكي والياباني والمحور الصيني والروسي أي أن العالم الجديد الذي بدأت تتضح معالمه تتخذ شكلاً مغايراً في رؤية القوى الصاعدة وعلى وجه التخصيص الصين، وهذا الشكل المغاير يمكن وصفه بأنه عالم متعدد الأقطاب والمراكز تتشابك فيه العلاقات والمنافع بحيث يصبح فرض الهيمنة بالحروب من غير الممكن ويفرض التعايش السلمي في إطار امتلاكه لوسائل الردع والردع المتبادل الذي يحقق هذا الواقع.

ان الثورات العالمية الثلاث التي تدور رحاها حاليا تحمل في طياتها معالم تغييرات إستراتيجية ستعيد تشكيل العلاقات الدولية في قادم الأيام وفق ما سترسو عليه نتائج هذه الثورات، والتي ستحدد مستقبل الصراع الدولي على مراكز النفوذ وشكل العلاقات الدولية المستقبلية والمنظورة.

العولمة.. الهيمنة

ما هي العولمة: هي نظام رأسمالي ليبرالي أفرزته قوى السوق الاحتكارية عبر بوابة الشركات العابرة للقارات (الكوكبية) قاطرته المعلوماتية وأدواتها الأسواق المالية المنتشرة عبر العالم والشبكة العنكبوتية والثورة الرقمية (الدوت كوم) والتي سعت لإيجاد بدائلها الاحتكارية عوضاً عن المفاهيم الكلاسيكية المرتبطة بالظروف التاريخية التي تشكلها الدولة الحديثة والسيادة والهوية الوطنية وكل ما يتصل بهذا المفهوم وترويج ثقافة القوة المهيمنة على أدواتها عبر قواها المنتشرة تحت كل الأغشية والظروف التي تماهت مع انهيار الحرب الباردة.

لقد جاءت هذه الظاهرة بعد أن تسنى لها إنهاء دور القوى العالمية الفاعلة على المسرح الدولي عبر عقود من المواجهة بين عدة مشاريع لتكون الروعاء الإيديولوجي لغزو ثقافي سياسي واقتصادي غربي يسعى لبناء عالمي تحكمه مبادئ وثقافة العولمة (الأمركة) الانجلو سكسونية.

جاءت ثورة الرأسمالية الليبرالية الجديدة هذه لتعيد تشكيل وصياغة العلاقات الدولية من منظور القوى النافذة في (العولمة) بواسطة هذه الشركات ومصالحها، التي طغت على مصالح الدول والشعوب وعبر شمولية جديدة قيمها الاحتكار ضمن هذه الإمبراطوريات المالية المعولمة والتي لا تعرف الأوطان أو مبادئ وقيم (الدولة الأمة) والديمقراطية الشعبية ودولة الرعاية، بل الفردية المطلقة وتحويلها لأنموذج للاستغلال والعودة بالشرية لأيام الإقطاعيات التي حكمت الشعوب وتحديد الأوروية إبان عصر الظلام.

لقد جاءت الرأسمالية الليبرالية الجديدة على عمل الحكومات الدول ولتبقى هذه الحكومات العوبة في يد هذه الطبقة الثرية، أو لإصدار التشريعات بخصخصة رأسمال الشعوب التي ينتها في عقود من النماء والجهد والعرق،

وإدخال هذه الدول إلى ما يسمى حرية السوق وذلك عبر تدوير رساميل ونهب ثروات هذه الشعوب الفقيرة والتي تم ادخال اقتصادياتها نفق المضاربات المالية في الأسواق المالية، والشاهد الذي عاشه العالم هي الأزمة الآسيوية الشهيرة التي أنت على دول بأكملها وأفقرتها بعد أن تسنى لطبقة من المضاربين المضاربة بعملات هذه الدول وإفلاسها في العام 1993.

وأصبحت الثروة الجمعة لأكثر 225 ثريا في العالم ما يزيد على تريليون دولار وهو ما يعادل الدخل السنوي لـ 47% من دول العالم الفقيرة ، كذلك تعدت الأصول الجمعة لأكثر ثلاثة أثرياء في العالم مجموع النواتج المحلية الإجمالية لأفقر 48 دولة في العالم.

وانتقلت سلطة اتخاذ القرارات من الحكومات إلى الشركات المتعددة الجنسيات ، وأصبح المدراء التنفيذيون لهذه الشركات ووكلائهم في مناطق العالم الثاشعة هم الذين يرسمون مسيرة اقتصاديات هذه الدول ووفق مصالحهم واملاءاتهم ، وعلى الدول التي ترغب في أن تصبح في وضع تنافسي أن تتكيف مع قواعد الرأسمالية الليبرالية الجديدة وهي خصصخصة الشركات التابعة لها وتقليص القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والتجارة وانتقال الرساميل وتدويرها، وكان من نتائج هذه السياسات تقويض شرعية الحكومات واستمراريتها مما ساهم في زيادة حدة النعمة لدى الطبقات الفقيرة.

لقد أسهمت التقنية المعلوماتية (و ثورة الدوت كوم) بزيادة وتيرة الحياة الاقتصادية في العالم المتقدم وذلك من خلال وضعها شروط وأسس اللعبة (العولة) ونهب ثروات الشعوب وإفكارها، وذلك عبر تفكيك اقتصاديات الدول النامية من خلال برامج صندوق النقد الدولي الإصلاحية وذلك عن

طريق آمال كاذبة بتحسين ادائها الاقتصادية وزيادة نسب النمو وإغراقها بالمزيد من الديون والسياسات التي تصب في زيادة نسبة خدمة هذه الديون، والتي تؤدي للمزيد من المشاكل الاقتصادية وإنهيار جدر الحماية والاكتفاء الذاتي التي كانت سياسات ثابتة لدى دول العالم النامي.

لقد قامت الرأسمالية الليبرالية ببناء المؤسسات الدولية الكبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لتصبح أذرعها الرئيسية في استنزاف طاقات العالم النامي، وهدر كرامة شعوبه بالمزيد من التراجع عن قيم الإنتاج والبناء لصالح استهلاك منتجات الدول الصناعية الغنية، التي تتمتع بقدرة تنافسية فائقة لمنتجاتها الصناعية وحماية هذه التنافسية في الأسواق العالمية تراجمهاض كل المحاولات التي قامت بها بعض الدول والشعوب من أجل النهوض وتطوير قدراتها الإنتاجية والاقتصادية للالتفكك من التبعية الاقتصادية .

لقد دشتت الرأسمالية الليبرالية الانجلو سكسونية وسائل نهب هذه الثروات وقواعده عبر سلسلة من الإجراءات والمعايير والقواعد، التي تفرض بواسطة القوة العسكرية والاقتصادية وتدمير آمال هذه الدول في بناء اقتصاديات نامية تتمتع بقدرة أكبر من المنافسة، عبر السيطرة على مدخراتها المالية التراكمية والتي دورتها عبر الخصخصة وبيع هذه الأصول التي بنيت في أوكزيون المضاربات والمراهنات التي ابتلعت الموجودات والمدخرات، عبر سلسلة السياسات الاقتصادية التي تم بموجبها تغيير وجهة هذه الاقتصاديات من الإنتاج إلى الاستدانة والمزيد من الاستدانة لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، والذي أرهقته خدمة الديون في عالم بات يئن تحت وطأة خدمة هذه الديون وليدخل أربعة أخماس المعمورة في جحيم العولة الاقتصادية وتداعياتها التي زادت الفقراء

فقرا والأثرياء غنا وفحشا، عبر بوابة النهب هذه المسماة حرية السوق والتجارة وتدوير هذه الرساميل المعفاة من كل الضرائب والمدفوعات باسم الاستثمار والريح السريع القائم على المضاربة في اقتصاد طفيلي، اسمه اقتصاد الخدمات والأسهم في محاولة من هذه الطبقة المعولة امتصاص الفائض المالي لدى هذه الشعوب والدول ولدخول في فرق التشكيل الجديد الذي تفرضه قوى السوق والمراهنات تلك .

لقد تمكنت العولة الانجلو سكسونية من فرض أجندتها ومفاهيمها للأمن والسلم الدوليين عبر البوارج وجيوش مشاة البحرية (المارينز) والإبادة الجماعية الوحشية، وهي ترتدي عباءة حقوق الإنسان والحرية والفردية المطلقة أنقذت على الاستغلال. رينوس الشركات المضطية والأمنية على حد سواء العابرة للقارات في اتحاد خيالي أفرزته عبثة وتنصيب الشرعية الدولية، التي مورست عقود عبر التوازن الذي كان قائما بين الشرق والغرب فيما بين التكنوقراط ورجال الأعمال في هذه الشركات العابرة.

العولمة وصراع الحضارات:

لقد أصبحت العولة ستار الاستعمار الغربي الذي استعمل الاقتصاد طريقا له لاستعمار العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص وإعادة الاستعمار القديم، بعد أن أوجدت قاعدته المتقدمة لإسرائيل بموجب وعد بلفور وساهم بشكل جذري بإخراجها إلى حيز الوجود كأمر واقع.

لقد جاءت إرهابات هتجتون في صراح الحضارات تعبيراً صارخاً عن مدى وصول الانجلو سكسونية الى مديات أوسع من التعبير عن فورة وطفرة التقدم العلمي الذي أحرزته في سياق إعدادها للمواجهة مع الشرق، الذي تختبئ في ثناياه كينونة الإسلام كأحد الحضارات الإنسانية التي وضعت العالم

برمته أمام واقع الانفتاح والتعددية ضمن إطار ومرجعية واحدة تعتمد على القبول بالآخر كمكون ضمن المكونات التي تشكل فسيفساه في قالب نوعي، أذهل دعاة الديمقراطية الاقصائية والاستتصالية والذين مارسوا شيفونية النازية وبلشفية البلاشفة لإرساء دعائم حضارة على غرار مدينة أفلاطون الفاضلة ولكنها كانت تمور بالملاحم البشرية والعنصرية والنوعية التي انطلقت من داروينية غاية في الهيمنة.

ان العولة هي أحد صيغ وأوجه الاستعمار القبيح للرجل الأبيض على هذه المعمورة والذي أرسى دعائم نهب وسلب خيرات الشعوب كمصدر للمواد الأولى للخام ليعيد إنتاجها من جديد وتدوير عائداتها على شكل ديون ربوية تراكمية أوحلت العالم برمته، إلى أزمة اقتصادية حادة وأرجل... طبقة الأثرياء والفقراء من دول العالم النامي الفقيرة الذي لا يتجاوز دخل الواحد منهم الدولارين، ولنعيش عصر الرق والعبودية ونقل الملايين من القارة الإفريقية لبناء دولة الرجل الانجلو سكسوني الذي دشّن عصر الأبارتهيد وجدار الفصل العنصري وحرمان الحقوق المدنية لبنة نهضته وثورته الكلاسيكية والنيلوبرالية، التي تعيش أزمته الراهنة صفحة من صفحات الوجه القبيح للرجل الأبيض والذي لا يرى في شعوب الشرق سوى أسواق استهلاكية تمتص فائضه الإنتاجي وليزداد الدين العالمي الناجم عن هذه السياسة من 134 مليار دولار إلى 437 مليار دولار وزيادة أعباء خدمة هذه الديون الفوائد المدفوعة من 6.4 مليار دولار إلى 3،18 مليار دولار.

لقد دخلت الحضارات مرحلة الصراع الذي دشّن رؤاء المستقبلية هنتجتون على مبادئ أستاذة فوكوياما الذي أوصل الكون لنهاية التاريخ وانتصار الليبرالية المطلقة كوجه من أوجه الحضارة المادية البشعة التي ملأت

الفراغ الذي يعصف بالكون، وكأيدولوجيا تطرق الأبواب على أنها الشكل النهائي لما توصلت إليه البشرية من صيغة تعاقدية تأخذ أبعاد الصدام بين الثقافات والحضارات، لترسي دعائم فوقية الرجل الأبيض على أساس انه محور البناء الإنساني الذي تحترق في سبيله كل الشعوب ولتبقى العبودية بشكلها الحديث الذي دونته المعلوماتية والمعلوماتية هو المبدأ الذي استقرت عليه تجارب هذه الشعوب، بعد طول معاناة فالانجلو سكسونية التي زينت ليبراليتها بحقوق الإنسان والحرية الاقتصادية والمجتمع المدني وإنهاء عصر الدولة الأمة كأصل دشتته اتفاقيات ويستفاليا 1648 داخل المنظومة الأوروبية باعتبارها رائدة الثورة الصناعية الرأسمالية، والتي تطورت عبر العقود لتصل لشكلها الحالي: الليبرالية الفردية المطلق وليصل الإنسان، إلى نهاية تاريخ المعاناة الذي خاضها ولتصبح الثورة الليبرالية هي المنهج والدين الذي تستمد منه الشعوب الضعيفة، أرضها ولاهوتها بعد ان تم إفراغ تجاربها وحضاراتها من محتواها الذي بنته عبر قرون وسنين.

الأزمة المالية والاقتصادية

العالمية أزمة عابرة... أم انهيار؟

في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية والذي أدى إلى انتصار دول الحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي على دول المحور ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان العسكرية بدأت تتبلور في أعقاب هذا الانتصار ملامح نظام مالي ونقدي دولي توجته اتفاقيات بريتون وودز، التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 27 ديسمبر 1945 والذي كانت تمثل فيه الولايات المتحدة دور القائد لهذا النظام لما تمتع به من قوة اقتصادية وعسكرية هائلة، والذي ساهم بدوره في تربع الولايات المتحدة عقوداً على صدارة المشهد المالي والاقتصادي الدولي مسلسل الأزمات المالية الدولية.

لقد أصبحت مسألة الأزمات المالية والاقتصادية الدولية تتكرر وبوتيرة متسارعة تذكر منها على سبيل المثال:

1. انهيار نظام بريتون وودز 1973-1974
2. أزمة المديونية عام 1982
3. انهيار بورصة نيويورك عام 1987
4. أزمة نظام النقد الأوروبي 1992
5. أزمة المكسيك (التاكيل) 1994-1995
6. الأزمة الآسيوية 1997
7. أزمة روسيا والبرازيل 1998-1999

8. أزمة الأرجنتين 2001

9. أزمة الرهن العقاري 2006-2008

وما يهمنا في هذا السياق الحالي هو الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة المتصاعدة والتي ترخي بظلالها على العالم بأسره يصف (فيها بيرنانك) رئيس الاحتياطي الفيدرالي المشهد الحالي والاقتصادي الحالي في الولايات المتحدة على النحو التالي:

أولاً: الانقباض في النشاط الإسكاني بدءاً من عام 2006 وما تبعه من تدهور مريع في سوق الرهن العقاري، الذي بدأت ملامحه بالوضوح أكثر فأكثر عام 2007 وأدى إلى خسائر مالية ضخمة في المؤسسات المالية وإلى تضيق حاد في الظروف العامة للائتمان.

ثانياً: تأثيرات الانقباض الإسكاني والأرباح المالية الغير مواتية في النشاط الإنفاقي والاقتصادي تضاعفت بسبب التزايد في أسعار الطاقة ويأتي السلع وهذا أدى بدوره إلى إنهاك القوة الشرائية للأسر الأمريكية وزاد في معدلات التضخم.

ثالثاً: الأداء الفاسد للرهن الجاني في الولايات المتحدة أثارت المشاكل في الأسواق المالية الداخلية والعالمية في الوقت الذي أصبح فيه المستثمرون أقل رغبة بشكل واضح في تحمل مخاطر الائتمان من أي نوع.

ففي أعقاب انهيار نظام برايتون وودز أوائل السبعينات وعندما قرر الرئيس الأمريكي الراحل نيكسون إلغاء ربط الدولار بالذهب والذي تبعته أزمة ارتفاع أسعار النفط العالمية عام 1973 والذي نتالت بعدها الأزمات المالية العالمية، كان أشهرها وحسب ما أشارت إليه تقارير صندوق النقد الدولي أزمة

المديونية العالمية عام 1982 ثم انهيار بورصة نيويورك عام 1987 ثم أزمة نظام النقد الأوروبي عام 1992 ثم أزمة المكسيك عام 1994 ثم أزمة النمو الآسيوية عام 1997 التي انتقلت بدورها إلى روسيا والبرازيل عام 1998 و1999 فازمة الأرجنتين عام 2001 إلى أن وصلت حالياً إلى مما يسمى بأزمة الرهن العقاري ، التي أدت بدورها إلى ما أدت إليه من انهيارات في البورصات والبنوك والمؤسسات المالية وتهوي سعر الدولار وانهيار صناعة السيارات.

لقد أدت هذه الأزمة بدورها إلى طرح العديد من الأسئلة والتساؤلات عن نتائج هذه الأزمة وآثارها وأسبابها على اعتبار إنها أزمة هيكلية بنوية تتعلق بأسس النظام الرأسمالي وتطوره إلى الرأسمالية الاحتكارية أم هل هي نهاية الرأسمالية! أم هي بداية رأسمالية جديدة وما هي ملامحها؟ .

المراحل التي مرت بها الأزمة الراهنة.

تعددت الطروحات والاجتهادات التي تناولت الأسباب المتعلقة بهذه الأزمة المتصاعدة والتي ترخي بظلالها على العالم والاقتصاد العالمي إلى العديد من العوامل أهمها:

1. هناك من يعزوها إلى أخطاء لسياسات الاقتصادية كما أشرنا خاصة فيما يتعلق بتوافق المتغيرات والمعلومات الكلية . (economic fundamentals)
2. وهناك من يرجعها إلى نشاط المضاربين الكبار في الأسواق المالية ويدلون بتصريحات محاضر محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق إبان الأزمة الآسيوية والتي اتهم فيها جورج سوروس صراحة .
3. بل ان ثمة من يعزوها إلى وجود مؤامرة من جانب الدول المتقدمة تستهدف تركيع الدول الحديثة التصنيع للتخلص من منافستها الشرسة (الأزمة

الأسوية) أو سلب الدول النفطية الثروات التي تراكمت لديها والموظفة أساساً في المراكز المالية في أوروبا وأمريكا (الأزمة الحالية) (19) د. جودت عبد الخالق السياسة الدولية العدد 175 يناير 2009.

إلى بداية السبعينات من القرن الماضي عجزت منظومة الدول الرأسمالية من معالجة عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجاري لأمريكا والذي حول أمريكا تدريجياً من أكبر دولة دائنة بعد الحرب العالمية الثانية إلى أكبر دولة مدينة ولم يجد نفعاً إجبار كل من اليابان وألمانيا رفع سعر صرف عملتها بنسب عالية، ولم يجد نفعاً مؤتمر اللوفر الذي عمل على تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مراكز النظام الرأسمالي فأسقطت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات برايتون وودز أي نظام النقد العالمي، وأدخلت سعر الصرف العائم والغير مرتبط بالذهب وكان هذا الانتقال طبعاً لمصلحة الولايات المتحدة على أكثر من صعيد كدولة تعاني من عجز كبير في ميزاني التجارة والمدفوعات الجاري وكدولة مدينة يمكنها من شطب أجزاء كبيرة من ديونها عبر خفض سعر صرف الدولار مع استمرار زيادة الطلب على الدولار لكونه العملة العالمية الأكثر قبولاً على الصعيد العالمي (20) غالب أبو مصلح أمريكا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي شؤون الأوسط العدد 130-2008.

لقد خسر الدولار نصف قيمته الحقيقية بين سنتي 2000-2005 واعتماد سعر الصرف العائم زاد من اضطراب أسواق النقد في العالم مما دفع الدول كافة إلى زيادة احتياطياتها من العملات الأجنبية أي من الدولار بشكل خاص لاتقاء مخاطر السوق والذود عن اقتصاداتها أمام ضغوطات أسواق الأموال وحركات الأموال الساخنة في عصر العولمة وانفتاح الأسواق، وهذا ما سبب طلباً متزايداً على الدولار حتى اليوم ومكن الولايات المتحدة من أن تسد

عجوزاتها بتصدير عملتها لتنمية صادراتها وخفض إنفاقها كما تعمل بقية دول العالم، وكان سعر الصرف العائم لمصلحة المصارف ومؤسسات الوساطة المالية بشكل خاص التي جعلت من تقلبات أسعار صرف العملات مجالا واسعا لمضاربتها والاتجار بالمخاطر، بحيث وصلت قيمة المضاربات بالعملات يوميا إلى أكثر من 2 تريليون دولار وقيمة المتاجرة بالمشتقات والمرتبطة بمخاطر تقلبات الأسعار الصرف إلى أكثر من 1.3 تريليون دولار، وساهم في إطلاق العديد من المشتقات وحول السوق المالي العالمي إلى كازينو هائل للمقامرة (21) غالب أبو مصلح أميركا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي شؤون الأوسط العدد 130-2008.

ملخص تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية -

أولا: سقوط قيم السندات والأسهم والأوراق المالية وتدني القدرة الشرائية والاستثمارية لشريحة واسعة من المستثمرين والموظفين الذين فقدوا بين ليلة وضحاها ثرواتهم.

ثانياً: انخفاض السيولة المتداولة في الأسواق .

ثالثاً: توقف عمليات التسليف والإقراض نتيجة فقدان الثقة .

رابعاً: انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع العيني أي الى القطاع الاقتصادي الحقيقي مما يوحى بدخول الاقتصاد العالمي الى نفق الركود وما يمكن ان ينجم عنه من آثار اقتصادية واجتماعية تلحق الضرر بعميشة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم وخاصة في بلدان العالم الثالث.

ان تحليل وتفسير ما حصل يتلخص في أنه نتيجة مباشرة للسياسة المالية المصرفية والاقتصادية التي اتبعتها الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن والتي

تعتبر امتداد السياسات الرئيس الأمريكي السابق (ريغان) في الثمانينات من القرن الماضي، وجوهرها السياسة الليبرالية الاقتصادية الجديدة المدعومة بالنفوذ الاقتصادي السياسي الأمريكي وبالقوة العسكرية الأمريكية الجبارة وسعيها لفرض هيمنتها على العالم وتلخص هذه السياسة بما يدعى (توافق واشنطن) الذي يتضمن القواعد التي تم التوافق عليها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتضمن هدفين إستراتيجيين:

1. تحرير الأسواق وتحرير التجارة الخارجية ورفع القيود عن التحويلات والمعاملات المالية (أي نهج العالم وامتصاص السيولة النقدية منه بعد تحويل اقتصاده من اقتصاد إنتاجي دولي يتمتع بالحماية وتسييل على شكل أسهم في أسواق البورصة العالمية ليخضع للمضاربة والمقامرة.
2. حكومة الحد الأدنى بهدف انسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الضرائب على الأغنياء ويعتبر هذا البرنامج بمثابة (الثورة المضادة) للسياسة الكينزية التي أنتجت البلدان الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية وهذا يعني:

□ ان مركز الثقل في القرار الاقتصادي لم يعد على الاستحواذ على فائض القيمة الناتج عن عمليات الإنتاج وإنما إعادة توزيع الأرباح الناتجة عن المشتقات للاستثمارات المالية وهذا يمثل جوهر الإستراتيجية للجماعات الاحتكارية مما ينتج عنه تلك الفقاعات المالية التي تعبر عن منطق التوظيفات المالية ذاتها فالمعاملات المالية وصلت إلى ألفي تريليون دولار في العالم في حين ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي لا يتجاوز الـ (44)

تريليون دولار ويجري ذلك باسم (العولة المالية) التي تعني حرية حركة انتقال الأموال وتدققها.

لقد ساهمت ثورة المعلومات والاتصالات والثورة الرقمية في بلورة هذه السياسات وتطوير أدواتها وفرضها على العالم عبر العولة المالية والبلرلة الاقتصادية التي حجمت من دور الدولة الراعية الأولى للاقتصاد الإنتاجي، وتدمير مقومات هذه الدولة إلا في حدود حفظ الأمن والشعائر البروتوكولية والقبول بالقيم الثقافية الأمريكية الانجلو سكسونية القائمة على النزعة العسكرية والجشع المادي والاحتكاري الذي لا حدود له.

اشترابية الأغنياء: إن معالجة الأزمة التي تمت عبر الضخ الهائل للسيولة في الأسواق وتأميم المؤسسات المالية؛ المهارة يوضح وبشئل جني حجم انتفاض الطبقي الذي بانث ملاحمة وذلك من خلال تعويض خسائر هذه المؤسسات بمئات المليارات من الدولارات من جيوب دافعي الضرائب من غير الأثرياء وإنقاذها والتي شكلت حتى وقت قريب فخر الأسواق المالية ورموز السيطرة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، وهذا يتطلب بدوره زيادة الأعباء الضريبية على دافعي الضريبة من الطبقات المتوسطة والفقيرة وخفض الانفاق العام وخاصة الانفاق الاجتماعي الموجهة للطبقات الفقيرة .

لقد عزى البعض الأزمة إلى جشع الإداريين الكبار للمؤسسات وانحدار إخلاقيهم وقيمهم الاجتماعية والنيوليبرالية الجديدة التي بشر بها المحافظون الجدد، القائمة على النهب والجشع والاحتكار وان المسؤولية الوحيدة لرجال الأعمال هي في زيادة أرباحهم وان أخلاقيات السوق العرض والطلب هي التي يجب ان تحل محل أخلاقيات العدالة الاجتماعية والمساواة والتضامن الاجتماعي وشرعة حقوق الإنسان، لقد شكلت دولة الرفاهية عائقاً أمام رسل الليبرالية

الجديدة من ريغان إلى بوش مروراً بتأثير التي دشت هذه الحقبة المؤلة والتي تم
تتويجها بحروب استعمارية دامية ومرحلة استعمارية لفرض النموذج الثقافي
الغربي وتحديد الأريكي منه .

لقد كان الهدف من دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية
الثانية الغير معلن آنذاك إخراجها من الركود الاقتصادي وذلك عبر نمو
الصادرات العسكرية والإنتاج العسكري ، والذي يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي
ولكن الأزمة عادت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي هذا السياق كان
مشروع مارشال الذي ساهم في إعادة أعمال أوروبا، وذلك برفع الطلب على
البضائع الأمريكية وذلك لمنع الركود وزيادة حجم البطالة .

إن أحد الدروس المستفادة من هذه الحرب التي فجرتها قواعد
الإمبريالية الرأسمالية ضد العالم بأسره أن الاقتصاد الأمريكي عندما يعمل
بكامل طاقته يمكن أن يؤمن موارد هائلة لأهداف عديدة بجانب هدف
الاستهلاك المدني، وهذا ما أدى إلى ظهور صناعات حربية هائلة بحجم
وموازانات القدرات العسكرية السوفياتية ودخول القوتين مرحلة الحرب الباردة
وسباق تسلح آنذاك لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل .

لقد دشت عولة الأسواق ونمو المشتقات المخاطر التي نمت بشكل كبير
في بعض القطاعات وأنبئت فقاعات في سوق الأسهم ثم في سوق العقارات وتم
وضع هذه الأسواق المعولة خارج إطار الرقابة الفعالة لمؤسسات الرقابة الوطنية
وتحررت الأموال إلى حد بعيد من الالتصاق بقطاعات الاقتصاد الحقيقي
وخلقت فضاء خاصاً بها تدور فيه .

لقد عمل المحافظون الجدد على تبني الليبرالية الجديدة وتعميمها على
العالم الرأسمالي في مراكز وأطراف العالم وتم فرضها كأيديولوجيا على

مؤسسات النظام العالمي مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتم إطلاق مرحلة جديدة من الإمبريالية الأمريكية ومورست ضغوط شديدة من قبل واشنطن على دول العالم النامي لفتح أسواقها أمام السلع والخدمات وتدفق الأموال وانتقالها بحرية تامة، كما أجبرت هذه الدول على خصخصة قطاعاتها الاقتصادية والإنتاجية ليسهل عملية نهب هذه البلدان وتدوير ثرواتها.

المشهد الدولي الراهن

إن الإعراف بمبدأ التعددية القطبية سيعطي السلام العالمي مقومات وفرص البقاء بعيداً عن الصراعات المدمرة والتي ستأتي على الاستقرار الدولي والعالمي من جذوره في ظل غياب قيم التعاون الدولي عبر المؤسسات الإقليمية الدولية، هذا الاعتراف تفرضه التغيرات المتلاحقة التي برزت في بداية القرن الحادي والعشرين بعد فشل مجمل الإستراتيجيات الأمريكية الأحادية في المنطقة والعالم وتشابك حجم المصالح المتبادلة فيما بين هذه القوى، التي باتت ترسم حجم وملامح المرحلة المقبلة ويروز هذه القوى التي ستعيد صياغة التحالفات وفقاً لقواعد إستراتيجية جديدة بدت تتوضح معالمها من خلال الرفض المطلق لمشاريع المحافظين الجدد، والتعاون فيما بين هذه القوى عبر فرض أجندتها وتوجيهاتها الإستراتيجية الدولية ومن خلال التعاون الثنائي الإقليمي ليتسنى لهذه القوى الحفاظ على مصالحها في عالم متغير تحكمه قواعد القوة الاقتصادية والعسكرية في آن معاً .

وبالنظر إلى الخريطة العالمية ترسم لدينا عدة عوامل ساهمت بل لعبت دوراً مهماً في إعادة رسم المشهد الدولي الراهن منها على سبيل المثال ميل الاتحاد الأوروبي إلى فتح نوافذ جديدة للتعاون مع الصين كأحد اللاعبين الرئيسيين على الساحة العالمية والقادرة على موازنة الخلل الذي تولده الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي الجديد فمواقف أوروبا والصين متناغمة ومتوافقة فيما يتعلق بتدعيم نظام دولي جديد متعدد الأقطاب ، يرمي لأحترام دور المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة في إدارة العلاقات الدولية أما الإدارات الأمريكية المتعاقبة فتتجه إلى ان مصالحها في آسيا على ضوء هذه العلاقات والتوجهات وعن طريق علاقات قوية مع الشريك الديمقراطي في المنطقة وهو

اليابان، وجاء هذا الإدراك عبر رؤية تبنتها الإدارة المحافظه السابقة إدارة جورديلو بوش" منذ جاءت إلى الحكم حين وصف رامسفيلد وزير الدفاع السابق الصين بقلب التوازن العسكري القائم في المنطقة والعالم، عبر زيادة انفاقها العسكري واستعراضها للقوة وبناء قوتها الصاروخية حيث جاءت الموازنة الدفاعية الصينية مؤخراً على أنها الأعلى في المنطقة الثالثة في العالم مما يؤدي إلى إتباع سياسة احتواء العملاق الآسيوي من خلال زيادة الإنفاق العسكري وترتيبات القواعد العسكرية .

ان التغيرات المتلاحقة والتي فرضتها حدة المنافسة بين هذه القوى الفاعلة جعل الضبابية تعتلي المشهد الدولي الراهن من خلال الحراك والتقلبات التي تشهدها الكرة الأرضية، عبر سياسة المحاور والأحلاف والتي كانت وليدة التحديات التي فرضتها سطوة القوى الغاشمة للولايات المتحدة في محاولات جادة لوضع معايير جديدة تحكم العلاقات الدولية تسعى من خلالها ودول العالم وتحديد المؤثرة من وضع أطر تحدد في إطارها شكل هذه العلاقات في ظل طغيان مفهوم العولمة والذي تغيرت في ظل قواعده المفروضة الكثير من الموازين التي حكمت حقبة العلاقات الدولية السابقة وأدت إلى سقوط مفاهيم الدولة المركزية والسيادة والكثير من المصطلحات، التي لم تعد صالحة في عصر تكنولوجيا المعلومات والمعلوماتية وتحديدها وتخطيطها تلك الحواجز والسدود الحماية والتي بنيت في عهد الحرب الباردة ونتائجها على أرض الواقع.

أن صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية هما اللاعبين الرئيسيان على الساحة تدعمهما القوى الإمبريالية الغربية ممثلة بالولايات المتحدة وهما حصان طروادة لغزو العالم ونهب خيراته وتعظيم ديون الفقراء فيه وعبر تدوير ثروات الشعوب تحت شتى ذرائع ما يسمى حرية التجارة والسوق وإلغاء وإنهاء كافة العوائق التي تعترض حرية حركة الأموال والاستثمارات مما

أوجد حالة من عدم الاستقرار تشهدها الساحة العالمية ، جاءت حدثها لتقلب المشهد رأساً على عقب في ظل تنامي وارتفاع أسعار النفط والغذاء بالعالم والذي وصلت فيه أزمة الغذاء العالمية مرحلة من أصعب المراحل التي تعترض عوامل الاستقرار في سير هذه العلاقات، الحالية الحكومة بمجدلية الحرية المنفلتة من عقابها عبر ليبرالية فجوة ومتوحشة فرضتها سياسات الاحتكار والازدهار الموهوم والذي فاقم من حدة المجاعة التي ضربت لغاية الآن ما يقارب المائة مليون شخص في العالم.

وتبقى لعبة الأمم التي تفرض سطوتها هي من تحكم هذه المسيرة عبر امتلاك نواصي القوة والمنعة بإبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية التي يذبح تنميتها سلاحها المستقبلية في ظل هذا المتحيز العسير الذي يشهده النظام العالمي الجديد، الذي شوهت القوة الغاشمة معالمة وتوازنته مما ساهم في ازدياد حدة التوتر والمواجهة في كافة أرجاء المعمورة وبات الأمن العالمي عرضه لخفصات مدمرة تعترض طريق مسيرته وربما تؤدي إلى دخول الكون عصر المحرقة النووية ونهاية التاريخ الإنساني وحضارته البشرية.

المراجع

1. صراع الحضارات - صامويل هنتجتون
2. الإمبريالية الجديدة ديفيد هارفي
3. world Bank indicators 2003 -2005، world Devel lompentss
4. نهاية عصر البترول عالم المعرفة العدد 307-2004 تأليف كولن كامبيل (يورغ شليندلر وفراوكة ليزينوركس وفيرزتسيثيل - ترجمة عدنان عباس علي
5. السياسة الدولية العدد 164 ابريل 2006
6. نفس المصدر
7. نفس المصدر
8. الحرب المقدسة ل كارين ارمسترونج
9. نفس المصدر
10. الديمقراطية الدعائية
11. السياسة الدولية العدد 157 يوليو 2004 محمد احمد مطاوع
12. السياسة الدولية العدد 164 - 2006 خالد حنفي علي
13. الحرب عبر التاريخ - فيكونت مونتجمري
14. الأهرام 10 / 5 / 2004 يحى غنام رسالة جنوب إفريقيا
15. كتاب سيبري معهد ستكهوم لأبحاث السلام 2006 م
16. نفس المصدر

17. نفس المصدر
18. نفس المصدر
19. د. جودت عبد الخالق السياسة الدولية العدد -175 يناير 2009
20. غالب أبو مصلح أمريكا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي مجلة شؤون الأوسط العدد 130 -2008
21. نفس المصدر

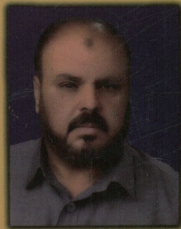
المؤهرس

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| 1. المقدمة | 5 |
| 2. الرأسمالية تجديد أم ترشيد | 9 |
| 3. من النظام الدولي إلى النظام المعولم | 16 |
| 4. الأمن في العلاقات الدولية | 21 |
| 5. النفط أسس الصراع | 27 |
| 6. الإمبريالية الانجلوسكسونية | 34 |
| 7. دور الولايات المتحدة في النظام العالمي | 39 |
| 8. المناقشة الكبرى ((The Great Debate)) | 45 |
| 9. الإعلام المعولم والحرية الزائفة | 54 |
| 10. صراع الافكار وتدحرجها | 57 |
| 11. مزامير الديمقراطية | 62 |
| 12. الحرب الوقائية والاستباقية | 68 |
| 13. القوى الدولية الصاعدة | 74 |
| 14. الإتحاد الأوروبي والقبطية الجديدة | 96 |
| 15. الناتو وإستراتيجياته الجديدة -تحديات وتطلعات | 109 |
| 16. إفريقيا في الميزان | 115 |

- 122 17. الشرق الأوسط الكبير والجديد الأبعاد - والأهداف
- 127 18. الصراع العربي الإسرائيلي
- 142 19. الأمن العربي الى اين؟
- 151 20. القطاع الخاص -الماسترو
- 159 21. المرتزقة الجدد
- 163 22. الإرهاب المصطنع
- 169 23. سباق التسلح ومصانع السلاح
- 185 24. الرؤية المستقبلية
- 189 25. بداية التاريخ
- 196 26. الثورات الثلاث
- 203 27. العولمة .. الهيمنة
- 209 28. الأزمة الاقتصادية المالية العالمية أزمة عابرة ..ام انهيار؟؟
- 218 29. المشهد الدولي الراهن
- 221 30. المراجع

المؤلف في سطور

1. نايف خطاب السليم
2. مواليد عام 1958
3. باحث في مجال الدراسات السياسية والإستراتيجية
4. كاتب في العديد من الصحف والمواقع الالكترونية المحلية



إن التاريخ الإنساني مليئ بالشواهد الحية على عظم تجاربه الحضارية والمعرفية في ظل التراكم المعرفي الذي وفرته هذه الثقافات عبر تاريخها الطويل المقعم بالتجارب الحية والتي جاءت نتيجة خبرة بشرية عظمتها حجم التفاعلات التي ولدتها القوة والقدرة على التعاطي مع الآخر وإيجاد الأرضية المشتركة للتعايش في إطار البناء الإنساني بعيدا عن الاستئصال من بدايات الخليقة حتى هذه اللحظة المتولدة من رحم الانتصار الليبرالي الامبريالي والذي أخذ بعدا آخر باسم العولمة فكانت هذه التجارب ومضات مضيئة في البناء الانساني ترفض الأجتثات على وقع وهم حتمية النهاية التي فرضتها قوة الرجل الأبيض في إطار نضرتة الدونية لكل ما هو مغاير لهذه الحضارة والتراكمات الإنسانية التي راكمتها الخبرات البشرية.



عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: ٩٩٠ ٤٦٢٠ ٩٦٢ ٦ +٩٦٢ ص.ب: ١٨٤٠٣٤ عمان: ١١١١٨ الأردن

e-mail: daralmutaz@yahoo.com